



PROVISIONAL

A/34/FV.16
1 October 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الاثنين ، ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(جمهورية تنزانيا المتحدة)	السيد سالم	الرئيس :
(بنما)	السيد اليوكا (نائب الرئيس)	ثم :
(الجمهورية العربية اليمنية)	السيد الحداد (نائب الرئيس)	ثم :

— خطاب سعادة السيدة ماريا لورديس بينتا سيلفو ، رئيسة مجلس الوزراء في الجمهورية البرتغالية

— مواصلة المناقشة العامة [٩] :

ألقيت الكلمات من :

السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

السيد كوبيلوس (شيلي)

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

- السيد نوغيس (باراغواى)
- السيد بيكوك (استراليا)
- السيد الصباح (الكويت)
- السيد تشيرنغ (بوتان)
- السيد شاكوليا (زامبيا)
- السيد دورسيللي (هاييتي)

أفتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

خطاب سعادة السيدة ماريا لورديس بينتا سيلغو رئيسة مجلس الوزراء في الجمهورية البرتغالية

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : بعد ظهر اليوم سوف تستمع الجمعية الى خطاب

سعادة السيدة ماريا لورديس بينتا سيلغو وانني أدعوها الى المنصة لتخاطب الجمعية العامة .

اصطحبت السيدة ماريا لورديس بينتا سيلغو رئيسة مجلس الوزراء في الجمهورية البرتغالية

الى المنصة .

السيدة لورديس بينتا سيلغو (البرتغال) (الكلمة بالبرتغالية) ، قدم

الوفد النص بالفرنسية (السيد الرئيس ، اسمحو لي بادئ ذي بدء أن أزجي اليكم التهنئة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة ، واننا نعرف الدور البارز الذي لعبتموه في عملكم وخبرتكم وحكمتكم ، وان بلادنا كان لها الشرف والسعادة في أن تتعاون معكم خلال السنوات الأخيرة ، وانه ليسعدنا بصفة خاصة أن نعتمد عند ممارسة مهامكم على نصيحتكم السديدة ومعلوماتكم الواسعة . ان انتخابكم يمثل تعبيراً لاحترام وتقدير المجتمع الدولي لبلادكم التي ترتبط به بروابط الصداقة والتضامن ويسعدني أن أؤكد ذلك اليوم من جديد .

ان تكريماً وتقديراً نوجههما أيضاً الى سلفكم السفير اندريسوليفانو ، الذي برهن في

ممارسة مهامه من جديد على شمائله وعلى خبرته كدبلوماسي ورجل دولة .

وأود أيضاً أن أتطرق هنا الى الرئيس أغوستينو نيتو ، رئيس جمهورية انغولا الذي توفي

مؤخراً مما سبب خسارة كبيرة لافريقيا ومجتمع الدول التي تتحدث باللغة البرتغالية . انني لاشعر بمدى الحزن الذي يشعر به الشعب الانغولي ، وانني على يقين من أن هذا الشعب سوف يواصل عمله الوطني ، ذلك العمل الذي حاول أن ينجزه بوعي وبصيرة منقطعة النظير الرئيس الراحل أغوستينو نيتو .

انني أخاطب هذه الجمعية بشعور واضح وهي على مشارف الثمانينات وانه لحدث هام . ان

التاريخ قد يشكل علاقة تعبر عن الاستمرار ، ولكنه قد يؤدي الى قطع هذه الصلة بين الماضي والحاضر ، ولكن من الذي يعلم كيف سيجري تشكيل التاريخ ، وما هو المستقبل الذي سيصنعه الرجال والشعوب . ان هذا يشجعنا على البحث عن حدود جديدة ، وعن أساليب جديدة من

أجل التحرر من العبء ومن الرواسب المتراكمة . ان هذا ليدعونا أيضا الى البحث عن بدائل قابلة للاستمرار وأن نختار بشجاعة كل ما يخدم مصالح الانسان بكل أبعادها . ان هذا يشكل تحديا لخيال الانسان ومحاولته الخروج من الواقع المحدود ، وما ان يتم تجاوز هذه الخطوط الا وهي خطوط الماضي الذي عشناه فاننا نكون في مواجهة المجهول .

ونحن نشرف على الثمانينات ، فاننا نشعر بالمستقبل وهو يطرح تساؤلات حول الماضي . وبالتالي فاننا نسأل ماذا سنفعل ؟ وما الذي نستعد له . ان مقابلة الثمانينات انما هي مقابلة حاسمة مع احتمالات بناء مستقبل لكل البشرية .

ويجب علينا أن ننظر الى قرارات الجمعية العامة من خلال هذا المنظور . ان جدول الأعمال يتناول موضوعات نوقشت منذ سنوات عديدة . واذا لم تواجهنا مواقف خطيرة فاننا قد نقول ان الجمعية العامة راضية قناعة ولا يهملها سوى المراسم وتكرار النوايا والشواغل عاما بعد عام . لكننا نعلم ان هذه ليست الحقيقة .

فمن ناحية فاننا نجد أن البنود الواردة في جدول الأعمال تعكس مدى عمق المسألة التي يواجهها وجودنا الانساني . اننا نواجه أناسا يحاولون تجاوز الأداة البيروقراطية وكمثل المحاولات التي تستهدف تجميد كل ما هو ينطق بالحياة ، وكل ما هو حيوي .

ومن الناحية الأخرى ، فان الجمعية العامة ، اليوم ، في وضع يسمح لها بأن تطرح بصورة جذرية جديدة قضايا قديمة وان تحاول اثاره المشكلات التي سقطت في زوايا النسيان . انه خلال السنوات الأخيرة استجبت وقائع وأحداث تراكمت وان الجمعية العامة لم تكف عن بحثها من خلال اصدار قرارات اعتمدتها في هذا الشأن . اننا نحاول اليوم أن نعريف ما هو أثر المنظمة كملتقى للدول ذات السيادة ، وكمحفل سياسي عال على الصعيد الدولي . اننا نشعر بذلك في النصوص غير العادية التي تأتي بالمزيد من الكلمات والعبارات ، والبيانات ، والقرارات ، والاتفاقيات والأجهزة والهيئات واللجان .

واننا على قناعة راسخة من ان الجهود المتراكمة للأعمال السابقة للأمم المتحدة تعكس اليوم قفزة نوعية الى الأمام في عمل هذه المنظومة . وما هو أهم من ذلك هو قفزة في الضمير التضامني للمجتمع العالمي .

ان الجمعية العامة ، ونحن نؤمن بذلك ، قادرة على أن تعمل في نفس الوقت كمركز لبلورة كل ما تم اكتسابه ، وكتعبير ، وان كان هذا التعبير أحيانا يسير بخطى بطيئة الا انه يعكس التضامن العالمي .

وهتى يتضح ذلك في منظوره الصحيح فانه من الأمور التي لا غنى عنها أن تلتقي أمانى الجماهير الشعبية في العالم كله ، وان يزيد الوعي بالتضامن الذى يوحد بين الرجال وسين الشعوب ، وأن ينعكس ذلك في القرار الذى ينبى أن يلهم القادة والساسة في مهمتهم التى يعبثونها لخدمة الشعوب والسلام بين الدول .

ونحن نرغب قدوم أعوام الثمانينات فأنني حاولت في كلمات قليلة أن أعبر بصورة وجيزة عما يعدّ من جهود أعوام السبعينات في إطار منظومة الامم المتحدة ، وتركت جانبا ، عن عمد ، العديد من بنود جدول الأعمال التي هي حريّة ببيان خاص في الجلسة العامة . ان وفد بلادي سوف ينتهز الفرصة المناسبة ليتناول هذه الأمور في اللجان المختلفة .

أود أن أتحدث عن الوضع في قبرص ، وفي جنوب شرقي آسيا والمقترحات الرامية الى اقامة مناطق منزوعة السلاح النووي في افريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا . ان الخطوة الأولى من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد في مجال الاعلام والدعوة الى عقد مؤتمر لنزع السلاح ، كل ذلك من الأمور الهامة . وكذلك هناك القضايا التي تتعلق بوضع المرأة ، وبصفة خاصة الاعداد لمؤتمر عالمي في عام ١٩٨٠ في إطار عقد الامم المتحدة للمرأة ومن أجل وضع اتفاقية لازالة التفرقة حيال المرأة .

وأود أن أنوه في هذا الصدد بالتقدم ، الذي لا يمكن اغفاله ، فيما يتعلق بحصول بعض النساء على مناصب سياسية رئيسية ولكن هذا لا ينبغي أن ينسينا حقيقة أن السواد الأعظم من النساء ما زلن بعيدا عن التوصل الى المساواة وتكافؤ الفرص وخلق أنماط جديدة من الحياة والمجتمع ، العالم في حاجة ماسة اليها .

وفي نهاية هذا العقد فاننا نتجه الى التفكير في انضمامنا الى ميثاق الامم المتحدة على أساس انه تقرير لمبدأ جامد لا يتطور ولكننا لا نود أن ننظر اليه على هذا النحو ، ولكن على أساس انه مدونة سلوك قد أثرتها عناصر التجربة التي نعيشها ، والوضع النظري لأعوام السبعينات . اننا نعتبر انه في كل مرحلة من مراحل تاريخ العلاقات الدولية فان حقوقا جديدة ، وقواعد للسلوك تتبلور كل يوم من أجل ان تعطي دفعة جديدة ، وتفسيرا أوسع للمبادئ التي قررها الميثاق .

وفي أعوام السبعينات حدثت تغيرات عميقة في النظامين الاجتماعي والاقتصادي بين الشعوب ، وان الطابع الفريد بالنسبة الى الكثير من النزاعات قد أوضح ان مدونة السلوك الواردة في الميثاق تربط بين جميع الشعوب صغيرها وكبيرها ، ضعيفها وقويها بصورة تحملنا على اعادة النظر في مفهوم القوة والضعف ، واتخاذ تدابير جديدة بالنسبة الى معايير القوة والضعف .

وفي هذا السياق ، فان الاعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول بصورة تتفق وميثاق الامم المتحدة ، والقرار ٢٦٢٥ (٥ - ٢٩) ، وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، القرار ٣٢٨١ (٥ - ٢٩) كل ذلك ينهض دليلا واضحا على مدى اثره مدونة السلوك التي يمكن أن يتيحها الميثاق .

ان القلق المتعاطف في كل هذا النظام ، وخبرة السنوات الأخيرة ترمي الى تغيير المواقف المتصارعة وتحويلها الى منبر للتشاور والتفاوض من خلال الحوار ، والاستنارة المتبادلة بحيث يمكن أن نحل محل طغيان التصويت حكمة التوافق في الرأي . اننا بصدور تطور تدريجي لكي ننتقل من سيطرة الطابع النظري القانوني الى الحقائق العملية للتضامن .

وخلال الجهود الرامية الى تحقيق التشاور ، فان أعوام السبعينات قد جعلتنا في اطار الأمم المتحدة نرسم صورة واضحة لما يمكن أن نطلق عليه اسم القنايا السياسية . وفي الحقيقة ، فان هناك جهازين رئيسيين للمنظومة مرتبطان ارتباطا وثيقا بالجمعية العامة ، كما ان كلا منهما مرتبط بالقنايا السياسية ، وأعني بذلك مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . ان الاول هو المختص بوضع القواعد لتقييم علاقات القوى في العالم ، والمحاولة المستمرة من أجل ايجاد قرارات سلمية للصراعات الكبرى . ومن السهولة بمكان أن نتأكد من أن القنايا الكبرى التي أثيرت في مجلس الأمن ، الذي يشرف بلادي الانتماء اليه ، لا تتعلق فقط بالحجم السياسي للأحداث بمعنى الكلمة ، ولكنها تتعلق أيضا بالمشكلات العالمية للظلم الاجتماعي وبالظروف المعيشية غير الانسانية لجزء كبير من البشرية .

وبالمثل ، فاننا كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعني بصورة محددة بالقنايا المتعلقة بالاقتصاد والعلوم والثقافة والاعلام وبكل ما هو اجتماعي ، فان هذا المفهوم بمعناه الواسع يرتبط بمسائل ليست سياسية .

ان القرار ١٩٧ / ٣٢ الذي اتخذته الجمعية العامة قد دعا الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة لكي تنفذ فورا قرارات الجمعية العامة بصورة لا تدع مجالاً لأي لبس . ان القنايا ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لها أبعاد سياسية لا يمكن أن تعني بتقييمها سوى الجمعية العامة . ان ما قررته من واقع ، ليس ثمرة تفكير أضفته على الطابع السياسي لمنظومة الأمم المتحدة ، أو لمحاولة أخفاء طابع سياسي بصورة غير مناسبة لهذه المنظومة . ان العقد المنصرم قد أوضح بلا أدنى لبس ، أن كلا من الاستقلال الاقتصادي والاستقلال السياسي مرتبطان ارتباطا وثيقا وعميقا . وخلال تلك الفترة أدركت البلاد المنتجة للمواد الأولية بصورة حاسمة أن استقلالها الاقتصادي هو الضمان الوحيد لاستقلالها السياسي ، وأصبحت البلاد الصناعية تبتدو حصينة من الناحية السياسية ، وهذا يشكل تطورا عميقا . ان العلاقة بين هذين العنصرين تجعلنا نطرح تساؤلات حول معيار الاستقلال الحقيقي . فهل نحن بالفعل في مرحلة تبادل اقتصادي يتجاوز الدولة من خلال التقليل من قوتها السياسية ؟

وإذا كان الأمر كذلك ، فما هي الضمانات التي يمكن أن تجدها الدولة من أجل ضمان استقلالها وحريتها واختياراتها ؟

وإن نواجه مواقف تتعاضم صعوباتها يوما بعد يوم ، فإننا نجد أنفسنا حيال انماط ليست مألوفة بالنسبة إلينا ، وتطلعات تأتينا بأبعاد جديدة . إن التحدي الأكبر الذي ينبغي أن نواجهه ، هو محاولة الخروج من شبكة العلاقات التي تزداد تعقيدا وتناقضا ، وهذا ما جاء نتيجة " السوق العالمية " من خلال ربط الدول سياسيا فيما بينها ، مع تأكيد استقلال كل شعب .

إن ميراثا هاما من السبعينيات يتمثل في الفراغ السياسي للعلم والتكنولوجيا ، ويبدو هذا واضحاً إذا لم يتم وضع ذلك في خدمة التنمية ، وإذا لم يسهم أيضا في تحقيق الوئام بين البشر من أجل تحقيق سعادتهم .

إن حقيقة المتغيرات في العلاقات بين الرجل وبيئته الطبيعية والثقافية وتاريخه ، تثير مسألة الحواجز التي ينبغي أن نحول دون أن تفرض نمطا موحدا بالنسبة إلى التعبير الثقافي ، أي نمط المعيشة والوجود مع القوى اللازمة لإيجاد تكنولوجيا أكثر ملاءمة ، وأن يكون النظام الاقتصادي مرنا بقدر كاف ، من أجل تقرير سيادة أكبر وأكثر قبولا .

إن مثل هذه العملية الانمائية لا تتسق دائما مع القيود الاقتصادية المفروضة من الخارج والتي تؤدي إلى تحديد معدلات تضخم وبطالة ، وتؤثر على زيادة الثراء والثروة الوطنية . إن هناك ضغوطا في المناطق المختلفة من العالم تؤثر على حياة الشعوب ، من أجل أن تحدد بصورة لا رجعة فيها أنماطا محددة للأنشطة العلمية والتكنولوجية والتجارية ، مع الحيلولة دون أن توضع هذه الأنشطة في خدمة شعب أو ثقافة ما . إن هذا يؤدي إلى نفي التنمية نفسها . ومن أجل هذا ، نستطيع القول بأن العلم والتكنولوجيا هما حصان طروادة ، من أجل هيمنة خلفية ومستترة .

إن العلم والتكنولوجيا يمكن لهما أن ينقلا طابعا عقليا يساعدا على لغة مشتركة ، ولكن هذا يمكن أن يؤدي أيضا إلى تصدع النسيج الاجتماعي . ولكي يصبح العلم والتكنولوجيا أدوات للتنمية الحقيقية ، فمن الأهمية بمكان الشروع في تحقيق الطابع العلمي والتكنولوجي للعمل من خلال الابتعاد عن المفهوم غير الواقعي " للنقاء " العلمي ، وبحيث لا يبعد ذلك عن الحركات الاجتماعية للعالم .

إن تعميق القيم الحضارية يعد اليوم خطأ ينبغي أن تمر عبره بالضرورة ، استراتيجية تستهدف

تحقيق استقلال وطني حقيقي ، وهذا لا ينظر اليه من خلال الحفاظ المشروع على سيادة كل شعب ، ولكن من خلال الدفاع عن المجتمع العالمي ، بحيث يكون أكثر ثراءً في تنوعه ، وأكثر قدرة على أن يواجه المشكلات من خلال اسهام جميع الثقافات وجميع الشعوب .

وعلى هذا المستوى ، ينبغي أن نقول ان العمل المنظم للوكالات المتخصصة وبصفة خاصة اليونسكو ، وهو العمل الذي أشارك فيه بصفة شخصية كعضو في المجلس التنفيذي لليونسكو ، ينبغي أن يحقق هذا الهدف .

ان التنمية التي نسعى الى تحقيقها بالنسبة الى الشعوب ينبغي أن تكون تنمية حقيقية ، ولا يتعلق الأمر بحقل مغلق من أجل البحث عن جذور وهمية قد تفضي الى علم جديد أو تكنولوجيا جديدة . ان الأمر ليس كذلك على الاطلاق ، بل الأمر يتعلق باحترام معدل النمو بالنسبة الى كل منطقة ، وان نحقق العائد الأمثل للمواد الأولية من خلال ارتباط الانسان بالطبيعة ، وارتباط الحاضر بالماضي وبالمستقبل ، وكذلك تحقيق التكافؤ في المجتمع بصورة ديناميكية ، من خلال التطور التاريخي عن طريق الثقافة والتكنولوجيا والمواد المختلفة التي في هوزة الشعوب . وبمعنى آخر فان كل خطوة تاريخية ينبغي أن تجد مصدرها في أصلتها .

ان علاقة واضحة تبدو في نهاية المطاف وفي نهاية هذا العقد بين حقوق الافراد وحقوق الشعوب . ان حقوق الافراد تشكل أساسا للنظام الداخلي للدول . ان هذه الحقوق تتعلق بالحرية والضمانات الأساسية للانسان ، وللإعلام الموضوعي ، وقدرة الاستمتاع بالروابط التاريخية والمشاركة في اقامتها ، كما أنها تتعلق بإمكانية كل فرد في اختيار مصيره ، وأن يكتب تاريخه الخاص ، وأن يعرب عن فكره ، وأن يضيف الى العالم جهدا انسانيا جديدا يشكل ثقافة ديناميكية ، وأن يكون له الحق في أن يكون مختلفا ، وأن يعبر عن هذا الاختلاف ، وأن يكون حقه في الحياة حقا أساسيا ، واشباع حاجاته الضرورية . ان هذه الحقوق لا يتم اشباعها في كل زمان ومكان ، وهي مرتبطة بحقوق الشعوب .

ان حقوق السيادة الثابتة قد اعتبرت دائما على أساس انها تمارس على الأرض ، ولكنها ايضا تمارس على الموارد الطبيعية وعلى التراث الثقافي والحق في وضع استراتيجية انمائية وتحديد الاختيارات السياسية ونطاق هذه الاختيارات . ان لكل منا الحق في ألا يكون مجرد عنصر تابع تربطه الظروف بقوى اكبر ، ولكن له الحق في ان ينظر اليه على اساس أنه شريك له حقوق كاملة على الصعيد الدولي . ان الجهود التي تبذل في مجتمع ما من أجل مستقبل افضل يحلم به هذا المجتمع تضيع سدى اذا كانت موضع تلاعب أو اغفلت القواعد أو أصبح من غير الممكن السيطرة عليها . وفي مثل هذا السياق ينبثق سباق التسلح بكل ما يتمتع به من بعد عن المنطق . وفي مواجهة عالم متخبط فان هناك مسألة استمرار الانسان ومساك لتتعلق بالنظام الاخلاقي الذي يتطلبه نزع السلاح . ولنكن واضحين ، لا توجد استراتيجية انمائية لا عوام الثمانينات تتفق والسياسة الراهنة لسباق التسلح . وفي مثل هذه الظروف ، فان معظم الموارد المالية والعلمية والتكنولوجية لا بد ان يتم تحويل مجراها من أجل حل مشكلة التنمية وتحقيق التوازن للنظام الدولي الجديد حتى لا يكون مجرد اسطورة . ان نزع السلاح لا يمكن النظر اليه على أنه مجرد تعبير عن نوايا طيبة تحول دون انفجار حرب عالمية .

في ايامنا هذه فان سباق التسلح هو نفسه مصدر للحرب . ومنذ الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا فان ما يزيد على ١٢٥ حربا قد نشبت وأثرت على ستين دولة ، وأثرت بصورة غير مباشرة على ما يزيد على ثمانين دولة . وينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار الحروب الجزئية التي لا تفعل سوى استمرار نظام يعد فيه اللجوء الى القوة من المعطيات الدائمة . ولهذا فان البرتغال ان تحتزم تحالفاتها احتراماً صارماً ، فانها تود وتدافع عن كل الجهود الرامية الى نزع سلاح شامل على اساس الاشراف .

بالطبع فاننا نسلم بتعقد وصعوبة المفاوضات الخاصة بنزع السلاح . كما أننا لا ننسى الحق المشروع للدول في ان تحقق أمنها ، لكننا نعلن مدى الطابع الحيوي للجوانب الاخلاقية والعملية من أجل ايجاد الروح والاساليب التي من شأنها أن تستعيز عن الصراعات الكامنة والتي تفرق بين مناطق كثيرة من العالم بجو من الثقة والاحترام المتبادلين . ولهذا فانه ينبغي ان نضع في خدمة الانسانية الأساليب التقنية والفنية التي تستخدم في أيامنا هذه من أجل التسلح .

ومن هذا السياق فان بلادنا تشعر بالارتياح حيال مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية التي عقدت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والتي تستهدف استمرار وتوسيع الوفاق الدولي ، وبالمثل فان البرتغال تولي اهتماما كبيرا للمبادرات التي تستهدف اقامة نظم اقليمية للأمن مثل مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا الذي أيدته الأمم المتحدة .

ان الوعي المتعاظم بتعمد نضال جميع الشعوب يحملنا على ان نشير بشكل خاص الى الوضع في الشرق الأوسط .

اننا نرتبط تاريخيا بهذا الشعب وبحضارته . ولهذا نجد من الامة بمكان التوصل الى حل شامل وعادل ودائم يضمن لكافة الدول في هذه المنطقة الحق في الحياة وفي ان تعيش بسلام في حدود معترف بها وتحظى بالاحترام ، وهذا ينبغي ان يدفع اسرائيل الى الانسحاب من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وأن تزيل المستوطنات التي تنشئها ، كما أنه يعطي في النهاية تجسيدا للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الذي اضطر الى أن يعيش في المنفى وعانى من اراقة الدماء ومن الاضطهاد واصبح نهبا لليأس .

ان البرتغال التي ترأس اللجنة التي انشأها مجلس الأمن لتقصي الحقائق حول المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة ، تود ان تقدم شهادة واضحة هنا عن تزايد القلق وتصميم الشعب الفلسطيني على النضال من أجل احترام حقه الثابت في ان يقيم وطن يستطيع ان يعيش فيه بحرية حتى تنتهي الظروف غير المقبولة بالنسبة لضمير المجتمع العالمي .

من بين المهام المختلفة التي يتعين على الأمم المتحدة ان تنمطع بها من أجل ضمان الممارسة الفعلية للحقوق الاساسية للشعوب تصفية الاستعمار والدفاع عن الحق في تقرير المصير ، وقد احتل ذلك مكانة هامة وواضح طاقات التدخل الأدبي . وكل هذه المواقف الاستعمارية المستمرة انما تقوض الاستقرار الدولي وتشكل تحديا لضمير الأمم . ان مثل هذا الوضع السائد في الجنوب الافريقي في ناميبيا وزيمبابوي مازال مستمرا بسبب الانظمة السياسية غير الشرعية التي لا تمنع المواطنين من ممارسة حقوقهم في تقرير المصير فحسب ، ولكنها كانت اساسا لهجمات - كانت موضع ادانة - ضد الشعوب المجاورة التي ترتبط بها برابطة تضامن قوية .

ان حكومة البرتغال يحدوها الأمل في أن الجهود الدبلوماسية في إطار الأمم المتحدة والتي تستهدف وضع حد للاحتلال غير المشروع لنا ميبيا يمكن ان تنجح في المستقبل القريب ، وان تؤدي الى حصول هذا الاقليم على استقلاله من خلال الاحترام الكامل لوحدة اراضيه ولا رادته التي ينبغي ان يعبر عنها بحرية جميع القوى السياسية .

لقد عرفنا من خلال تجربتنا المريرة في ظروف اخرى مماثلة ، وهذه الظروف السلبية المأساوية بسبب التثدد السياسي ، ويحدونا الأمل في ان مؤتمر لندن سوف يوجد صيغة من شأنها ان تساعد على اعادة الشرعية والدفاع بصورة عادلة عن المصالح المشروعة المختلفة ، وان يستعيد شعب زيمبابوى حقه في أن يعبر عن ارادته بدون نظام الوصاية من قبل الاقليات الداخلية .

هناك طابع سلبي آخر يتسم به الموقف الراهن في المنطقة ، وذلك بسبب نظام الفصل العنصرى الذى يستمر في شكل اقامة البانتوستان ، وقد اعترف بهذا واضعو هذا النظام انفسهم . وان البرتغال التي رفض شعبها كل اشكال التمييز القائمة على الجنس انما تؤكد من جديد وبحزم ادانتها لهذه الممارسة السياسية والاجتماعية التي تعد اعتهانا للضمير العالمي وعقبة في سبيل تقدم الانسانية .

ان هناك شعبا آخر هو شعب تيمور الشرقي ويرتبط ارتباطا مباشرا بتاريخ بلادى ، مازال لم يحصل على حقه الشرعي في تقرير المصير . وبالرغم من الادانات المتعددة من قبل الأمم المتحدة والقرارات التي اعتمدها هذه الجمعية ومجلس الأمن ، فان شعب تيمور الشرقي لم يتمكن حتى الآن من أن يمارس بغايلية هذا الحق . وان البرتغال بصفتها القوة التي تقوم بالادارة فانها لم تستطع أن تغير هذا الموقف غير العادل الذى نشأ في هذا الاقليم واننا نناشد الضمير العالمي ان تتوفر الظروف المناسبة التي تساعد على التطبيع التدريجي لحياة السكان في تيمور الشرقية .

ومع الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعوب بصورها المختلفة ، فان هناك ضرورة تتضح كل يوم تتعلق بخلق وبتعزيز الحق في التعبير - بشروط منصفة ومشروعة - عن الاستقلال الحقيقي للأمم فيما يتعلق باستعمال والدفاع عن العناصر المتعلقة بالبيئة وعن الموارد المادية للانسانية .

ان ادراج المبادئ مثل مبدأ " التراث المشترك للانسانية " ونظام استغلال المنطقة البحرية المهمة على أساس ذلك المبدأ في الاتفاقية التالية فيما يتعلق بقانون البحار ؛ والبحث عن الحلول القانونية الرامية الى اعادة توزيع اكثر عدلا على اساس عالمي أو اقليمي من الموارد الحياتية الطبيعية وغيرها لهما سابقتان مهمتان لمستقبل القيم التي سوف تحكم العلاقات الدولية وخطوة ايجابية الى الامام باتجاه انشاء نظام عالمي جديد . وانطلاقا من هذه الروح ، فان الحكومة البرتغالية تقترح ان تصبح لشبونة مقرا لاجدى المؤسسات التي تنص عليها الاتفاقية المتعددة حيث ان حكومتى ترغب في ان تفعل كل ما في وسعها لتساهم بجميع الوسائل في اقامة نظام بحرى أكثر عدالة .

ان ما قلناه عن السبعينات يجعلنا نتطلع بأمل الى العقد القادم للثمانينات .

ان المهمة الكبرى التي تقع على عاتقنا خلال السنوات المقبلة تتمثل في اقامة نظام دولي جديد يتجاوز بعدا اقتصاديا وسياسيا بحثا ويضم أيضا الميادين الاجتماعية والثقافية والاعلامية .

ان الأمر ليس قضية اعادة تنظيم تيقنوقراطي لنظام التبادل الاقتصادي والتجارى بين الأمم . على ذلك المستوى من المهم ان نكتشف مواقف ذهنية جريئة وجديدة وافكارا ذات خيال والتفكير الهيكلي تعمل باتجاه توحيد العوامل التي تركت جانبا بينما كانت تسود الايدولوجية الصناعية .

ان مثل هذه التغيرات والمواقف ضرورية على جبهتين :

في المقام الأول ، لابد من اكتشاف أنماط جديدة للمجتمعات ما بعد الصناعية . على نقىض بعض الأفكار التي تبدت وسخية على المدى القريب ، ولكنها مالتوسية على المدى البعيد فاننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان اسهام الدول الفنية والمتقدمة صناعيا في تحقيق تطور الانسانية .

وبنفس القدر الذى كانت فيه الآلة البخارية أساسا لتفهم جديد لمفاهيم الطاقة والعمل ، فاليوم يجب ان نجد مفهوما جديدا للعلاقات الاجتماعية والثقافية الانسانية ، وأن نستعمل استعمالا حسنا للمكاسب الكبيرة والايجابية التي تمخض عنها عصر التصنيع .

ان هذا النمط يفترض مسبقا التخلى عن الانانية المؤسسة والبحث العمدى عن اهداف

اجتماعية وحضارية قد تكون على صعيد مختلف عن ذلك الصعيد المتعلق بالنمو الاقتصادي البحث .

اننا على اقتناع راسخ بأن هذا اسهام هيوى تستطيع أن تقدمه الدول الغنية للعالم في المرحلة الراهنة من الحضارة . ان بعض الحركات التي قد تبد و هامشية في مجال التكنولوجيا (وبصفة خاصة في مجال الطاقة) او في مجال العلاقات الانسانية ، ولا سيما الحركات النسائية ، تؤشر في هذا الاتجاه ، وينبغي ان نؤكد على الاكتشافات ذات الطابع الانساني والاجتماعي وان نقيمها على الاكتشافات التي تمت في مجال العلم والتكنولوجيا .

ومن الأمور التي لا تقل عمقا ولا تقل اهمية ذلك التغيير في مواقف البلدان الفقيرة الذي يفترضه النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وينبغي ان نبحت عن طاقة أكبر في الحوار دون أن نستبعد الحزم في الدفاع عن مواقفنا العادلة . يجب ان نختار النزعة العملية الصحيحة التي لن تكون مقصورة على الطابع الجذري لكلامنا الذي يختفي وراء عجزنا . ويجب فوق كل شيء ان نعيد اكتشاف الحقيقة . ان نظاما اكثر عدلا يعتمد فقط على التسامح والتفاهم والتنازلات من الاغنياء للفقراء ، والتي تتطلب اليها كل دولة فقيرة ، ولكن ينبغي أن يكون قائما على وضوح النوايا واكتشاف الطاقات الكامنة داخل بلادنا .

ونكون قد أضعنا كل امكانية للحوار في اطار مجتمع الدول اذا ما تحدثنا عن نظام اقتصادي دولي جديد اكثر عدالة ، بينما نحن بصدد بناء نظام داخلي اكثر ظلما . نستطيع أن نقول من الآن ان العبارة التي تتردد كثيرا وهي عبارة " التضامن العالمي " تترجم على أنها تعبير عن حساسية جديدة تجاه تعاون دولي وتتضمن نمطا جديدا من العلاقات بين الشعوب والأمم .

وقد آن الأوان أن نضع حدا للظلم الكامن في سوء استعمال الطاقات الخلاقة للكثير من الشعوب التي لا تزال بعيدة عن الافادة من حصيلة المعارف العلمية والتكنولوجية للانسانية . ومن اجل التقدم نحو اهداف التطور الانساني والسلام والأمن والعدالة الاقتصادية لا ينبغي أن يغرب عن بالنا صعوبة الواقع الموضوعي في صورته المختلفة يشكل عالما منقسما في يومنا هذا . ولا يسعنا الا ان نسجل أن مجتمع الأمم ما زال بعيدا من حيث الروح ومن الناحية العملية

حتى في مجال النوايا عن اطار النوايا الطيبة ، ورغم ان المغالاة في التمسك بالمثل العليا يمد من الأمور غير المرغوب فيها فاننا نعتبر مع ذلك أن هناك حقلا واسعا للمصالح الدتقية وهذا سوف يساعد - في جو من المرونة والحوار الحر - على أن يجسد التطلعات المشروعة الى حياة دولية أكثر عدالة وأكثر تنظيما . ولا شك أن هذه هي المهمة الحاسمة التي تطرح نفسها على الأمم المتحدة في هذه الآونة . وفي الوقت الذي ينبغي عليها ان تتأى عن الانعزالية أو عن المواقف المتطرفة فلا بد ان تتوفر الاجهزة اللازمة للاجتماع والمناقشة وتطوير الاساليب والمبادئ التي تساعد على اعادة تنظيمها بصورة محددة وتعطيها قوة جديدة ، وذلك من خلال البحث عن انماط انمائية جديدة .

ان الأمم المتحدة ينبغي عليها أن تواجه التحدي الذي يطرحه عليها هذا العهد الجديد حتى لا يكون دورها هامشيا ، والا تكون عاجزة عن مواجهة المهمة التاريخية التي تطرح نفسها اليوم والتي تتطلب من الأمم توخي الحكمة والبصيرة .

ورغم أن الخط الذي يؤدي الى الاتفاق العام في الرأي يعد صعبا الا أنه ليس من الأمور التي يستحيل تحقيقها ، لأننا نعرف تماما أن البديل لا يبعث على الارتياح . ولهذا فان الوعي بأهمية النظام الدولي الجديد على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، رغم أنه ما زال في بدايته الا أنه يكتسب قوة دفع جديدة ، ورغم أن الأمر يتعلق بهدف ما زال بعيد المنال بل وقريبا من الأفكار الخيالية مثل المدينة الفاضلة ، فاننا لا ينبغي علينا أن نتخل عن هذا الهدف ، ان هناك معارك عديدة بدأتها بالفعل هذه المنظمة مثل تصفية الاستعمار والتي كانت تبعد وغير ممكنة التحقيق في البداية خاصة وانها مرهونة بالمستقبل .

ان العبرة ليست مجرد تغيير الحياة اليومية او مجرد نزعة عملية جديدة في العلاقات بين الشعوب والبلدان ، ولا حتى باتباع استراتيجية هدفها البقاء ووليا . انها قبل كل شيء الحاجة الحيوية بالنسبة لنا لكي نحدد بصبر وفي ضوء ظروفنا كبشر الصورة الأخلاقية التي تفتقر اليها العلاقات بين الأمم .

وفي هذا البعد نستطيع أن نرى انسان العصر الجديد ، قادرا على أن يحقق الأمل في دخول الحضارة الانسانية مرحلة جديدة .

ولا يمكننا أن نتحدث من هذا المنطلق العالمي دون أن نؤكد على الانسان الفرد ، لأن الانسان هو أساس وجوهر كل تنمية وكل عمل حضارى ، وكل مفهوم سياسي . ان ضمان حرية كل فرد لم يعد مشكلة محدودة النطاق ، ولكنه مشكلة عالمية .

لقد جاءت من دولة صغيرة وفقيرة قد ربطت منذ ٢٥ ابريل/نيسان عام ١٩٧٤ حرية كسل برتغالي فيها بالتضامن الفعال مع جميع شعوب العالم .

ان العصور التي عاشت فيها البرتغال هذا التضامن الذي تجاوز عبر البحار والقارات قد ولت .

واليوم ، فاننا تجاوزنا ما يتسم به التاريخ من ايهاام . وان بلادى اليوم تعيش حياتها

اليومية ومن المكائنة التي تتمتع بها تحاول أن تبني التضامن العالمي الجديد الذي مازال في طور التحقيق .

وليس من المستغرب ان نشير الى الروابط التي تربط بين الشعب البرتغالي والانسانية قاطبة واسمحوا لي أن أشير الى ما قاله أحد شعرائنا المعاصرين تعبيراً عن مشاعرنا :

” ان الشمس تضيئ قريتي

من زوايا عديدة

وكل زاوية تأتي بفكرة جديدة

ودرجات أخرى تأتي بأسباب أخرى

لأن رجال قريتي

يعدون بمئات الملايين

ان قريتي عالم بأكمله

والعالم كله ملك لي

حيث أقابل واختلط

بأناس من كل مكان

لأنني انتمي الى العالم كله .”

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة أتقدم بالشكر لرئيسة

وزراء البرتغال على البيان الذي تفضلت بالقائه .

اصطاحبت السيده بينتاسيلغو رئيسة وزراء البرتغال الى خارج القاعة .

السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالالمانية ووزع النص بالانكليزية) :

سيدى الرئيس ، أرجو أن تتقبلوا تهنئتي لانتخابكم لمنصبكم الرفيع ، ويسرنا بصفة خاصة ، انكم وأنتم تمثلون دولة تربطنا بها روابط وثيقة ، تترأسون الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ،

ونتمنى لكم وللأمين العام دكتور كورت فالدهايم النجاح في مهمتكم التي تتسم بالمسؤولية .

اننا نحبي سانت لوسيا العضو الجديد في الأمم المتحدة .

وأود أن أعرب كذلك لوفد جمهورية انغولا الشعبية عن عميق مواساتنا لوفاة الرئيس
الدكتور انطونيو أغوستينو نيتو ، الثورى العظيم وأحد رجال السياسة البارزين في افريقيا .
في الدورة الحالية ، وعلى غرار ما جرى في الدورات السابقة ، فان الجمعية العامة للأمم
المتحدة ، مهتمة بوجه خاص بالنضال من أجل السلام والأمن . ومن أجل ذلك فان الظروف أصبحت
أكثر ملاءمة . ولكن مازال أماننا الكثير حتى نستطيع أن نحقق تنمية سلمية لجميع الشعوب . ان العدوان
والتهديد باستخدام القوة ، واندلاع المنازعات ، واستمرار القمع الاستعماري ، وكذلك سباق
التسلح المتزايد ، كل ذلك يتنافى مع ارادة البشر وأهداف الأمم المتحدة .
ولا يمكن لأحد ان ينسى أنه منذ أربعين عاما مضت فان الفاشية الألمانية قد زجت بالعالم
في أتون حرب أودت بحياة ما يزيد على ٥٠ مليوناً من البشر . ان الانتصار على البربرية الذى حققه
" التحالف ضد هتلر " هو انتصار اشترك فيه الشعب السوفياتي وفتح به الطريق أمام بداية جديدة .
ان النضال من أجل السلام الذى تشترك فيه جمهورية المانيا الديمقراطية بكل طاقاتها ، يهدف
الى الحفاظ على حق الانسان في الحياة ، وفي نفس الوقت تأكيد حقه في العيش في بيئة اجتماعية
آمنة . ان ميثاق الأمم المتحدة ينص على أن السلام هو الواجب الاسمى للدول .
ان العام الدولي للطفل قد قرب الى اذهان شعوب العالم المسؤولية الملقاه على عاتقنا
من أجل مستقبل سلمي للبشر*
ان الحفاظ على السلام مازال هو المهمة الرئيسية للأمم المتحدة ، وفي هذا الصدد فان
اعتمادنا كبير على الدول الاشتراكية . ان اعلان الدول الأعضاء في معاهدة وارسو الذى صدر
في موسكو في تشرين ثاني /نوفمبر الماضي وفي اجتماع وزراء خارجيتها في بودابست ، لدليل
على تلك الجهود الدائبة ، من أجل تحقيق تدابير فعالة للنهوض بالتعايش السلمى .
ان الامم المتحدة تستمد قوتها بطريقة متزايدة من حركة دول عدم الانحياز ، تلك

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد اليوكا (بنما)

الحركة التي قامت في هافانا بالتأكيد على هذا الدور الهام الذي تضطلع به في مجال الشؤون الدولية .

ان الأمن الدولي يقتضي ارادة لا لبس فيها لجميع الدول من أجل الاحترام المتبادل للحقوق الأساسية ، والمصالح المشروعة ، ولكي تعمل على نحو جماعي من أجل ضمان السلام لصالحها . وهذا في جوهره هو الحتمية القاطعة التي يملئها وقتنا هذا .

ان ما يترتب على ذلك من أعمال متكاملة وقاطعة ومحددة هي :

أولاً ، ينبغي وقف سباق التسلح ودعم نزع السلاح عن طريق خطوات ملموسة حتى يمكن دعم الانفراج السياسي بطريقة عملية .

ثانياً ، ان الأعمدة السياسية والقانونية للتعايش السلمي ينبغي أن تدعم ، وكذلك تدعيم

الثقة بين الدول وحل النزاعات فيما بينها بالطرق السلمية ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

ثالثا : ان القمع الاستعماري والعنصرى امران ينبغى القضاء عليهما . ان حق الشعوب في تقرير المصير ينبغى ان يتأكد .

رابعا : ينبغى تطوير وتدعيم التعاون الدولي بطريقة شاملة قدر الامكان بحيث يشمل اقامة علاقات اقتصادية على قدم المساواة . ولتحقيق ذلك ، لا يمكن ان يكون هذا حكرا على قلة من الدول . وعلى الامم المتحدة وهي المنظمة التي تضم جميع دول العالم ، ان تضاعف جهودها في هذا السياق . كذلك فان المنظمة العالمية ينبغى ان تتأكد من انه مامن احد يمكنه ان يهدد أو يستخدم القوة العسكرية من اجل تأمين احتياجاته من الطاقة ومن المواد الخام .

وكدولة اشتراكية ، فان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وهي مدركة للماضي والحاضر تضع نصب اعينها تلك المهام . ان دستورها قد احترم مبادئ القانون الدولي ، الذي يحدد ايضا سياستها العملية اليومية . وحينما اسست منذ حوالي ثلاثين عاما تقريبا فان الرئيس الاول للدولة وليم بيك ، قد تعهد :

” اننا سوف نفي بجميع التزاماتنا الواردة باتفاقية بوتسدام . وعلى هذا النحو ، واننا نريد ان نكتسب ثقة العالم ، وان ننضم الى مجتمع الشعوب المحبة للسلم والديمقراطية . وعشية الذكرى الثلاثين لتأسيس دولتنا ، فانني اود ان اقول ان شعب الجمهورية الديمقراطية الالمانية قد اكد من جديد تعهده بموازة الدول المحبة للسلم ، وهو ان يفعل ذلك وانما يفتتج مسلكا يقوم على الامن الدولي والتعايش السلمي معا . ومثلنا مثل جميع الشعوب الاخرى ، واننا نحتاج الى السلم ليس لتحقيق الامن فحسب بل ايضا لزيادة ما انجزناه حتى الآن .

ان الامن الدولي يقتضي قبل كل شيء ، الحد من الاسلحة ونزع السلاح . ان السدورة الاستثنائية العاشرة للامم المتحدة قد رفعت هذا المطلب الى الحد الاقصى الذي تعترف به جميع الدول . اننا لا نود - ولا ينبغى لنا - ان نتهاون ونحن نرى امكانيات خلاقه هائلة وموارد مادية كبيرة تستخدم من اجل صنع المزيد من وسائل الحرب . ان سباق التسلح ليس قانونا من قوانين الطبيعة . ان الانسان بمفرده هو الذي يمكنه ان يقرر ما اذا كان سيصنع الاسلحة ام سينتج السلع لسد احتياجاته اليومية .

ان الدول الاشتراكية تبذل قصارى جهدها من اجل تحقيق نزع السلاح . انها تعمل بدأب وانتظام من اجل اتخاذ تدابير عملية .

لقد لاحظنا بشعور من الرضى ان دول عدم الانحياز قد اكدت من جديد في هافانا عزمها على دفع ثقلها الدولي المتزايد من اجل تحقيق هذا الغرض . وكما اوضحت أنشطة المجلس العالمي للسلام في الامم المتحدة في نيويورك عام ١٩٧٨ . على سبيل المثال ، ان القوات المدنية ايضا عليها دورا هاما تلعبه في الدفاع عن المصالح الحيوية للشعوب . وعلى هذا النحو ، سوف يتسنى التحقيق التدريجي لتلك الفكرة الانسانية القديمة عن السلام الابدي كبدليل للحرب والتسلح .

ان البعض لا يزال يطرح سؤالا ما اذا كان يمكن تحقيق السلم والامن والاستقرار عن طريق نزع السلاح او عن طريق التسلح . والاجابة على ذلك ينبغي ان تكون واضحة من واقع تاريخ حربين عالميتين ، لأن الحربين ، كما نعلم جميعا قد سبقتهما برامج للتسلح . وفي واقع الامر ، لا يمكن لاحد ان يعيش في حياة آمنة في وجه تلك الترسانات المتزايدة للأسلحة النووية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل . ان الفكرة التي تروج في بعض الدوائر عن امكان الحصول على امكانيات ابتزاز سياسية عن طريق تصاعد الاسلحة قد اثبتت خطأها ومن ثم فان الاخلاقيات والمنطق يدعوان الى وقف سباق التسلح وتحقيق المزيد من الامن عن طريق نزع السلاح .

ومن الطبيعي ، ان المصالح القومية المشروعة المتعلقة بالامن للأطراف ينبغي أخذها في الاعتبار في جميع مراحل مفاوضات نزع السلاح ، ان مثل هذه المصالح ، ينبغي على اية حال ، الا تستخدم كذريعة لمعارضة تلك الخطوات الفعالة لنزع السلاح ، كما ان الاستعداد للحد من الاسلحة ونزع السلاح ينبغي الا تجعلها ممارسات الدول اليومية المتعارضة ، مصدرا للشك . ومن ثم ، فإنه من المعروف ان هناك برنامجا طويل الاجل للأسلحة قد اعتمد في مكان قريب . وفي وقت كانت الامم المتحدة تعقد خلاله دورتها الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح .

ان نزع السلاح يقتضي تحركا دائما ودائما للأمام . ان الارادة السياسية من اجل عمل حاسم امر مطلوب من اجل متابعة المطالب الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة . وفي الماضي فإن تطورات مبشرة قد تعطلت او توقفت لفترات طويلة . والاهم من ذلك - في رأينا - هو نتيجة اجتماع فيينا بين ليونيد بريجنيف ، رئيس مجلس السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، الذي حظى بموافقة واسعة المدى من قبل جميع الشعوب ذات النوايا الطيبة كما انه ايضا قد ادى الى استجابة ايجابية عريضة

من جانب دولتي . ان اصدا١٤ "سولت ٢" الواسعة المدى توضح تماما ان هناك خطوات فعالة نحو الحد من الاسلحة من شأنها ان تحسن مناخ الثقة بين الدول . لذا ، فإننا نأمل ان يتم التصديق على هذا الاتفاق عما قريب .

ان الاتفاق الجديد الخاص بالحد من اشد الاسلحة الاستراتيجية الهجومية خطورة كما ونوعا لهو اهم حجر زاوية على طريق تقويض سباق التسلح . وخطوة عظيمة نحو النهوض بالعلاقات السوفياتية الامريكية وتحسين المناخ السياسي الدولي . وبالتصديق على هذا الاتفاق ، فان هيكل الاتفاقات الثنائية والمتعددة الاطراف بشأن الحد من الاسلحة ونزع السلاح سوف يصبح اكثر تماسكا ، كما ان خطر نشوب حرب نووية حرارية سوف يتناقص وسوف يمهد الطريق نحو التقدم في المفاوضات الاخرى . ان ما حققناه ينبغي ان يستخدم من اجل اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح . وتلك الخطوات تتضمن حظر الاسلحة الاشعاعية والاسلحة النيوترونية بالاضافة الى غيرها من الوسائل الاخرى للدمار الشامل ، كذلك الابرام المبكر لمعاهدة بشأن وقف تجارب الاسلحة النووية وتعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية . وينبغي كذلك على المدى الطويل ان نفتح الطريق امام محادثات فيينا بشأن خفض القوات المسلحة والتسلح في وسط اوربا .

وعلى مدى ست سنوات فان الدول الاشتراكية ، بما في ذلك الجمهورية الديمقراطية الالمانية - كعضو مباشر في المفاوضات - قد انتظرت من اجل اتخاذ منهج بناء من جانب جميع الاطراف المتفاوضة . ان مقترحاتنا التي لا تمس بأية دولة بل على العكس تدعمه ، والتي تعتبر شاملة لكل من يرغب في ان يرى ذلك ، قد ظلت على مائدة المفاوضات منذ مدة طويلة .

ان الحاجة الى وضع حد لسباق التسلح النووى تزداد الحاحا يوما بعد يوم . اننا ندعو جميع الدول النووية الى أن تبدأ ، دون تأخير ، المشاورات والمفاوضات حول وقف صنع الأسلحة النووية وخفض المخزون منها .

وبعد اجتماع فيينا المشار اليه آنفا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية ، فاننا نتوقع أن يؤدي العمل التحضيرى لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح الى نتائج ملموسة . ان اتفاق سولت ٢ قد برهن على ان اكثر المشاكل تعقيدا يمكن أن تجد حلا اذا ما اتسمنا بالواقعية وحسن النية .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤيد تماما المبادرة التي اتخذتها جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية باقتراحها اعتماد اعلان بشأن مفاوضات نزع السلاح .

ان هذا الأمر بيد وللجميع بمثابة حاجة ملحة حيث ان القوى التي تركز على انتاج الأسلحة وتستفيد منها وتسعى الى انتهاج سياسة القوة التي عفى عليها الزمن ، لا تزال تمارس ذلك في عناد . ان الخطط الخاصة باستخدام أسلحة نووية جديدة في وسط اوربا هي مثال على ذلك . وهي تحاول باستخدام اسطورة الخطر القادم من الشرق أن تثير المخاوف وأن تبرر الاتجاه نحو التسلح وتخلل الشعوب .

ان شعب الجمهورية الديمقراطية الالمانية يعرف من واقع خبرته أن السلام ، وواقع ومفهوم التعايش السلمي ، يأتيان من الشرق ، من الاتحاد السوفياتي . ان الدول الاشتراكية هي التي قامت بالمبادرات العظيمة من أجل دعم الأمن الدولي ونزع السلاح في الماضي والحاضر . وان هذا أمر يتسم بالمنطق لأن الاشتراكية هي أكبر وأقوى دعائم السلام .

ان نزع السلاح هو أضمن الطرق وأكثرها ملاءمة نحو الأمن الدولي . ان المعاهدات والاتفاقات ينبغي أن ترتبها بهذا الأمر . ان دول معاهدة وارسو قد اتخذت ذلك نبراسا لها في برنامجها للسلام . ان مقترحاتها ترمي الى نيل استخدام القوة في العلاقات الدولية ، والى ضمان سيادة الدول من جميع جوانبها ، وكذلك الى منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ويفضل جهود دول حلف وارسو ، فان العلاقات بين الدول في أوروبا في تحسن مستمر رغم العديد من العقبات . وينبغي أن يكون ذلك مشجعا لنا للسعي وراء مزيد من هذا التقدم . وهذا هو السبب

الذى يحدد وبالذات الاشتراكية الى أن تقترح ، أن نبذ استخدام القوة سوف يرد في معاهدة تلزم أطرافها بالا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية أو الأسلحة التقليدية .

ونتيجة لذلك ، فإن المبدأ القانوني الدولي الذي يحظر استخدام القوة كما ورد في المادتين الثانية والرابعة من ميثاق الأمم المتحدة ، ينبغي أن يدعم وأن يتعلق بالمخاطر الرئيسية في عصرنا هذا . وعندما يتعلق الأمر بقضية لها مثل هذه الحيوية للبشر ، فإنه ينبغي ألا نـدع طريقا أو أن نألو جهدا من أجل العمل على نبذ القوة من الشؤون الدولية . وعلاوة على ذلك ، فإنه من الضروري دعم الثقة بين الأمم عن طريق اتفاقيات محددة . ولتحقيق هذا الهدف ، فإن الدول الاشتراكية قد اقترحت عقد مؤتمر تحضره الدول الموقعة على الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي . ان الدول الاشتراكية تسعى الى أن تضمن أن اجتماع مدريد الذي سوف يعقد عام ١٩٨٠ ، سوف يتم بطريقة بناءة . ان هذا الاجتماع ينبغي ان يساعد على تقدم سياسة الانفراج الى الامام .

ان المنطقة الأوروبية حيث اندلعت الحرب العالمية الثانية وحيث سمحت الحرب الباردة اثر عام ١٩٤٥ بتسميم المناخ الدولي وحيث قامت أنمخم القدرات العسكرية ، تشعر بحاجة ملحة من أجل الحد من التسلح ، ونزع السلاح ، ومن أجل علاقات حسن الجوار المستقرة بين الدول . وعلى مدى ثلاثين عاما ، فقد كانت هناك دلتان المانيتان ذاتا سيادة ولهما نظامان اجتماعيان متعارضان أساسا . ان قيام هاتين الدولتين والاعتراف بحرمة الحدود بينهما قد اصبح يشكل عنصرا هاما وحتميا في التوازن السياسي في أوروبا . ان هذا العنصر هو أحد أسس الأمن الدائم والسلام في قارتنا . ان أى شخص ، تحت أى ذريعة كانت يقوم بتغيير هذه النتائج في أعوام ما بعد الحرب أو يحاول أن يضع الأوهام مكان الحقائق ، لا يخدم الأمن الاوروبي أو السلام العالمي ، لأن هذا يعتبر تشجيعا لقوى الرجعية . وينبغي علينا أن نذكر ذلك في ضوء الهجوم الالمانى الفاشستي ضد حدود جارة شرقية وهي بولندا ، وذلك في أول ايلول / سبتمبر ١٩٣٩ مما أدى الى اندلاع اكثر الحروب تخريبا في تاريخ البشر .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية من ناحيتها لن تعوزها الارادة من أجل تنمية علاقات تعود بالفائدة على الجميع ، وفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، مع الدول الغربية المجاورة بما في ذلك جمهورية المانيا الاتحادية . ان هذا لا يشكل سياسة واقعية فحسب ، بل انه يمثل سياسة

تتسم بالمسؤولية تأخذ في الاعتبار مصالح شعوب أوروبا في الانفراج الدائم وتعتمد على المعاهدات الأوروبية المعروفة التي نحن جميعا على علم بفوائدها وآثارها المفيدة في خفض التوتر بين شعوب العالم . ولهذا ، فانني أود أن اخيف ما يلي : ان الأمن والتعاون في أوروبا يفترض كذلك موقفا سلميا ومستقرا في برلين الغربية وحولها . ان المقياس الذي نقيس به الارادة في تحقيق سياسة الانفراج هو احترام وضع برلين الغربية ، على أن يكون ذلك ملزما للجميع وفقا للاتفاق الرباعي . ان اي اعتزام للتغيير أو للتلاعب بتوازن المصالح الذي تحقق سوف يؤدي الى التوتر .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية على علم بأن الاستقرار والثقة ليسا أمرين اقليميين فحسب بل انهما يحظيان باهتمام عالمي . ولهذا السبب ، ينبغي اعطاء أولوية قصوى لابرام معاهدة عالمية بشأن عدم استخدام القوة . وان لم يتمكن من عقد هذه المعاهدة ، فان خطر العدوان وخطر النزاع العسكري سوف يتزايدان . ان حظرا عاما لاستخدام الأسلحة النووية سوف يكون في إطار هذه المعاهدة . ان حق الدفاع عن النفس في حالة العدوان كما نص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة ، لن يمس في هذه الحالة . وحيث ان هذه المعاهدة عليها ان تدعم وأن تخلق موقفا لن يصبح فيه من الضروري اللجوء الى هذا الحق ، فان ابرام اتفاقية بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول التي لا تحوز أسلحة نووية وحظر تواجد مثل هذه الأسلحة على الأراضي التي لا توجد فيها حاليا ، سوف يكون بلا شك ، بمثابة خطوة على هذا الطريق .

ان وسائل الاعلام التي تنشر الدعاية من أجل الكراهية بين الشعوب وسباق التسلح ، تتنافى مع دعم الأمن الدولي . ان اعلان اليونسكو في العام الماضي بشأن هذا الموضوع قد عمل على منع ذلك . ومن المفيد أن تقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة بتقديم البيانات اللازمة الى جميع انحاء العالم للدعاية لصالح الجهود التي تبذل من اجل الحد من التسلح .

ويجب ان يولى نفس القدر من الاهتمام للأنشطة المتزايدة للفاشية وللفاشية الجديدة ، وهي حقيقة اشار اليها السيد ايريك هونيكر ، الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي لألمانيا ورئيس مجلس الدولة للجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وذلك خلال محادثاته في نيسان /ابريل من هذا العام مع السيد كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة .

أولئك الذين يسمحون الى ارهاب الرأى العام والى الدخول في حملات تشهير وينشرون الحقد والكرامية بين الشعوب والأجناس يمكن تعريفهم بأنهم أعداء السلام والتفاهم الدولى وحقوق الانسان . وينبغي عدم توخي التسامح أو حتى الرحمة معهم . ان مولد الامم المتحدة ومهمتها تتعلق بالانتصار على الهمجية الفاشية . ان مقت الشرور التي جرت ينبغي أن يتضمن أيضا يقظة دائمة وتصميما على تقويض جميع المحاولات الجديدة في مهدها . ان أنشطة القوى الفاشية الجديدة تقتضي ردا قويا من جانب الامم المتحدة .

والتزاما بعدم السماح باندلاع حرب عالمية ثالثة فاننا نرحب أيضا باقتراح الاتحاد السوفياتي الذى يرمي الى ان نشجب من هذه المنصة سياسات الهيمنة بجميع مظاهرها . اننا نرى في ذلك وسيلة ملائمة لدعم مبادئ ميثاق الامم المتحدة وللحث على تنفيذها . وينبغي أن يكون هناك احترام مطلق للمساواة في السيادة بين جميع الدول وحماية استقلالها حتى يمكن للمنظمة العالمية ان تفي بأهدافها . اننا نؤيد الاقتراح السوفياتي لاننا على وعي بالالتزام بالسلام ، الذى أعلنه العمال والفلاحون في دولتنا بعد ان تم سحق فاشية هتلر التي تمثل الهيمنة في أسوأ صورها .

ان المنازعات الدولية التي لم تحل والانتهاكات الخطيرة الصارخة لميثاق الامم المتحدة تؤثر على الامن الدولي . كما ان هناك دوائر معينة قد بلغت من الفطرسة حد الادعاء بأن لها الحق في اتخاذ اجراءات عقابية . لقد كان هناك عدوان ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية وهى جارة صديقة لألمانيا الديمقراطية . ان الدفاع الحازم والتضامن الدولي على مستوى العالم قد وضعا حدا لهذا العمل العدواني .

ومما يهمنى أيضا ويشير قلقنا تلك المحاولات التي لا تنتهي من أجل الاستفادة من مشكلة اللاجئين في جنوب شرق آسيا والتي نشأت نتيجة للسياسة الامبريالية العدوانية من أجل قلقنا الموقف في المنطقة . ومن الواضح ان بعض الدول قد أشعلت الفتيل وهى نفس القوى التي تود وقف البناء السلمي في فييت نام ولاوس وكمبوتشيا وغيرها من الدول . اننا نؤازر شعوب الهند الصينية التي صممت على الدفاع عن حقها في تقرير المصير والسلام في المنطقة . ان المقعد في هذه المنظمة هو من حق جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

لقد ثبت مرارا وتكرارا ان مبادئ ميثاق الامم المتحدة هي الأساس الملائم الذي يمكن ان تحل وفقا له المشاكل بين الدول . وانا ما نبذنا هذا الأساس لا يمكن التوصل الى حل دائم . ومن ثم ، وكما ندرك جميعا ، فان الاتفاقية المنفصلة في الشرق الأوسط قد عملت على تفاقم الموقف . لقد تحولت منطقة النزاع الى ترسانة هائلة من الأسلحة الحديثة . ان الأعمال العدوانية الجديدة ضد البلدان العربية تلوح بالخطر . ان سيادة لبنان تتعرض كذلك للعدوان . ان انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وضمن حق شعب فلسطين في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في انشاء دولة خاصة به ، هي من الشروط الأساسية للسلام والأمن لجميع الدول في الشرق الأوسط . ان القرارات التي اتخذتها المنظمة العالمية لا تسمح بالدخول في أية مناورات منفصلة . وكما ندرك فان هذه السياسة قد تحولت الى طريق مسدود لأن مثل هذه المناورات تتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني . اننا نتضامن مع النضال العادل لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين .

وفيما يتعلق بقهرص من الضروري كذلك تنفيذ قرارات الامم المتحدة التي تتماشى مع الميثاق حتى نمكن الشعب القبرصي من العيش في سلام .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد شعب أفغانستان في جهوده من أجل بناء حياة جديدة بعيدة عن الاستغلال الاستعماري والتدخل الأجنبي .

وينفس القدر من التعاطف والتضامن تابعنا الأحداث الثورية في نيكاراغوا التي تأثرنا جميعا من خطاب ممثلها في هذا المحفل .

ان النزاع في الجنوب الافريقي يمثل خطرا دائما على السلام والأمن عموما وليس في هذه المنطقة فحسب . ومن أجل القضاء على مصدر هذا النزاع فان التنفيذ الصارم لحق تقرير المصير لشعوب الجنوب الافريقي والتحرير التام للقارة من العنصرية والاستعمار والجديد كلها أمور ضرورية .

ولا يمكن التوصل الى حل دائم للمشكلة الا اذا قام شعبا زيمبابوي وناميبيا بتحقيق استقلالهما الفعلي وانتقلت السلطة الى الممثل الشرعي وهو الجبهة الوطنية لتحرير انغولا وسوايو على التوالي .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تشجب جميع المحاولات من أجل اقامة نظم غير شرعية في هذه الدول ، كما انها تدعو بالحاح الى انفاذ العقوبات التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة ضد روديسيا وكذلك اتخان عقوبات فعالة ضد جنوب افريقيا يقوم باعتمادها مجلس الامم . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تشجب الأعمال العدوانية المتواصلة التي ترتكبها النظم العنصرية ضد أنغولا وموزامبيق وزامبيا وغيرها من الدول .

ان شعوب افريقيا ، كما أكد السيد هونكر خلال جولته في بعض الدول الافريقية ، في مطلع هذا العام يمكن ان تعتمد اعتمادا كبيرا في نضالها الشاق على الجمهورية الديمقراطية الألمانية وغيرها من دول المجتمع الاشتراكي .

ان حل القضايا العالمية التي تؤثر على البشرية تقتضي درجة أكبر من التعاون في اطار منظمة الامم المتحدة حتى يمكن القضاء على الجوع والأوبئة ومشاكل امدادات الطاقة وحماية البيئة وكذلك فتح آفاق جديدة من الأنشطة . ان هذا يتعلق بالجهود من أجل دعم الأمن الدولي . أليس من الضروري ان تكون نفس المشكلة التي نتناولها في اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي . ان انتشار توزيع العمل الاستعماري الجديد لصالح شركات دولية هو مصدر للنزاع أيضا . لهذه الاعتبارات فان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تساند ، كما أكدت في الدورة الخامسة للونكتاد ، اصرار البلدان النامية على القضاء على جميع التبعيات الامبريالية القديمة . وفي هذا السياق فان ذلك هو الحق الثابت لجميع الدول والشعوب في ممارسة سيطرتها على مواردها الطبيعية .

ان ميثاق الامم المتحدة ، سيدى الرئيس ، يلزم المنظمة بدعم دورها من أجل الحفاظ وتعميق الأمن الدولي . ان مجلس الأمن يضطلع بمسؤولية خاصة . ان تشكيل وعمل هذه الهيئة الرئيسية يتمشى مع عصرنا هذا ويجعل ذلك التعاون ممكنا بل وضروريا بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والتي هي دول نووية أيضا .

وفي وقت تتزايد فيه المواجهة بالنسبة لمسار الأحداث الدولية مستقبلا ، فان كثيرا من الشعوب قد علقت آمالها على الأمم المتحدة . ان هذه المنظمة ينبغي أن تدفع بثقلها لكي يفضي الى نتائج لصالح العلاقات الطيبة بين الدول . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، من ناحيتها ، سوف تسهم في تحقيق هذا الهدف .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أود أن أعرب عن امتنان دولتي لتلك اللفتة

الهامة من السيد / سليم بدعوة بنما ، كنائب للرئيس ، لرئاسة الجمعية العامة في اجتماع اليوم . ان هذه اللفتة نقدرها ، بصفة خاصة ، لانها تتواكب مع اليوم الذي تدخل فيه اتفاقية قناة بنما الجديدة حيز التنفيذ . ان الحياد الدائم لهذه القناة ، الذي يقوم على أساس الاعتراف بسيادة بنما على جميع أراضيها ، انما وضع حدا للحصار الأجنبي المعروف بمنطقة القناة ، ويعتبر بداية لعهد من التفاهم الودي والتعاون بين بنما والولايات المتحدة . ومن الآن فصاعدا ، فان علم بنما سوف يرفرف بفخر ، مزهوا بحقه على تلال أنكون ، وهي معقل الكفاح الوطني لأجيال عديدة ، مصحوبا بفرحة واغتباط جميع شعوب أمريكا اللاتينية . ان هذه حقا واحدة من أسعد المصادفات ، وانها لتتمشى مع أنبل المشاعر التي تجيش في صدور شعب بنما ، واننا نود أن نشكر جميع الأعضاء في هذه الجمعية وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة الذي ندين له بالكثير في قضية استعادة الوحدة الإقليمية لدولتي على احترام سيادة بلادي .

السيد كوبيللوس (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : السيد نائب الرئيس ،

هل لي أن أهنئكم على الظروف السعيدة التي ، كما شرحتم ، قد أدت الى رئاستكم لاجتماع بعد ظهر اليوم . ان بلادي تنضم الى تهنئة جمهورية بنما والى تحييتكم شخصيا . والان أود أن أعرب عن طريقكم - سيدي - لرئيس هذه الدورة عن تهانينا نيابة عن وفد شيلي لانتخابه لرئاسة هذه الجمعية . اننا نرى في انتخابه اعترافا بصفاته الشخصية التي سنحت لنا فرصة تقديرها خلال ادارته للجنة تصفية الاستثمار المعروفة باسم لجنة ال ٢٤ ، والتي تعتبر بلادي أحد أعضائها . اننا نرى في انتخابه - أيضا - اشادة ببلاده ، ودليلا على الشخصية المميزة التي تنضم بها الدول الافريقية الى المجتمع الدولي لتجديد وتعزيز جدوى مبادئ منظمنا .

وأرجو أن تسمحوا لي بأن أشيد ، أيضا ، بوزير خارجية كولومبيا السيد أندريسيو لبيانو لبراعته في ادارة أعمال الدورة الماضية للجمعية العامة .
وأود أيضا أن أعرب عن تحياتنا وامتناننا للأمين العام على ما بذله من جهد . وانسه ليسعدنا أن نرحب باحدى دول الكاريبي ، دولة شقيقة في امريكا ، هي سانت لوسيا التي انضمت الى هذه المنظمة .

ان احد الكتاب السياسيين ، الذى قام بالتدريس في جامعات ألمانيا والولايات المتحدة ، قال ان المصدر المعنوى ، وربما المصدر الأدبي ، لميثاق الامم المتحدة يمكن أن يوجد في دراسة موجزة أعدها " كانت " الفيلسوف الألماني الكبير في أوروبا المعاصرة . ان عنوان دراسة " كانت " هذه يشل أحد أكبر المشل العليا لمنظمتنا ، ألا وهو السلام الدائم . ان هذا الاقتباس عن فيلسوف القرن الثامن عشر ، وهو بمثابة تعبير عن فكرة أخلاقية سادت في هذا العصر ، يلخص تقليدا روحيا وثقافيا لحضارة قرون عديدة ، وهو في القرن الحالي يشكل مصدر الالهام السياسي والقانوني للميثاق الذى التفت وتجمعت حول مبادئه جميع شعوب العالم .

ويبدو من المناسب ، في بداية القرن الجديد ، أن نذكر بالمصادر المعنوية والأخلاقية التي أدت الى نشأة منظمتنا . ذلك ان الغرض من المبادئ التي تشملها هذه المصادر هو تحديد مستقبل هذه المنظمة . لقد تمكنت الامم المتحدة حتى الآن من اكتساب خبرة طموسة من خلال صحة المشل العليا التي كرسنا كأغراض لميثاقها الأساسي .

ان هذه المبادئ التي تشكل أساس منظمتنا ، والتي تأكدت صحتها من واقع الخبرة والقبول الاجماعي ، هي مبادئ تؤيدها حكومة بلادي بشدة وهي المبادئ التالية : المساواة بين الدول على أساس سيادتها ، تقرير الشعوب لمصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، احترام وحدة أراضي أية دولة واستقلالها السياسي ، تحريم وادانة التهديد باستخدام القوة ، التسوية السلمية لجميع المنازعات ، والوفاء بالالتزامات على أساس حسن النية .
وأخيرا ، ولتحقيق السلام الدائم الذى نادى به " كانت " ، توفر الارادة السياسية لتأمين التعاون الدولي الفعال .

ان التحليل الواقعي لمنظمتنا يبيّن أنه توجد بالاضافة الى هذه القيم التراثية التي ذكرتها ، عناصر هدامة ومبادئ مفككة تقلل من فعالية هذه المنظمة وتعطل انطلاقها المعنوي وتحد من قوتها السياسية وتحرف من المعنى الحقيقي لرسالتها و دورها .

وليس في نيتنا الانتقاد وليس هذا هو الوقت المناسب لذلك . ولكن في نفس الوقت الذي أبرزنا فيه المبادئ المعنوية والاخلاقية والقانونية التي تكون تراث هذه المنظمة والمجسد في ممارساتها ، نود أيضا أن نشير الى بعض من هذه العوامل السلبية .

اننا نؤمن بأن أول خطر يهدد دور الامم المتحدة ، ويحد من سلطتها على الدول ، هو استغلال هذا المحفل لفرض ايدولوجية بحتة ، ولممارسة سياسة التكتل ، واستخدامه - أحيانا - كمتنفس للضغوط السياسية القائمة في الدول . ان مجرد حدوث ذلك ، ينتقص معنويا من سلطة المنظمة لانها تبدو أمام الرأي العام العالمي على أنها تنحرف عن دورها الحقيقي وتخدم تكتلات كان من المفروض على المنظمة أن تدعوها الى الاعتدال ، والالتزام بالتوازن . ويتضح للرأي العام العالمي أن المصالح الانانية قد تغلبت على المصلحة العامة للانسان ، وان القناع الخادع من الايدولوجية والسياسات قد طفى على المبادئ الجليلة التي تحكم السلام .

ان سياق التسليح مصدر آخر من المصادر التي تشكل تهديدا خطيرا لمنظمتنا . ان يصعب على الدول أن تجلس بثقة وصدق لتناقش في هذا المحفل ، طالما أن سياق التسليح المحموم سوف يعرض العوامل الاساسية للخطر وهكذا ، وبدلا من علاج أسباب المواجهة الدولية عن طريق استخدام الوسائل السلمية لتسوية المنازعات واحترام المعاهدات والالتزام بمبادئ القانون الدولي ، يبدو أن العالم قد أصبح يفضل السير في الطريق الاحمق الخطير للحرب ، وهو المصير المحتوم الذي يقود اليه سياق التسليح .

ويصبح هذا أشد خطورة على البلدان الضعيفة اقتصاديا ، لان النفقات العسكرية تبتلع الموارد المالية التي كان من الممكن أن تستخدم لتحقيق رفاهية الشعوب . ودعني أذكر على سبيل المثال ان القضاء على مرض الجدرى في العالم يكلف منظمة الصحة العالمية ما يوازي أو يقل قليلا عن ثمن شراء سفينة حربية متوسطة الحمولة .

وهناك عامل ثالث يهدد فعالية الامم المتحدة هو الازمة الاقتصادية الدولية التي بلفت

حدا عرض للخطر مبدأ المساواة القانونية بين الدول ، والتعاون الدولي ، وأحيانا مبدأ حقوق الشعوب في تقرير مصيرها .

ويتضح من المؤشرات الاقتصادية الدولية ومن الاعراب عن القلق من قبل معظم رؤساء الدول والحكومات والوزراء الذين سبقوني في الحديث ان الاقتصاد العالمي يتعرض لظروف عاصفة وغـير ثابتة . ويصبح أثر هذه الازمة أكثر وضوحا في حالة البلدان النامية بقدر ما هي وأكثر ضعفا وتعرضا للظروف الخارجية .

ونضيف الى ذلك ، بطبيعة الحال ، الالهمية الخاصة التي يجب أن نوليها لمشكلة الطاقة ، فان البلدان النامية تواجه صعوبات أكبر في تحمل عبء التزايد المستمر في سعر الوقود مما يزيـد مشاكل ميزان المدفوعات ، والديون الخارجية ويدخل ذلك كله ضمن التكاليف الاجتماعية .

ونعتقد أن هذه الاعتبارات ليست نتيجة لتغيرات دورية ولكن نتيجة لعدم توافق في النظام الاقتصادي العالمي . ان هذا النظام لا يعد كافيا من جميع نواحيه وذلك بالنسبة لكل من البلدان المتقدمة في الشمال ومجموعة البلدان النامية المركزة في الجنوب وبالفعل ، فان البلدان المتقدمة والتي يفترض أنها تستفيد من الاوضاع الحالية انما تعاني من المعدلات المرتفعة للتضخم ، والركود الاقتصادي والكساد والبطالة ، مما يسفر عنه نتائج اجتماعية سلبية .

وتعد جميع هذه المشاكل متوطنة وتتعلق فقط بالبلدان النامية ، وبالتالي فمن الواضح أن أي تغيير في النظام الاقتصادي الدولي الراهن سوف يفيد جميع الاطراف . ومن الجلي أن ذلك لن يتحقق الا من خلال التعاون الدولي الوثيق .

ومن ناحية أخرى ، فان سياسة البلدان المتقدمة في حل مشاكلها الاقتصادية الداخلية ، انما تبقي على قيود للحماية متجاهلة مبدأ حرية التجارة الذي ازدهرت على أساسه هذه الدول وهذا يتعارض أساسا مع التعاون الدولي . ان تطلعات البلدان النامية الى التطور ، ومعظمها محدود الاسواق ، هي تطلعات محدودة بسبب القيود المفروضة على امكاناتها الحقيقية في مجال التجارة وتسويق موادها الخام وسلعها . وطالما لم تفهم البلدان المتقدمة ذلك بالكامل ، فان المشل العليا للام المتحدة سوف تتعرض للخطر بسبب انعدام هذا التعاون .

وفي ضوء ما سبق ، فان شيلسي تفضل أن تواجه مشاكل الاقتصاد العالمي ، ليس عن طريق

المواجهة ولكن عن طريق التعاون واستمرار التفاوض لان اعادة تشكيل الاقتصاد الدولي مهمة ضخمة تتطلب جهود الجميع .

ولنفس هذا السبب ، قد أيدنا بغير تحفظ اقتراح مجموعة ال ٧٧ لاجراء مفاوضات شاملة حول المشاكل الهامة المتعلقة بالمواد الخام والطاقة والتجارة والتنمية والمسائل النقدية والمالية . ومن ناحية أخرى ، فان بلادى تولي أهمية خاصة لمفهوم التعاون بين البلدان النامية في إطار الاعتماد على الذات ، على الصعيدين الوطني والجماعي . ولقد قدمنا معونة وقروض في حدود امكانياتنا الى بلدان أخرى . وفيما يتعلق بشيلي ، فان هذا النوع من التعاون له فعاليته الخاصة والمستقلة ولا يحل محل التعاون التقليدي بين الشمال والجنوب .

ومن ثم ، فان تطبيق مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة يجب أن يتجاوز استراتيجيات المجموعات المتعددية وسياسة التكتل . ولا يجب أن يخضع لتقلبات الانتهازية السياسية ، ولخطر سباق التسلح وتهديد الازمة الاقتصادية ، وهو ما تعتبر البلدان المتقدمة مسؤولة عنه أكبر المسؤولية . يجب أن تطبيق مبادئ الميثاق بصورة مستمرة بعيدا عن التهديد أو المحاباة ، وذلك من قبل المنظمة وجميع أعضائها . وما يهدد أسس النظام الدولي والمبادئ الاخلاقية والقانونية التي يقوم عليها مجتمع الدول انتهاك هذه المبادئ وصدف المعتدى وبقائه بغير عقاب . لذلك يجب ألا نتساءل لمن تدق الأجراس عندما يقع بلد ضحية الاعتداء على حقوقه الاساسية . ان الاجراس سوف تدق لكل عضو في هذه المنظمة ، وللمنظمة بأكملها .

ان بلادى على علم بالحاجة الى تعزيز العلاقات بين جميع دول العالم على أساس التعاون والاحترام المتبادل . ولقد بذلنا جهودا بناءة بضمير مخلص من أجل تضامن المصالح ومن أجل أهدافنا المشتركة .

اننا نقيم علاقات وثيقة مع بلدان أمريكا اللاتينية وهذه العلاقات ترجع الى تحررنا المشترك والى ثقافتنا القديمة ذات الطابع العالمي . اننا نحاول زيادة التبادل مع دول أمريكا اللاتينية الشقيقة كي نتعاون في اطار السلام والوثام في قارتنا وتعزيز النظام الذي تشارك فيه دول القارة الأمريكية ونحن نعتقد ان أم هذه القارة يجب في تطلعها الى المستقبل ان تتضافر جهودها لمواجهة التحدي التاريخي في عصرنا هذا . ان مستقبل دول أمريكا اللاتينية مرهون بالتغلب على الماخيبي ليس عن طريق الانغماس فيه .

ان علاقاتنا مع البلدان الأوروبية عميقة الجذور في تاريخنا وثقافتنا . وبعد عودتي من زيارة لعدة من الدول الأوروبية ، اسمحوا لي أن أحيي زملائي الاعزاء الذين يحضرون هذه الجمعية والذين منذ أيام قليلة رحبوا بحرصنا على الاضطلاع بهذه المهمة .

ان بلادى قد استمرت في تطوير علاقاتها القائمة مع الدول الأفريقية ، فبالإضافة الى العلاقات الحالية مع العديد من أم القارة الأفريقية اقمنا مؤخرا علاقات مع ساحل العاج ، والغابون ، وسوازيلند . انني نتفهم حقيقة المشاكل التي تواجه الدول الأفريقية فقد اختبرنا بعضها ، ونعتقد انها يجب أن تحل بواسطة الافارقة أنفسهم وبدون أى تدخل اجنبي . لذلك فاننا نرفض أى تدخل مسلح في هذه القارة ونعلن الحق الثابت للشعوب الأفريقية في بناء مصيرها . اننا لا نستطيع ان نبقى ساكتين ازاء الوضع المتأزم في الجنوب الأفريقي . اننا نرغب باهتمام بعض المبادرات الجارية حاليا ، خاصة فيما يتعلق بروديسيا وناميبيا ونكرر تأييدنا لعملية تصفية الاستعمار وممارسة الشعوب لحق تقرير مصيرها ، ونرفض كافة أشكال التفرقة العنصرية .

ومع شعوب الشرق الاوسط ترتبط شيلي بعلاقات متعددة . ان الكثيرين من ابناء هذه الشعوب وبناتها اصبحوا مواطنين شيليين ويساهمون بقيمتهم وثقافتهم طيلة قرن .

اننا ننظر بقلق الى الاوضاع القائمة في هذا الجزء من العالم ونرحب ببعض النتائج التي تحققت عن طريق الجهود والاصرار على تحقيق السلام في هذه المنطقة ، ونعتقد ان هذه المبادرات يجب ان تشمل كافة نواحي هذه المسألة الحساسة ، والا فاننا بذلك نتهرب من مواجهة الواقع ونبقي على التوتر الذي يعرض السلام العالمي للخطر .

ان مأساة لبنان ليست بعيدة عنا . اننا ننظر بقلق الى تمزيق هذا البلد الذي له امكانيات

كبيرة . ونؤيد ما اتخذته الأمم المتحدة من اجراءات في هذا البلد .
 ونظرا الى التقليد البحري الكبير لشيلي وامتداد سواحلها فقد اقمنا علاقات التبادل التجاري
 عبر المحيط الهادى مع الدول الاسيوية ودول المحيط الهادى . وفي العام الماضي كنا سـمـدء
 باقامة علاقات دبلوماسية مع سنغافورة وماليزيا ، بالاضافة الى علاقاتنا مع العديد من الدول الواقعة
 في هذه القارة . وفي هذا الاطار أود أن أشير الى زيارتي لجمهورية الصين الشعبية في العام
 الماضي وزيارة وزير خارجية اليابان لشيلي مؤخرا .
 ان شيلي مقتنعة بالحاجة الى اثرء تراثها الثقافي الذى يتضمن حكمة الثقافات والحضارات
 العريقة التي ازدهرت في هذا الجزء من العالم . ان المواقف الدولية لتلك تشبه مواقفنا .
 لقد اشرت الى بعض المبادئ التي تشكل البناء الجوهرى لميثاق الامم المتحدة وقد احترمت
 بلادى هذه المبادئ دائما . ان هذه الروح هي التي دعت حكومة شيلي الى الاعراب عن ارتياحها
 بان قداسة البابا يوحنا بولس الثاني قد قبل ان يقوم بدور الوسيط في النزاع القائم بين شيلي
 والارجنتين في المنطقة الجنوبية من قارتنا . لقد كان هناك توتر كبير بين هذين البلدين الشقيقتين ،
 ومع ذلك فلأننا مرتبطون منذ استقلالنا بحل المنازعات بالطرق السلمية فان تعريض السلام للخطر
 قد خف بفضل مبادرة قداسة البابا وبفعل ممثله الخاص الكاردينال انطونيو سامورى الذى أدت جهوده
 الى ابرام اتفاقيتين في مونتفيديو في بداية هذا العام . الاولى تنص على وساطة البابا في النزاع
 القائم في جنوب القارة ، والأخرى بناء على طلب ممثل قداسة البابا الذى التزم بأن يجعلنا نحترم
 مبدأ عدم اللجوء الى القوة وتطبيع العلاقات والامتناع عن اتخاذ أية اجراءات من شأنها ان تعرض
 للخطر عملية الوفاق بين بلدينا . وفي هذا الجو من ازالة التوتر فان قداسة البابا سيتمكن من
 الاضطلاع بمهمته النبيلة في قيادة الطرفين في طريق التفاوض من أجل الحل .
 وفي ٢٧ ايلول /سبتمبر الماضي ، فان قداسة البابا يوحنا بولس الثاني تحدث الى ممثلي
 الدولتين في اطار عملية الوساطة ومن خلالهم الى شعبيهم وحكومتهم . ان الافكار الواردة في
 كلمة قداسته تعتبر مساهمة قيمة جدا في عملية الوساطة .
 ولان شيلي لها تقاليد محترمة في حل المنازعات بالوسائل السلمية والقانونية ، فان حكومة
 بلادى تنظر بعين الارتياح الى ادراج بند في جدول الأعمال يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات

بين الدول ، بناء على اقتراح من حكومة رومانيا ، لذلك سوف نبذل كل جهد ممكن لتحقيق نتائج طيبة في هذا المجال . ان اقامة نظم الزامية فعالة لتسوية المنازعات سوف يستبعد العنف ويثبت قواعد القانون في العلاقات الدولية .

ويسعدني ان اذكر كنتيجة هامة لمؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ، اعتماد مبدأ ٢٠٠ ميل لتحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة مما ينبع من اعلان سنتياجودى شيلي الذي اعتمد في ١٩٥٢ . ان بلادى قد شاركت بصفة خاصة في صياغة هذه الوثيقة وايدنا النظرية الواردة فيها . ووفقا لذلك ان شيلي لازالت تشارك باهتمام في أعمال مؤتمر قانون البحار الثالث ، خاصة فيما يتعلق بصياغة مدونة السلوك لاستخدام قاع البحار فيما يتعدى الولاية الوطنية . ان استخدام موارد هذه المنطقة التي تشكل التراث المشترك للانسان يجب ان يتم وفق معايير منصفة ورشيحة لصالح كافة البلدان خاصة الدول الاقل نموا . ان مناطق المحيطات تلك ومواردها يجب ألا تخضع في أية حالة من الحالات لمطالب فردية بالسيادة والتنافس بين الدول . ان فتح حدود المحيطات ليستخد منها الانسان يتطلب الخيال والجهود الكبيرة لتخطيط نظام قانوني . وفي هذه المناسبة لا يمكننا الا ان نبدي قلقنا ، الذي تشارك فيه بلدان أخرى كثيرة ، بشأن اعلان شمال امريكا بأن الولايات المتحدة سوف تتجاهل الحدود البحرية للبلاد الاخرى وراء الثلاثة اميال . ان هذا الوضع يعيق المفاوضات الدائرة حاليا داخل مؤتمر قانون البحار . وفي هذا المجال من المناسب ان نشير الى اعلان الدول الاعضاء في لجنة جنوب المحيط الهادى ، كولومبيا واكوادور وشيلي وبيرو ، والصادر في ١٨ آب/اغسطس الماضي .

في الاعوام الماضية ، مرت بلادى بمحنة قاسية نتيجة لعالم مضطرب ، ترك آثاره على اولئك الذين يتطلعون الى حياة متفتحة وسلمية . ان ديمقراطيتنا ، ديمقراطية قديمة ومتوازنة ، قدمت جميع الهياكل السياسية والاجتماعية التي اقترتها الارادة الحرة لرجال اليوم . ومع ذلك ، فان نزعة الهدم الحادة التي تعاني منها هياكل الحضارة الاساسية عبر انحاء العالم ، قد امتدت الى مجتمعنا معرضة للخطر استقرار مؤسساتنا الثقافية والسياسية وهياكلنا القانونية والاجتماعية التي سطرت بعناية لكي تتفق مع كرامتنا كشعب .

وكان من الضروري ان تتقلد السلطة حكومة جديدة تقود البلاد بعزيمة بطولية في هذه الازمة العصيبة . وبعد سنوات قليلة من التضحيات ومن سوء الفهم ، تستطيع الحكومة الجديدة ان تقول بفخار انها قد نجحت في التغلب على الازمة الاقتصادية التي تعرضنا لها ، وضمنت الامن لمواطني بلادى ، ووضعت خطة للعمالة و برامج ثقافية وتعليمية تمشى وواقع دستورنا الجديد . وكل ذلك يجعل شيلسي تتطلع الى المستقبل بتفاؤل . اننا نحاول الأخذ بمبدأ تبادل الافكار والخبرة والامكانيات مع جميع الدول على اساس من الاحترام المتبادل وفي نيتنا ان نستمر في تأييد المهمة النبيلة التي وكلت الى هذه المنظمة من واقع ميثاقها .

السيد نوفيس (باراغواى) (الكلمة بالاسبانية) : ان هذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة ، سوف يكون لها امتياز فريد غدا ، ان تستقبل قداسة البابا يوحنا بولس الثاني الموقر ، وتستمع اليه يدلي بخطابه من فوق هذا المنبر يدعو فيه الى تحقيق السلام والحفاظ عليه بين جميع شعوب الارض بصرف النظر عن الملامح السياسية والعرقية والدينية للدول التي تتألف منها هذه المنظمة . وعشية حدث بهذه الاحمية ، فان وفد باراغواى يود ان يضم صوته الى غيره من الوفود التي انتعشت امالها بمقدم قداسة البابا وانني بالنيابة عن شعبنا وحكومتنا ارحب بقداسة البابا ، وذلك انطلاقا من تمسكنا بمبادئ الكنيسة التي تعكس نمطا للحياة يتفق والمتطلبات العميقة لامتنا .

ان الصورة التي تنبثق من عالمنا الراهن ليست مشجعة ، فهناك صراعات بدرجات متفاوتة داخل وخارج الحدود الوطنية ورغم ذلك ، فان مهمتنا التي لا يمكن ان نحيد عنها تتمثل في الحفاظ على السلام الذى يتجاوز القيمة الادبية غير الملموسة لياخذ شكل الحوار الضرورى لضمان الحد

الادنى من التعايش المتحضر . اننا نود سلاما يستند الى كرامة الانسانية ، ولهذا فاننا ننبذ كل نظام يشكل تقويضاً للحرية . ومن أجل ذلك فان باراغواي لا تقبل الفلسفة الشيوعية في الوجود ، ولا توافق على ان تتم الدعوة الى هذه الفلسفة على اراضيها . اننا نناضل ضد الفلسفة الماركسية من خلال الدعوة للحفاظ على طابعنا القومي ونرفض المفهوم الملحد للحياة الانسانية .

وفي هذا الصدد فان دولتنا لديها غط صارم لا يتزحزح ، وبعد عقود طويلة من القوضى السياسية ومن تدمير الاقتصاد السياسي العام والخاص وتدهور القيم المدنية والديمقراطية ، فان باراغواي تحت رئاسة الرئيس ستروسنر وتأييد القوى السياسية المتمثلة في حزب كلوراد وقد بدأت تشهد الاستقرار والازدهار .

ان لدينا نمطا حكوميا يعكس طبيعة شعب باراغواي ، ويمثله ايما تمثيل . ونحن نعتقد ان كل مجموعة سياسية ليس لها فحسب الحق ، ولكن عليها ايضا الواجب في ان تتزود بالمؤسسات والنظم التي تتفق وخصائصها الخاصة .

وفي هذا السياق ، فاننا ننظر بقلق الى موقف بعض الحكومات التي تتدخل في الشؤون الداخلية لدول اخرى . ان طرح وتسوية المشاكل الوطنية من الامور التي تقع تحت طائلة سيادة كل دولة . ولهذا فاننا ان نشير الى مبدأ حقوق الانسان ، فان البعض يحاول من الخارج ان يعلبي على حكومات اخرى قواعد للسلوك ، في حالات محددة ومميزة الى حد الذهاب الى تقويض مجال النظام والامن ، بل يذهب الى حد اطلاق الاحكام والتعبير عن آراء بشأن تدابير او حلول لا يمكن ان يضطلع بها الا اولئك الذين انيطت بهم السلطة الشعبية لأن هؤلاء تتوفر لديهم الخبرة اللازمة لمواجهة الموقف عن كثب حيث انهم قد اضطلعوا بمسؤولية حماية المبادئ وقيم كل دولة .

ان باراغواي لا تقبل بأى حال من الاحوال اى تدخل على مستوى العلاقات الثنائية يحيد عن الاحترام المتبادل الذى يدين به كل عضو في المجتمع الدولي تجاه الاخر . ان نظام تعدد الاحزاب في باراغواي انما هو واقع حي ومستديم . وسواء في البرلمان الوطني الذى يضم مجلسي الشيوخ والنواب او في المجالس البلدية ، فان المعارضة ممثلة بأحزاب سياسية .

اننا نؤيد ، بايمان مطلق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ونحترم بكل حزم مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها . ان هذه المشاعر ليست وليدة اليوم ، وهي ليست مشاعر عابرة ومؤقتة ، ولكنها ضاربة في أعماق تاريخنا ، وراسخة بقوة في باراغواى ، التي ناضلت منذ القرن الماضي ببسالة وبطولة ، مدة خمس سنوات ، من أجل الصل على احترام مبدأ ما كان يسمى حينذاك بسياسة التوازن ، وهو في اللفة العصرية ليس سوى ما نسميه حق تقرير المصير للشعوب .

ان حكومة باراغواى لا تصدر حكما علنيا أو بالطرق الدبلوماسية على سياسات الدول الأخرى ، ولا تسمح لنفسها بهذا الحق في مجالات تتعلق بالسيادة أو بالقيادات السياسية للحكومات الأخرى .

كما اننا لا نعترف مطلقا بقيادة تلقننا دروسا وفقا لوجهات نظر حكومات أخرى أو من يضطلعون بتمثيلها لاملء قواعد علينا بالنسبة لممارسة سلطتنا . ان شعب باراغواى وحده هو الذى استطاع من خلال الأداة الوحيدة الصالحة ، أى من خلال الانتخابات وبأغلبية ساحقة — أن يضع مقدراته في أيدي هؤلاء الذين يمثلونه الآن . انه ليسعدني أن باراغواى فخورة بشعبها الأبسي ، الذى برهن على بسالته ، منذ الساعات الأولى لوجوده ، من أجل الدفاع عن القيم التي ما زلنا نناضل من أجلها بلا هوادة ، في إطار ما نسميه " بالحضارة الغربية " .

ونظرا لضيق الوقت ، فانه يصعب علينا أن نتناول موضوعات أخرى تستحق أن نبحثها ، وهي مدرجة على جدول أعمال جمعيتنا . ولكنني ، مع ذلك ، أود أن أعرب عن وجهة نظر بلادى بالنسبة لمجال يهتم العالم بأسره . انه مما لا شك فيه ان العالم سوف يكون في المستقبل نهيبا لصعوبات متزايدة من أجل الحصول على العناصر الأساسية لرفاهية الانسانية ، وأعني بذلك الطاقة والمواد الغذائية ، ويكل تأكيد ، فان هذه الصعوبة سوف تؤدى الى احداث تغييرات جذرية في اقتصاديات العديد من الدول وذلك عن طريق قلب علاقات تبدو اليوم منطوقية ولا يمكن تفسيرها . انه ليسعدني أن أقول لكم ان بلادى ، باراغواى ، سوف تكون ، بلا شك ، استثناء من هذا الموقف ، الذى سوف يؤثر على الأغلبية الساحقة من مجتمع الامم .

ان باراغواى ، ليست لديها في الآونة الراهنة موارد من الهيدروكربونات أو مناجم الفحم ، ولكن من جهة أخرى فاننا نملك موردا ضخما من الطاقة المائية التي لها خصائص تنفرد بها .

انها موارد ضخمة ، نشترك في ملكيتها مع دولتين مجاورتين هما الأرجنتين والبرازيل . ان هذه الحالة المنفردة تشكل عاملا في صالحنا وليست ضدنا ، لأن الفارق في حجم اقتصاد بلادي ، واقتصاد جيراننا الذين ذكرتهم سوف يتحول لفترة من الوقت الى مكاسب نتيجة لتصدير هذه الطاقة . وبالنسبة لباراغواي - التي تقوم بعملية انماء سريعة سوف تتمكن بالتالي من أن تقوم بالاستثمارات الرأسمالية لاستخدام نصيبها في الطاقة المنتجة .

انني أعتقد انه قد يكون مهما لهذه الجمعية العامة أن تعرف الخطوط المرشدة التي شجعت على بناء محطات كهرومائية ، تلك المحطات التي نفذتها بلادي مع جمهورية البرازيل الاتحادية ، ومع جمهورية الأرجنتين على نهر بارانا ، على أسس الملكية المختلطة أو المشتركة المتساوية . فمع البرازيل نقوم ببناء محطة كهرومائية عند " ايتيو " ، وهي سوف تنتج ٧٠ بليون كيو واط في الساعة . وهذه المنشآت تحتل مكان الصدارة في العالم في هذا الميدان . وبالمثل فاننا مع الأرجنتين ، فاننا بالفعل قد بدأنا المرحلة الأولية لبناء محطة كهرومائية أخرى هي محطة ياسبريتا التي سوف تنتج ١٨ بليون كيو واط في الساعة سنويا . وهي بالمثل سوف يكون لها مكان الصدارة بين مثل هذه المصانع في العالم . وعلاوة على ذلك فان هناك تفاهما توصلت اليه بلادي والأرجنتين والبرازيل ، ومن شأنه ان يساعدنا على بناء محطة كهرومائية جديدة على غرار محطة بارانا سيكون انتاجها السنوي بنفس قدر انتاج محطة ياسبريتا التي أشرت اليها .

ان الفلسفة السياسية والاقتصادية الكامنة وراء هذه الانجازات تقوم على أساس ان الطاقة المولدة سوف يتم توزيعها أيضا بالتساوي بين الشريكين الآخرين ، أي باراغواي والبرازيل ، أو باراغواي والأرجنتين . وفي مقابل الفارق الكبير في الاستهلاك بالنسبة لنصف المنتج الذي يؤول الى كل من الشريكين - فان بلادي سوف يتم تعويضها عن ذلك بصورة ملائمة ، حتى يجي الوقت الذي نجد أنفسنا محتاجون فيه الى كل نصيبنا من هذا المنتج .

انني أود أن أقول - اشادة بروح التفاهم التي سادت المفاوضات الدبلوماسية والفنية بيننا وبين الدولتين - ان الشركات التي ساهمت في هذه الأعمال الضخمة قد برهنت على فعالية كبرى ، وقد مكن هذا دولا ذات أحجام اقتصادية مختلفة من أن تدخل في مشروعات ذات فوائد متبادلة وعلى أساس المشاركة في الأرباح بشروط منصفة ، وبروح من التوازن يعكس جو السلام والوثام

في تلك المنطقة التي نعيش فيها ، وهي حوض نهر بالاتا الشاسع ، الذى يعد من بين الأنهار الكبرى في العالم . لما يمثله من امكانيات لا تنضب بالنسبة للنظام الاقتصادى .

اننى أود أن أركز على انه ، بالاضافة الى القدر الكبير من الطاقة ذات المصادر المتجددة حيث ان الطاقة المائية خالية من المشاكل المتصلة بالتعدين والانتاج الذرى وتقنيته ، وانها سوف تكون متاحة في وقت قريب لباراغواى - فاننا نملك ظرفا مميذا لأن أرضنا خصبة ، يمكن أن تنتج المواد الغذائية في معظم أراضيها .

وبالتالي ، فان امكانية استخدام الطاقة الكهربائية لانتاج المخصبات ، سوف يزيد من قدرة باراغواى على انتاج المواد الغذائية الى أقصى حد ، وبذلك تتحول بلادى الى مركز هام لصالح المشكلة العالمية الحادة الخاصة بالغذاء .

وادراكا منا لمسؤوليتنا التاريخية والتزامنا الذى اتخذناه حيال الاجيال الراهنة ، فان حكومة الرئيس ستروسنر تبذل قصارى جهدها من أجل أن تضع باراغواى في المكانة المتميزة التي تمتعت بها في بداية تاريخها والتي نالتها من خلال كرامة شعبيها وتاريخه البارز . لقد عانينا من محن كثيرة ، بسبب الحروب الدولية وبسبب المحاولات للنيل من سيادتنا واستقلالنا . ان درس الماضي المصيب قد جعلنا مصممين على المضي بحزم في مواجهة أية محاولة للتدخل الاجنبي بأى اسلوب ومن أى مصدر ، وأيما كانت الحجج التي يستند اليها من أجل تبرير مثل هذا التدخل .

ان بلادى مفتوحة امام كافة الرجال ذوى النوايا الطيبة الذين يودون أن يروا بأنفسهم وبكل اخلاص مناخ السلم ، والديمقراطية والحرية التي تتطور فيه المؤسسات الجمهورية ، التي تعد أساس ثقتنا في مستقبل باهر ، ذلك المستقبل الباهر الذى نود أن نشاطره مع الشعوب الشقيقة في أمريكا ومع الشعوب الاخرى التي تتطلع وتصبو الى مستقبل أفضل للانسانية قاطبة .

أود أن اختتم بياني بالتأكيد على أن حكومة باراغواى وشعبها يشعرون بغبطة لا مثيل لها ، لانه في أول تشرين الاول / اكتوبر وقع حادث هام وهو دخول اتفاقية قناة بنما حيز التنفيذ ، واننا نود أن نهنتكم ياسيدى ونهني بلادكم النبيلة بنما وحكومتم وذلك للدور الذى لعبته من أجل الدفاع عن حقوق بلادكم . وان هذا ينهض مؤشرا على تفهم أفضل بين الأمريكين في الشمال والجنوب لأن عليهم أن يتفوقوا على مستوى الاحترام المطلق والكامل دون اغفال عمدى لهذه الحقوق . لا تعود باراغواى أن تقع امريكا ضحية للفضى الانتحارية في المفاهيم ، ولكننا نود ألا تختفي بمشيئة الله حكومة الشعب التي اختارها الشعب من أجل الشعب .

السيد بيكوك (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : يسرني بوجه خاص أن التقي خطابا

في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، التي تتعقد تحت رئاسة السفير سليم . ان حكومة استراليا وممثليها المتعاقبين في الأمم المتحدة ، قد عرفوا قدراتكم وطاقتكم وحيوية أفكاركم . ونحن لعلى يقين من أنكم سوف تستخدمونها في العام القادم لصالح المنظمة جمعاء .

ان عضوية استراليا في اللجنة الخاصة للـ ٢٤ بوجه خاص ، قد اتاحت لنا ميزة التعاون عن قرب معه في ذلك العمل الهام للأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار . وخلال هذا العمل فان استراليا وتنزانيا لا تزالان تظهران اهتمامهما المتبادل من أجل مد حقوق الانسان الاساسية لجميع

الشعوب . ان وفد بلادى يقدم له تعاونه الكامل في الوفاء بجميع مسؤولياته العديدة ، كرئيس للجمعية العامة .

انه لمصدر سرور دائم ان نرحب بأعضاء جدد في هذه المنظمة ، ونياية عن حكومة استراليا ، أسعدني أن اشارك في تقديم اقتراح انضمام سانت لوسيا ، وهي بلد زميل من دول الكومنولث . ان نهاية عقد هي مناسبة للمتعمن ولمراجعة الميزانيات . وفي كثير من النواحي فإن السبعينات قد تميزت بمنعطف في الشؤون الدولية . لقد كان عقدا وجدنا فيه ان العديد من افتراضات الماضي كانت غير ملائمة . ان جدول الاعمال الدولي قد تغير تغيرا جذريا ، وبزغت قضايا جديدة في المقدمة .

ان مشاكل الطاقة قد انبثقت باعتبارها من أهم مشاغلنا ، وان مطالب اقامة نظام اقتصادى دولي اكثر كفاءة وعدلا كانت من بين تلك الضغوط للمتغير . وبقي الاهتمام الدولي من أجل الحد للآثار الوخيمة على سباق التسلح . وهناك تأكيد خاص على حقوق الانسان وعلى قضايا العدل الاجتماعى .

ان هذه القضايا سوف تسيطر أيضا على جدول أعمال الثمانينات . ولكن بينما في السبعينات بدأنا نتفهم ونكيف الوقائع المتغيرة ، فاننا في الثمانينات سوف نواجه تلك المهمة العسيرة وهي ايجاد الحلول .

وبينما نتجه الى الثمانينات يكون من الشطط ان نفض النظر عن الصعاب التي تحوم الآن في آفاق النمو الاقتصادى العالمى . ومن الشطط ايضا وليس من الانسانية أن نفضل الحقيقة أن ثمانمائة مليون نسمة في البلدان النامية لا تزال تعيش في فقر مدقع .

ان التحدى الذى نواجهه الان هو أنه بعد ما يربو على ٢٥ عاما من نمو منقطع النظير — وهي عملية شاركت فيها الكثير من البلدان النامية — فان اقتصاديات معظم البلدان الان بدأت تترنح . ان المعدلات الثابتة للنمو قد تحطمت وتجاهد الحكومات من أجل اعادتها الى معدلاتها السابقة . ان النمو في التجارة الذى كان يصل الى ٨ في المائة في الخمسينات والستينات قد هبط الى

النصف . ان التضخم ، والبطالة واجراءات الحماية قد ظهرت كمشاكل كبرى بالنسبة لبلدان الاقتصاد
الذى يقوم على السوق المتقدمة . ان هذه كانت آثار وخيمة بالنسبة للبلدان النامية . وقد شاركت
استراليا في هذه المشاكل ، وتتفهم أثرها على البلدان النامية وملتزمة بحلها .
ينبغي على المجتمع الدولي أن يواجه هذه المشاكل بصراحة ، ويجب ألا نتقاسم
مسؤولياتنا التي نشارك فيها جميعا . ان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في العام
القادم سوف تتيح الفرصة الكبيرة لفهم القيود على النمو التي أشرت اليها ، وينبغي أن نفتتح
هذه الفرصة .

ونحن نتوقع ان الدورة الاستثنائية سوف تقوم بتقييم شامل لدروس السبعينيات وتبادر بررد فعل جريء خلاق تجاه تحديات الثمانينات ، ان رد الفعل ينبغي ان يتضمن اهتماما متجددا بنظام اقتصادى دولي جديد اكثر عدالة وفعالية .

ان استراتيجية التنمية الدولية بالنسبة للعقد الثالث للانماء سوف تكون موضوعا هاما للدورة الاستثنائية . اننا مدينون لشعوبنا لنضمن ان الدورة الاستثنائية سوف تؤدى الى استراتيجية عملية وتقوم على اجراءات محددة ، وينبغي اعطاء دفعة للعوامل الفعلية للنمو . ان الاستراتيجية ينبغي ان تحدد الجهود القومية والالتزامات والاهداف فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفوق كل شيء ينبغي ان تقدم طرقا واقعية يمكن لجميع الدول من خلالها ان تحقق هذه الاهداف .

ان استراليا من ناحيتها تقوم باستكشاف هذه العلاقات ولا سيما الحوار بين الشمال والجنوب وكيف يمكن ان تكون اكثر اثمارا ، وقد كان هذا هو الاهتمام الاساسي وراء مناهجنا العملية في الاونكتاد الخامس ، وفي مبادرتنا في مؤتمر لوساكا لدراسة القيود على النمو . وينبغي أن نكسر الجمود في الحوار الراهن .

ان استراليا قد بحثت بعناية المقترحات التي قدمت من أجل القيام بمفاوضات عالمية في الأمم المتحدة وهي مفتوحة لجميع الاعضاء في بعض المجالات الهامة التي تركز عليها الحوار بين الشمال والجنوب واننا على استعداد من ناحية المبدأ ، لقبول المقترحات الخاصة باجراء مفاوضات عالمية على اساس ان اللجنة الجامعة سوف تتمكن من وضع برنامج للمفاوضات بشكل مقبول الاولويات والوسائل من اجل التفاوض وعلاقتها بالمفاوضات الجارية بشأن هذه القضايا في المحافل الأخرى . وينبغي أن نتأكد أن المفاوضات المترابطة العالمية المنتظرة سوف تعالج بعناية حتى يمكن ان نضمن الى اقصى حد ممكن التقدم العملي بشأن القضايا المعقدة . ان مثل هذا التقدم سيأتي حتما على مراحل وليس من الضروري ان يكون بطريقة جامدة ، وينبغي ان نسعى الى التحرك قدما كلما استطعنا ذلك ، وان بعض المجالات اكثر استجابة لحرارة تقدم من غيرها . اننا نهتم بصفة طبيعية بأن بدء مفاوضات عالمية على نطاق واسع بشأن القضايا المترابطة ينبغي الا توقف المفاوضات الجارية في محافل أخرى متخصصة مثل الاونكتاد ، بشأن الصندوق المشترك ، واتفاقيات السلع الدولية .

وفي تناول القيود الخاصة بالنمو ، فان حكومة بلادي قد اكدت على المستويات العالمية

الراهنه للتضخم المالي وآثارها الضارة على التنمية والعمالة ، ومعدلات التبادل ، وعلى تدفقات التجارة . وما لم نتحكم في التضخم فانه سيأتي بقلقلة اقتصادية كبيرة ويتفكك اجتماعي . وان اسوأ آثارها سوف تعود بأسوأ الضرر على افقر الأعضاء في مجتمعاتنا .

ان فشل كثير من الدول المتقدمة في التحكم في التضخم المالي الداخلي قد أدى الى اثر معاكس على البلدان النامية . انهم ينظرون الى العالم المتقدم كسوق لـ ٧٠ في المائة من صادراتها وكصدر رئيسي للمساعدات الرأسمالية للتنمية ، وينبغي ان تكون هناك سياسات لمناهضة التضخم المالي وهذا ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي المتواصل ، وينبغي ان تتبعها جميع الدول .

واعتقد ان هناك رابطة اساسية بين التضخم المالي واجراءات الحماية والافتقار النسبي للتقدم في تشكيل الهياكل لكثير من اقتصادنا . ان المعدلات العالية للتضخم قد ادت الى اتخاذ سياسات تقوم على الحماية الدفاعية . ان مثل هذه السياسات تأتي بتشوهات عن طريق سوء توزيع الأيدى العاملة ورأس المال . انها تضمن كذلك مساعدات للصادرات ولللاجور ، بدلا من اجراء تدابير للتعديل الايجابي ، انها تؤدي الى جهود في كل من القطاعات الصناعية والزراعية من أجل الحفاظ على العمليات غير المثمرة وغير الفعالة وعلى صناعات بالية .

ان مهمة تحطيم اجراءات الحماية مهمة كبيرة . ان التعديل لا يمكن ان يحدث بين عشية وضحاها ، ولكن ينبغي الا تجرفنا المصالح القطاعية الجزئية الضيقة ، وينبغي ان ندرك التدابير التي تتيح فرصا جديدة .

وفي رأى استراليا ينبغي توفير وصول اكبر للبلدان النامية الى الاسواق العالمية بالنسبة لصادراتها . وفي الاسبوع الماضي اعلنت حكومة بلادي عن سلسلة جديدة من المبادرات الرامية الى تحسين نصيب البلدان النامية من تجارة استراليا . وهذه التدابير تتضمن توسعا اكبر في النظام الاسترالي للافضلية الجمركية .

ان عددا كبيرا من البلدان النامية - بضعة منها في منطقة استراليا - قد اصبحت ولا مصدرة هامة للمصنوعات والخدمات . ان التنوع المتزايد لاقتصاديات هذه الدول وتحركها بعيدا عن استراتيجيات استبدال الواردات قد ارسى اساسا لتوسع واسع النطاق للنتاج وللتنوع التجاري المتزايد . وبينما هذا التطور يمثل تحديا تنافسيا كبيرا لكثير من صناعات الدول المتقدمة فان

هناك فرصا جوهرية موجودة فيه • وينبغي ان نسعى الى تحقيق ذلك النمو والمشاركة في المزايا المترتبة على التدفق التجارى المتسع •

ان نظاما تجاريا عالميا منفتحا يحتاج الى تدفق تجارى ديناميكي يقوم على اساس فوائد مقارنة • واذا كان النظام التجارى الدولى سوف يحقق امكانياته ويعود بالمزايا على المجتمع الدولى ككل فينبغي ان نمنع اقامة عقبات في طريق التجارة • وفي الوقت ذاته ينبغي ان نحرز تقدما فسي تحطيم الحواجز الخاصة بالحماية القائمة •

ان استراليا سوف تواصل الالاحاح على هذه الموضوعات في المحافل الدولية ذات الصلة •

اننا نرى هذه القضايا باعتبارها عناصر هامة في اقامة نظام اقتصادى دولى جديد اكثر عدالة • ولهذا السبب فان استراليا في الاونكتاد ، وفي مجلس التنمية والتجارة التابع للاونكتاد الخامس ستدعو الى بحث قرار بشأن القضايا المتعلقة بالتضخم والحماية والتطويع الهيكلي •

ان القضايا الخاصة بالطاقة اعترفنا بها ايضا باعتبارها ذات أهمية في النمو الاقتصادى •

ان الاسعار المتزايدة الى حد كبير لموارد الطاقة ، والشكوك بشأن الامدادات قد عاقت التنمية الاقتصادية وعادت بجهودنا من اجل الانتعاش الاقتصادى الى الوراء • ان هذا موضوع يهم جميع الدول التي تعوزها الطاقة ، وبخاصة الدول غير المنتجة للنفط من البلدان النامية •

ان الاحداث الاخيرة قد اكدت من جديد على الحاجة الماسة لتنفيذ السياسات التي ترمي الى حفظ النفط وتطويع الاقتصاديات من أجل ايجاد موارد بديلة للطاقة • ان هذا امر هام •

وانني على اقتناع اننا سوف نحقق في المهمة التي تواجهنا اذا ما كانت الدول المنتجة للطاقة والمستهلكة ستتخذ مناهج تقوم على المواجهة • ان التكافل امر أساسى بالنسبة للطاقة العالمية ولا سيما ان ما تطلق عليه ازمة الطاقة يعلمنا انه ينبغي ان نقيم اساسا واقعيا يمكن ان نبني عليه اتفاقا عاما في الرأى •

وما من دولة يمكن ان تتجاهل العواقب العالمية التي تحدث ، وهناك في دول منظمة الاوبك خطر فعلي ، لانه دون سياسة تتسم بالمسؤولية من جانب الدول المستهلكة للنفط والدول المنتجة فان وضع الطاقة سوف يعود بالضرر على الاقتصاد العالمى •

ان استراليا على استعداد لكي تتخذ موقفا بناء واقعيا ازاء القضايا المطروحة . اننا نرى أنفسنا نتحمل مسؤولية خاصة في هذا الصدد . ان استراليا تتمتع بموقع ممتاز فيما يتعلق بموارد الطاقة وتعتبر دولة مصدرة لها . ان لدينا الكثير من الفحم واحتياطيات الغاز الطبيعي وكذلك مستودعات لليورانيوم . وبينما نقوم بتنمية هذه الموارد ، فاننا قد زدنا كذلك من أبحاث الطاقة والتنمية ، وقد عملنا أيضا على المحافظة على الطاقة وكذلك استبدال الوقود . وقد عملنا أيضا على دعم التعاون الدولي على الصعيدين الثنائي والاقليمي وعن طريق ترتيبات عالمية .

ان استراليا تتعاون مع الدول الأخرى في المنطقة وتولي انتباها خاصا لاحتياجات البلدان النامية فيها . اننا نعمل بنشاط في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ، وفي المجموعة الاستشارية الاقليمية للكمونولث الخاصة بالطاقة . وقد أكدنا على امكانية اقامة نظم للطاقة تتلاءم مع احتياجات هذه الدول . وهذا ينطوي على تنمية موارد تقليدية متاحة وتنمية التكنولوجيات البديلة الملائمة .

ان اشارتي السابقة الى اليورانيوم كانت في اطار استخدامه كمورد قيم للطاقة ، ولكن استراليا على وعي عميق بأن هناك بدائل واستخدامات هامة يمكن أن يتم فيها استخدام اليورانيوم . وموجود موارد كبيرة لليورانيوم ، فان على استراليا مسؤولية أن تضمن أن استخدامه سوف يكون ——— أجل صالح البشرية وليس لبادتها .

ان الحتميات الخاصة بالحفاظ على السلام والأمن ينبغي أن تظل هي العامل الرئيسي في تحديات المجتمع الدولي في العقد القادم . ان خلق الظروف التي سوف تدعم الأمن الدولي ، ينبغي أن تعطى الثقة للعالم بأنه يمكن أن يعيش في سلام .

ان العملية المستمرة للحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، أمر أساسي من أجل الحفاظ على التوازن العالمي ومنع اندلاع حرب نووية . ان التوقيع على اتفاق سولت ٢ كان أهم الخطوات من أجل الرقابة على الأسلحة ، التي تمت خلال العام الماضي . اننا نتطلع الى التصديق عليه وتنفيذه في وقت مبكر . اننا نتوقع أن يتيح أساسا للتحكم الكمي والكيفي في الترسانات النووية للدولتين العظميين في اتفاق سولت ٣ المقبل .

ان استراليا تعلق كذلك أهمية كبيرة على الاجراء المبكر للمفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . ان تقديم

نص للمعاهدة للجنة نزع السلاح قبل مؤتمر الاستعراض الثاني لمعاهدة عدم الانتشار المزمع عقده في عام ١٩٨٠ ، سوف يدعم بحث القضايا ويحقق اسهاما هاما في نجاح هذا المؤتمر . اننا نحث الدول المتفاوضة الثلاث على العمل لتحقيق هذا الهدف .

ان معاهدة لحظر التجارب ، سوف تمنع تطوير الترسانات النووية القائمة ، وسوف تكون دعامة انمافية لنظام عدم الانتشار الدولي وذلك باتاحة طريق جديد يمكن بواسطته للدول أن تنبذ الأسلحة النووية ، كما أنها سوف تعطي ضمانا جديدا بأن البرامج النووية في الدول غير النووية سوف توجهه ، بصفة خالصة ، الى الأهداف السلمية فحسب .

ان مؤتمر الاستعراض الثاني لمعاهدة عدم الانتشار ، سوف يتيح فرصة مواتية لتحقيق أهداف المعاهدة واستعراض تحقيقها وأن تأخذ في الاعتبار مخاوف الاطراف الجديدة . ان استراليا كعضو منضم الى معاهدة عدم الانتشار ، سوف تواصل جهودها في القيام بدور قيادي في هذا المؤتمر . ان استراليا يشجعها أن معاهدة عدم الانتشار لا تزال لها أهميتها وقيمتها ، وأنهم تجذب دولا جديدة لها . ان انضمام كل من أندونيسيا وبنغلاديش اليها يعتبر تطورا مشجعا . ان ازدياد العضوية في هذه المعاهدة يسهم في الفوائد التي تنجم عنها من أجل الأمن الدولي والأمن الاقليمي ، وكذلك التجارة الدولية المستقرة والتعاون للاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

ان عدم الانتشار العالمي والتعاون النووي الدولي ، سوف يتأثران تأثرا بالغا نتيجة انبثاق موقف في شبه القارة الهندية والذي حطم القيود الهشة ضد الانتشار في هذه المنطقة . ان استراليا تنظر الى هذا الامر بقلق عميق . ان مخاطر الانتشار في الجنوب الافريقي وفي الشرق الاوسط ، تثير النزاع أيضا . اننا نأمل في أن الدول التي ظلت خارج معاهدة عدم الانتشار ، سوف تؤكد للمجتمع الدولي وتطمئنه وذلك بأن تؤكد قبولها للضمانات واسعة النطاق المفروضة على صناعاتها النووية أو بعض التعهدات الملزمة للتحقق .

ان أهداف عدم الانتشار قد دعمت أيضا بدراسة تقييم دورة الوقود النووي التي سوف تتم في مطلع العام القادم . لقد كان هناك اتفاق هام بشأن المشاكل التي كانت موضع خلاف ، وان هناك أفكارا جديدة قد انبثقت يمكن أن تؤدي الى خلق حواجز مؤسسية جديدة في طريق الانتشار ، بما في ذلك خطط التخزين الدولي لليوتونيوم ، والادارة الدولية للوقود . كما اننا نعتقد أيضا أن

دراسة تقييم دورة الوقود النووى التي تناولت ضمانات الامدادات قد طرحت بعض الافكار الجديدة بشأن المناهج الموحدة الممكنة لخلق شروط عدم الانتشار وتطبيقها على الحياة اليومية .

ان لجنة نزع السلاح في جنيف خلال عامها الأول قد كرست جهدا بالغاً لوضع مواثيق جديدة للرقابة على الأسلحة الحديثة . ان استراليا كعضو في هذا الجهاز منذ بداية هذا العام قد رحبت بالفرص التي عرضتها بعض الدول الأعضاء لكي تفتح آفاقاً جديدة للعمل في اللجنة . اننا نتطلع الى مساعدة اللجنة في التوصل الى نتائج ملموسة ونأمل أن عام ١٩٨٠ سوف يرى اتفاقاً جديداً بشأن التدابير الخاصة بالرقابة على الأسلحة النووية ، والأسلحة الكيميائية ، والأسلحة الاشعاعية * .

كما نأمل أيضاً أنه بمجرد انتهاء عمل اللجنة بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، فان الدول النووية سوف تبحث جديداً الاقتراحات الخاصة بخفض انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية ، وسوف يكون هذا الاجراء خطوة رئيسية نحو انهاء سباق التسلح النووى ودعم عدم الانتشار ، وسوف يمثل تقدماً فعلياً في السعي وراء توفير ظروف يمكن للبشر فيها أن يتخلصوا من خطر الخراب والدمار .

وان نبحث شروط الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، فانه ينبغي أن نولي اهتماماً خاصاً لمجالات مناطق النزاع والتوتر . وخلال أجهزة الحفاظ على السلام ، فان الأمم المتحدة قد لعبت دوراً هاماً في احتواء المواقف المتفجرة . ان أجهزة الحفاظ على السلام تحمي الاجيال القادمة من أهوال الحرب ، كما أنها تحمي الشعوب الآن من خطر اندلاع النزاع ، نتيجة للتنافس ومخاوف الماضي .

ان استراليا قد تمسكت بموقفها التقليدى في دعم عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة ، فهي تسهم في حفظ السلام في قبرص وفي الشرق الاوسط وفي كشمير ، كما تسهم بطريقة مباشرة في قضية السلام . وان عرضنا للاسهام في فريق المساعدة الانتقالي التابع للأمم المتحدة ، المقترح تكوينه في ناميبيا ، قد تم على أساس من نفس روح الاقتناع بقضية السلام . ان الأطراف في النزاعات ينبغي أن نقتنعها بالتفاوض ، كما يحدث في لندن فيما يتعلق بزمبابوى ، وكما يحدث الآن في الشرق الأوسط وفي قبرص .

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

والآن أود أن نبحث بعض هذه القضايا بشيء من التفصيل . اننا جميعا على علم بالتاريخ الطويل لنزاع الشرق الأوسط ، وبكثير من خيبة الأمل التي اتسم بها . ان استراليا قد أيدت معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، واننا نرى فيها خطوة أولى نحو حل عادل ودائم وتسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط . اننا نتفهم مخاوف ومشاكل الآخرين ، ونقدر أن حلا لمشاكل هذه المنطقة انما يرتهن بعوامل لم تحسم بعد أو لم تعالج في المفاوضات الراهنة . وفي هذا السياق ، فان استراليا تأسف تجاه السياسات الراهنة لحكومة اسرائيل فيما يتعلق باقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة .

ومن الضروري التوصل الى سلام يرضي جميع الاطراف المعنية ويضع حدا للارهاب . ومن ثم فاننا نقيم سياساتنا على أساس الحاجة الى المفاوضات التي تنطلق من مبادئ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ان حق اسرائيل في الوجود في اطار حدود آمه معترف بها ينبغي أن يكون موضع قبول . ان الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، واقامة وطن خاص له الى جانب اسرائيل ، وكذلك مسؤولية أن يعيشا في سلام مع جميع جيرانهما ينبغي أيضا الاعتراف بها .

وبهذه الروح فان حكومة استراليا تواصل تقديم تأييدها لأية جهود للتوصل الى تسوية مقبولة لجميع الأطراف المعنية . اننا نأمل في أن جميع الأطراف المعنية سوف تتحول عن القاء البيانات وعن الافعال والسياسات التي تضر بالسعي الى سلام شامل .

وان نفكر في الشرق الأوسط ، ينبغي ألا نتجاهل معاناة الشعب في لبنان . ان المجتمع في استراليا قد وصله عدد كبير من اللاجئين من لبنان ومن اجزاء أخرى من المنطقة . اننا نشارك في هذا القلق ، وينبغي ألا نبخل بأى جهد من أجل تحقيق السلام في المنطقة .

ان مأساة شعب قبرص كذلك ، موضع اهتمامنا البالغ في المجتمع الاسترالي . اننا نؤيد بكل شدة دور الأمم المتحدة والأمين العام في جهودهما من أجل تحقيق السلام لشعب قبرص بأكمله . ان استراليا قد رحبت باستئناف المحادثات بين الطائفتين في حزيران /يونيه ١٩٧٩ ، عقب الاتفاقية المبرمة بين الرئيس كيريانو والسيد دنكتاش ، التي تقوم على أساس الخطط الارشادية التي وضعها كل من الرئيس مكاريوس والسيد دنكتاش ، ولكننا نأسف لأن هذه المحادثات لم تحرز أى تقدم ، ونأمل في ان تحرز تقدما خلال هذه الدورة .

ان استراليا تشعر بقلق عميق لتلك الخسارة المأسوية في الأرواح نتيجة للنزاع في زمبابوى . لقد ضاعت الأعوام هباء ، كما ضاعت عدة فرص أيضا . ان الاتفاق الذى تم التوصل اليه بين رؤساء الحكومات في دول الكومنولث في لوساكا ، يتيح فرصة جديدة يجب ألا نضيعها . ان استراليا تؤيد تماما هذا الاتفاق الذى نأمل في أن يؤدي الى تسوية بين جميع الاطراف .

ان وجود الاطراف الرئيسية في النزاع في المؤتمر الدستوري الذى عقده أخيرا الحكومة البريطانية ، يبعث على التشجيع . اننا نحث الاطراف على أن تقوم بالمفاوضات من أجل وضع حد لذلك الموقف المأسوى الراهن ، والذى جرف الجنوب الافريقي الى حافة الدمار والحرب .

وكعضو في مجلس ناميبيا ، فان استراليا قد سمعت الى حل سلمي ودائم لمشكلة ناميبيا ، وهي تقدم تأييدها التام للمشاورات الجارية بين مندوبي الدول الخمس وحكومة جنوب افريقيا ، ونأمل في أن تفضي هذه المشاورات الى حل الجمود الراهن . ان هذا أمر له اهميته بالنسبة الى الاستقرار في الجنوب الافريقي . ومن الضروري التوصل الى اتفاق فيما يتعلق بمقترحات الأمين العام . وتبقى بعد ذلك مشكلة سياسات حكومة جنوب افريقيا . ان استراليا سوف تواصل العمل من أجل وضع حد لتلك السياسات المؤسفة للفصل العنصرى . اننا نقرب من الوقت الذى سوف ينفذ فيه الصبر في جنوب افريقيا ذاتها ، والذى يرى فيه الكثيرون أن الالتجاء الى المزيد من العنف هو الخيار الوحيد المتاح أمامهم . ونأمل في ألا نصل الى هذه النقطة ، كما نأمل في أن يسود التعقل والمسؤولية .

ان استراليا تهتم كذلك اهتماما كبيرا بمشكلة اللاجئين في العالم ؛ في افريقيا وفي الشرق الأوسط ، وفي جنوب شرقي آسيا . اننا نؤيد تماما المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين ، فسي جهوده من أجل تخفيف آلام اللاجئين وايجاد تسوية للمشردين . ان دولتي تفخر بأنهما تقـوم بالمشاركة في توطين اللاجئين من قارات عديدة .

وفي جنوب شرقي آسيا ، فان مأساة " رجال المراكب " من فييت نام واللاجئين من كمبوتشيا قد اتخذت ابعادا مأسوية . ان الابرياء من الرجال والنساء والاطفال قد شردوا وأصبحوا بلا مأوى ، وقد اضطروا الى الفرار من الحرب والمجاعة والمرض والضغط الكبير للقهر السياسي . وهناك ازمة انسانية كبرى قد أدت الى مشاكل اقتصادية وسياسية خطيرة ، والى توتر المنطقة . ان الهجرة وصلت الى ابعاد تهدد استقرار الأقليم .

ان المسائل المالية والسياسية والاجتماعية تشكل عبئا على الدول التي تعتبر الملجأ الأول ، ألا وهي دول رابطة جنوب شرقي آسيا . ان المجتمع الدولي ينبغي أن يدرك الحدود الفعلية لقدرة هذه الدول على معالجة الازمة بابعاد كبيرة . ان خطوات جديدة هامة نحو مواجهة هذه الازمة ، قد اتخذت في الاجتماع الذى عقده الأمين العام في جنيف في تموز/يوليه . ونحن فسي استراليا قد استقبلنا عددا كبيرا من اللاجئين ، كما اننا نقدم اليهم مساعدات مالية كبيرة . وفي الوقت ذاته ، فان استراليا تعتقد انه من الأهمية بمكان ادراك أننا يجب أن نتناول

الاسباب التي تؤدي الى نشوء مشكلة اللاجئين . وقد لاحظنا أنه منذ اجتماع جنيف فقد تناقص عدد اولئك الذين يغادرون فييت نام . اننا نرجو من حكومة فييت نام أن تلتزم بتعهداتها التي التزمت بها في جنيف ، وان تبذل جهودا كبيرة من أجل حل المشكلة من جميع نواحيها .

ان مأساة الجوع والمرض في كمبوتشيا التي مزقتها الحرب ، تقتضي كذلك اهتماما عاجلا . وينبغي ألا نغض النظر عن المأساة التي يعانيها الملايين من شعب كمبوتشيا ، وأنه من الضروري تقديم الفوئط الدولي الكبير لشعب خمير فورا ، وينبغي انقاده . ومن الواجب بالنسبة الى المشاكل العملية لتنظيم اجراءات الفوئط الضرورية ، أن تتم على وجه السرعة . وباسم الانسانية فانه من الضروري بالنسبة الى جميع الاطراف ان تتعاون في هذه الجهود . ان وكالات الفوئط الدولية والمنظمات التطوعية ينبغي أن تقوم بجهودها في هذا المجال .

ان استراليا من ناحيتها على استعداد لكي تبذل قصارى جهدها من أجل المساعدة في جهود الفوئط الدولية . ولقد اتفقنا ، عن طريق برنامج الغذاء العالمي على تقديم ٣٥٠٠ طن من الارز لعمال الاغاثة الانسانية في كمبوتشيا . كما اننا نقوم بترتيبات من أجل نقل هذه الاغذية الضرورية والامدادات الطبية لشعب كمبوتشيا . ان استراليا تؤيد تماما النداء الذي وجهه الأمين العام الى المجتمع الدولي في ٢٧ من ايلول / سبتمبر بتقديم الأموال والامدادات الى كمبوتشيا .

وازاء هذه الخلفية ، فان حكومتي تهتم اهتماما عظيما أيضا بالاعتداءات المتزايدة على كمبوتشيا . ان اتساع نطاق القتال يمكن أن يؤدي فقط الى زيادة تلك المعاناة الكبيرة لشعب كمبوتشيا ، وإلى مزيد من اللاجئين . ان النزاع المتوسع في كمبوتشيا يحمل أيضا في طياته مخاطرة التصاعد وتهديد أمن منطقة جنوب شرقي آسيا كلها . اننا يجب ان نبذل قصارى الجهد من أجل تخفيف مأساة الملايين من البشر ، كما ينبغي أيضا أن ندرك أنه ما من حل دائم لمشاكل كمبوتشيا الا باعادة السلام ، وأن جميع القوى الخارجية ينبغي أن تنسحب ، وأن توفر الظروف التي يمكن فيها ان يقرر شعب كمبوتشيا مصيره بنفسه بعيدا عن التدخل الخارجي من أي نوع .

ومن الموضوعات الهامة كذلك بالنسبة الى كثير من المشاكل التي ذكرتها ، موضوع اغفال القيم والحقوق الاساسية للانسان . ومن ثم ، فانه من الملائم بصفة خاصة أن يقوم قداة البابين جون بول الثاني ، ذلك الانسان العظيم والمدافع الكبير عن الحرية ؛ حرية العقيدة ، بحضور

هذه الدورة للجمعية العامة . ان وجوده غدا سوف يكون تذكرا لنا جميعا بالتزامنا بتأييد ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق تحسن فعلي في ظروف الرجال والنساء والاطفال .
ان الأمم المتحدة قد بدأت في اتخاذ عدد من البرامج العملية . ان العام الدولي للطفل ، وعقد المرأة ، وعقود التنمية ، وعقد نزع السلاح ، وعقد مناهضة العنصرية ، كلها تهدف الى تحسين مصير الرجال والنساء .

ولقد تم انجاز الكثير من أجل جلب الراحة والأمل للشعوب المحرومة في العالم . ان كثيرا من المواثيق الرئيسية في مجال حقوق الانسان قد دخل الى حيز التنفيذ ، وهناك مواثيق جديدة قيد الاعداد . ان المطالب الخاصة بالشعوب والأمم التي تعاني من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية ، قد تم الاعتراف بها بطريقة متزايدة . ان محاولات كبيرة قد بذلت أيضا لمواجهة مشاكل الازمة واللاجئين . الا انه رغم هذا ، ماتزال هناك مشاكل كبيرة باقية تتعلق بحقوق الانسان والاحتياجات الاجتماعية .

ان اكثر العوامل الرئيسية التي تؤدي الى ذلك هي العنصرية . وفي مؤتمر رؤساء دول وحكومات الكومنولث الذي عقد في لوساكا مؤخرا فقد ضمت استراليا صوتها الى جميع دول الكومنولث في اصدار اعلان لوساكا بشأن العنصرية والاحفاف العنصرى . ان هذه الوثيقة تتناول مشكلة العنصرية في جميع اشكالها وفي كل دولة . ان العنصرية من بين مشاكل الانسانية التي ينبغي معالجتها في الثمانينيات . ان الشعوب لا يمكن أن تقبل ، ولا يمكن أن ننتظر منها أن تقبل الخوف والعوز والانتهاك المستمر لحقوقها . ان الامم المتحدة ينبغي ان تنظم نفسها لتناول المشاكل الملحة التي تواجه الكثير منا في حياتنا اليومية .

اننا نتفق مع الأمين العام على الحاجة الى خلق تأييد عام متجدد في جميع الدول ، للأمم المتحدة ولأعمالها من أجل تحقيق أهدافها لصالح جميع البشر .

ان استراليا تتحرك نحو الثمانينات تحديداً وها رغبة قوية في دعم الحلول لكثير من التحديات التي نواجهها . واننا نعمل ذلك منطلقين من تقييم موقف استراليا في الظروف الجديدة لعالم اليوم . وفي ١٨ أيلول / سبتمبر ، فإني قد مت الى البرلمان الاسترالي تقريراً بشأن العلاقات بين استراليا والعالم الثالث . وعلى حد ما أعرف ، فما من دولة متقدمة قد تعهدت بمثل هذا التحليل التفصيلي لموضوع علاقاتها مع العالم الثالث ، لكنه موضوع يؤثر على احتمالات السلام والازدهار والتقدم لجميع البشر .

ان استراليا تقبل أن تقع عليها مسؤوليات كبيرة . اننا لسنا على استعداد لكي نقف مكتوفي الأيدي في وقت ننجرف فيه نحو جمود يعوق تقدمنا في المناطق الرئيسية للعلاقات الدولية . ان هذا الانجراف ينبغي أن يتوقف وينبغي كسر هذا الجمود .

انه لا تساورنا أية أوهام بأن العقد القادم سوف يكون أيسر من العقد الماضي . ان المجتمع الدولي ينبغي أن يتناول الثمانينات بقوة متجددة مع تصميم على أن تقدم الحلول العملية والواقعية للقضايا التي نواجهها . وقبل كل شيء ، ينبغي أن نتجنب المواقف التي يمكن أن نجد فيها اتجاهات عنف عليها الزمن ونظريات جامدة أيديولوجية تعوق التقدم ، وانا ما توافر حسن النية ، فما من مشكلة يستعصي حلها .

السيد الصباح (الكويت) : بسم الله الرحمن الرحيم ، السيد الرئيس ، يسعدني

أن أعرب لكم ، باسم حكومة وشعب الكويت ، عن أطيب التهاني وأحرها لانتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان انتخابكم بالاجماع دليل على المكانة الرفيعة التي تحتلونها في الأوساط الدولية كرجل يتمتع بخبرة واسعة واعتراف بدور بلدكم في العلاقات الدولية خصوصاً في افريقيا . ويسعدني أيضاً أن أشيد بسلفكم السيد اندليشيو ليفانو على ادارته للدورة السابقة .

ان الكويت تشيد بجهود الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة الأمن والسلام الدوليين ولاهتمامه بمشاكل الدول النامية . لقد نادت الكويت باحترام مبدأ العالمية في الأمم المتحدة الذي من شأنه جعل المنظمة الدولية صورة مصغرة للمجتمع الدولي . وأود في هذا المجال أن أهنيء سائت لوسيا على انضمامها

الى الأمم المتحدة . ونحن لا نشك في مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية والمشاركة في المنظمات الدولية .

كانت التطورات الدولية خلال العام المنصرم غير مشجعة ، بل كانت في كثير من الأحيان تدعو الى التشاؤم . فقد زاد تنافس الدول الكبرى على توسيع مناطق النفوذ وعلى تقوية قبضتها على المناطق الأخرى التابعة لها ، كما زاد التدخل السافر في شؤون الدول الأخرى . وقد تميزت هذه الفترة أيضا بالاعتماد على القوة في حل الخلافات بين الدول والتهديد باستعمال وسائل الغزو المسلح للضغط على الحكومات الشرعية لا جبارها على سياسة لا تتفق مع مصلحتها .

وما زالت هناك حاجة ملحة في عالم اليوم لانهاء بقايا الاستعمار والسيطرة الأجنبية وتعزيز حرية واستقلال الدول المستقلة حديثا . كما أن اتساع الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية يزيد من التوتر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . ان المهمة الرئيسية التي تواجه دول عدم الانحياز والدول النامية هي الانماء الاقتصادي ورفع مستوى شعوبها وهذا يستدعي بالطبع تحقيق التقدم العلمي والتقني .

لقد شارك عدد كبير من الحاضرين خلال الشهر الماضي في أعمال مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز في كوبا . وبالرغم من اننا نعيش في عالم سريع التطور ، الا أن الحاجة لسياسة عدم الانحياز أصبحت أكثر ضرورة اليوم منها في أى وقت مضى . ان الهدف الأساسي لسياسة عدم الانحياز هي التخفيف من حدة التوتر واشاعة الاتفاق والتفاهم بين الدول .

ان سياسة عدم الانحياز تساعد الدول النامية على الابتعاد عن الأحلاف العسكرية وتكريس طاقاتها ومواردها في المقام الأول لرفع مستوى شعوبها . وانه لمن دواعي الأسف أن تتعرض هذه السياسة للعداء السافر من بعض الدول الكبرى . وكما تعرضت دول عدم الانحياز للضغط السياسي من دول كبرى تسعى لفرض سيطرتها على الشعوب . ولهذا فقد كان نصيب دول عدم الانحياز من العون الاقتصادي الأجنبي أقل بكثير من الدول المرتبطة بالأحلاف العسكرية .

وبالرغم من أن طريق عدم الانحياز كان محفوفًا بالصعاب ، الا أن سياسة عدم الانحياز صمدت وأثبتت وجودها خلال أحداث العقود الماضية . ولم تلتزم دول عدم الانحياز سياسة سلبية أو حيادية في وجه الظلم الصارخ وانتهاكات ميثاق الأمم المتحدة . وبالرغم من العيوب والمآخذ التي اعترت هذه السياسة فما زالت تحافظ على جوهرها وشخصيتها الذاتية مما يشجعني على القول بأن دول عدم الانحياز ستحافظ على سيرتها وقدرتها في دعم الأمن والسلام الدوليين .

ستنتهي عضوية الكويت في مجلس الامن بعد بضعة اشهر ولا يسميني في هذا المجال الا ان اسجل بعض الملاحظات حول سير اعمال المجلس خلال هذين العامين اللذين تراكمت خلالهما المشاكل الدولية . بعض هذه المشاكل كانت بمثابة التحدي للمجلس من اجل معالجتها . وقد كان من الممكن حل الكثير منها لو ان المجلس عاجلها بحزم وصرامة . للأسف لم تكن تلك هي الحال . ان عجز مجلس الامن عن الاضطلاع بمسؤولياته لم يكن لتقصير منه . بل لهيمنة مصالح الدول الكبرى على اعماله . مدعمة بقوة حق النقض . فعلى سبيل المثال وليس التحديد ، عجز المجلس عن معالجة المشكلة التي واجهها في جنوب شرق آسيا . وكذلك اصدار قرار يعترف بحق شعب فلسطين في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة ، وقصر عن معالجة مسألة جنوب لبنان ، ومسألة المستعمرات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة . هذا العجز او التقصير ، ادى الى تعنت وتمادي عدة دول من بينها جنوب افريقيا واسرائيل في سياستها العدوانية . اننا نأمل ان تطفئ المسؤولية الدولية للدول الكبرى على اعتبارات ومصالح انية خاصة في الجنوب الافريقي والشرق الاوسط ، التي من شأنها ان تهدد الامن والسلام العالميين .

ان العامل الاساسي في افريقيا هو تيار القومية الجارف ، وتصميم شعوب افريقيا كلها على تحرير القارة بأسرها من آفة العنصرية البيضاء ، كما ان التصميم على الكفاح ضد حكم الاقلية البيضاء هو محور الجهود والهدف الاسمي في روديسيا ، وناميبيا ، وجنوب افريقيا ، وفي البلاد المجاورة لها .

ان آفات الاستعمار معروفة ، ولكن مساوىء العنصرية تفوق ذلك بكثير . وقد تفرغت اجهزة الحكم في جنوب افريقيا وناميبيا وروديسيا لفرض سيطرة الاقلية البيضاء على سكان البلاد الاصليين . ولا عجب في ان تتحدى نظم الاقلية سلطة الامم المتحدة . وان تستخدم التشريعات والانتخابات المزيفة لحرمان الاغلبية السوداء من ابسط الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ان الوضع في افريقيا الجنوبية يهدد الامن والسلام العالميين ، وقد رفضت جنوب افريقيا قرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ بتاريخ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ متعددية بذلك المجموعة الدولية رغم ان المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) قد قبلت هذا القرار .

ان سياسة جنوب افريقيا هي تحويل الجنوب الافريقي الى امتداد جغرافي لها تستغل

خيراته وتستعمله كمناطق تفصل بينها وبين الدول الافريقية المستقلة ، كما تستعمل شعبها كمورد بشري يستغل في برامجها الانمائية .

وفي زيمبابوي ، فقد جرت انتخابات مزيفة غير شرعية لم تشارك فيها الاغلبية وأعطت الاقلية البيضاء واجهة افريقية . لذلك فإننا نشيد بكفاح الجبهة الوطنية ونؤكد دعمنا لهذا الكفاح ، كما تشيد الكويت بتضحية دول المواجهة التي تتكبد الخسائر وتعرض للعدوان ولكنها تفعل ذلك انطلاقاً من ايمانها بمبدأ حق تقرير المصير ووحدة الحرية في كل مكان .

ان بعض الدول الغربية التي تتعاطف مع نظم الاقلية دعت الى المفاوضات لحسم الخلافات بالطرق السلمية . اننا لا نعارض المفاوضات اذا سلمت بحكم الاغلبية والاستقلال واستخدمت كوسيلة لتنظيم نقل السلطة من الاقلية البيضاء الى الاغلبية السوداء . ويجب عزل جنوب افريقيا وروديسيا اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً الى ان تمتثل لقرارات الامم المتحدة وتخضع لارادة الاسرة الدولية . لقد عقدت الدول الساحلية والخليجية للمحيط الهندي اجتماعها الاول في تموز/يوليه الماضي . وان المهمة الرئيسية التي تواجهنا الان هي وضع اتفاقية دولية لتحويل المحيط الهندي الى منطقة سلام .

ونود ان نرى دول المحيط الهندي اطرافاً في الاتفاقية المنشودة ، وان نقنع الدول البحرية الرئيسية المستخدمة للمحيط بضرورة احترام احكام الاتفاقية وذلك بالتصديق على بروتوكول منضم ولهذا فان تعاون الدول البحرية الكبرى يعتبر عاملاً اساسياً .

ان التنافس بين الدول العسكرية الكبرى في المحيط الهندي ما زال محتدماً وان آخر مظهر لهذا التنافس هو المحاولات لمنع الدول المعنية من ممارسة سيادتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية . ان الحاجة الى المواد الأولية قد ازدادت بشكل حفر بعض الدول الكبرى على فرض القيود على حريية الدول النامية في التصرف في خيراتها وتخصيص ايراداتها لدفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها . وان الكويت تؤمن ايماناً راسخاً بحق دول المحيط الهندي الساحلية والخليجية في التصرف بمواردها وثرواتها الطبيعية دون التعرض لأي تهديد او ضغط يهدف الى عرقلة تقدمها ونمائها . اننا نرحب بوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، ونأمل ان تسفر المفاوضات داخل لجنة نزع السلاح في جنيف عن تقدم نحو تحقيق هذا المقصد الذي يتطلع اليه العالم ، ويعلق عليه الآمال .

ولكنه لا يسمعنا في الوقت ذاته ، الا ان نعترف بالحقيقة الدامغة النابعة من الواقع الذي نعيش فيه وهي ان الدول العسكرية الكبرى ولو قبلت التخفيض الكمي لانتاج السلاح الا انها لم تقبل مبدأ نزع السلاح الكامل والعام الذي تطالب به الدول الصغيرة . ان جهود الدول العسكرية الكبرى في الوقت الحاضر مقتصرة على الحفاظ على جهاز الحرب والدمار بقدرته الفتاكة ولكن مع مراعاة تخفيض النفقات الباهظة التي ينوء تحتها اقتصادها . واننا على يقين ان هذا المسعى المحدود لن يؤدي الى الامن والطمأنينة في المستقبل . ان نزع السلاح الشامل وحده كذيل بالقضاء على خطر القنصاء النووي وتكريس الوقت والمال والموارد التي يستنزفها جهاز الحرب الآن لتحسين مستوى الحياة في كوكبنا هذا .

ان الوضع في قبرص مصدر قلق للجميع ولقد اكدنا دائما ان موقف الكويت هو تأييد وحدة قبرص وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها مع تأييدنا ايضا للنقاط العشر التي تم الاتفاق عليها بين الطائفتين التركية واليونانية من اجل التوصل الى حل تحت رعاية امين عام الامم المتحدة .

يعتبر مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار بجدارة اهم مؤتمر في هذا القرن . وكان كذلك اطول مؤتمر امتاز بتعدد المشاكل المطروحة عليه . ولمدة عقد كامل اتاحت للدول فرصة كإيضية لتحديد مصالحها القومية . ان حسم الخلافات الناجمة عن تعارض مصالح الدول يتطلب كفاءة سياسية وتعاوناً دولياً على مستوى عال . ان الركود في اعمال المؤتمر ناجم عن تصرفات الدول الساحلية التي تود احتكار الموارد في مساحات شاسعة قريبة من سواحلها مما يتنافى مع حريات البحار المعهودة ، وكذلك رغبة الدول المتقدمة تقنيا الانفراد باستغلال المعادن في المنطقة التي تقع فيما وراء الولاية القومية . بيد وان الدول المتقدمة صناعياً مصممة على الوصول الى مصادر جديدة للمواد الاولية وتمكين شركاتها منافسة منتجي نفس المعادن في اليابسة . وقد تمكن المؤتمر مؤخراً من تنظيم عمل دوراته القادمة بشكل يبشر باحتمال حسم المسائل التي استعصى وجود حلول لها في الماضي . ويحدونا الرجاء ان يدرك المؤتمر ان اى اتفاقية لا تضمن ابسط مقومات العدالة لا يمكن ان يقدر لها البقاء .

لقد حدثت تطورات خطيرة في الشرق الأوسط كان لها أثر كبير في زيادة التوتر في المنطقة وتقويض أركان الأمن والسلام الدوليين . ومن بين تلك التطورات اتفاقية الصلح المنفرد بين مصر وإسرائيل ، هذه الاتفاقية التي تجاهلت الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، ورفضتها الدول العربية فضلا عن الشعب العربي الفلسطيني جملة وتفصيلا ، ذلك الرفض الذي تجسد في مؤتمر قمة بغداد ، كما ادانها العالم الاسلامي في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية ، الذي انعقد في فاس في المغرب ، بالإضافة الي الادانة الصريحة التي عبر عنها مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز ، الذي عقد في هاغانا والذي طالب الدول غير المنحازة بعدم الاعتراف باتفاقيتي كامب ديفيد ، ومعاهدة الصلح المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩ .

ان شعب فلسطين يرفض أن يستهان بحقوقه المقدسة في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة . ولقد تأكد بأنه بدون تقرير المصير لشعب فلسطين وبدون حقه في السيادة وفي العودة ، لن يتوفر السلام في الشرق الأوسط .

لقد استقلت عشرات الدول ، كما أن هناك بعض المناطق التي ستحصل على استقلالها قريبا ، الا أن شعب فلسطين ومن دون سائر الشعوب ظل أسيرا للتشرد والاحتلال وللمصير البائس في مخيمات اللاجئين ، ان هذا أمر لا يمكن السكوت عليه ، في عصر وضع فيه ميثاق الامم المتحدة وأقرت فيه المواثيق الخاصة بحقوق الانسان ، وستظل منطقة الشرق الأوسط قابلة للاشتعال ومركزا للاضطراب والصدام ، ما لم تنسحب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، وما لم يمارس شعب فلسطين حقه في تقرير المصير .

أود أن أؤكد على أن المستعمرات الاسرائيلية التي تقام يوميا في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي السورية هي عنصر أساسي في سياسة الاستيطان والتوسع التي تتبعها اسرائيل منذ انشائها بالرغم من ادانة المجتمع الدولي لها مرات متكررة كان آخرها ادانة مجلس الأمن لتلك السياسة في قراره رقم ٤٥٢ بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ .

ان تصرفات اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ، هي ترجمة لمبدأ الاستيطان الصهيوني ، وذلك بالاستيلاء على الأراضي ، وبناء المستعمرات ، وطرد المواطنين وتضييق وسائل الحياة بمصادرة المياه وبناء المستعمرات وأخيرا السماح بشراء الاراضي من المواطنين العرب . كل هذه القرائن تثبت

بأن اسراييل عازمة على ضم الأراضي العربية ، مستعملة حججا واهية تناقض الميثاق والقانون الدولي وحقوق الانسان .

وانه من مسؤولية الامم المتحدة ، دعم موقف منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين في كفاحها من أجل تحقيق الحقوق الثابتة لشعب فلسطين ، وكذلك عدم الاعتراف بالحلول الجزئية التي ستؤدي الى تصفية قضية فلسطين .

كما أنه من واجب مجلس الأمن اتخاذ الاجراءات التي نص عليها الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وتطبيقها على اسراييل ، بسبب تماردها في انتهاك مبادئ الميثاق ورفضها تنفيذ قرارات المنظمة الدولية ، وبسبب اعتداءاتها المستمرة على الدول العربية وشعب فلسطين .

ان اسراييل تتبع سياسة الابادة ضد الشعب الفلسطيني ، كما هو واضح الآن في جنوب

لبنان ، وذلك بالاعتداءات المتكررة واليومية على سيادته . ان الهدف من هذه السياسة التي اشتدت بعد الاتفاقيات الثنائية هو احلال الدمار في لبنان وتحطيم روح المقاومة لدى الشعب الفلسطيني ، كما أنها تمثل حرب دمار وابادة لشعب لبنان الشقيق ، واثارة فتنة بين هذا الشعب الصامد وبين شعب فلسطين ، اننا نحیی صمود شعب لبنان ، كما نحیی صمود شعب فلسطين ، فسي وجهه الاعتداءات اليومية التي تستعمل فيها اسراييل أحدث وسائل الدمار التي تصلها من الولايات المتحدة . لذلك فانه من واجبنا تأييد جهود لبنان في المحافظة على سيادته . أما الشعب الفلسطيني الذي يشكل الهدف لحملة الابادة هذه ، فانه يستحق منا التأييد السياسي والمادي .

ان الحوار بين الشمال والجنوب ما زال يسير ببطء شديد في حين أن التغييرات لمواجهة المشاكل الاقتصادية العالمية أصبحت ملحة للغاية . ان التفاوت في الدخل ومستويات المعيشة بين الدول المتقدمة والدول النامية يزيد اتساعا . وان الفوضى في النظام الاقتصادي العالمي ، وانهيار النظام المالي ، والنظام التجاري ، اللذين تسيطر عليهما الدول الغربية منذ الحرب العالمية الثانية يكاد أن يصبح كاملا . وان هذه الفوضى التي نشاهدها الآن ، تترك آثارها الضارة بشكل واضح في حياة الدول النامية وشعوبها . ان التصدع الذي أصاب النظام الاقتصادي العالمي القديم ، لا يمكن اصلاحه ، وان اية محاولة لاصلاحه ستؤدي الى زيادة شقاء الدول النامية . ان الاعتماد المتبادل في كافة مجالات الحياة حقيقة واقعة ، وان السعي المتعمد لرفض هذه

الحقيقة يزيد النار اشتعالا ويحول دون انشاء نظام اقتصادى دولي جديد يكفل العدالة للجميع .

ان الخلل في نظم مدفوعات الدول النامية ، يعود الى المشاكل الهيكلية ، والكساد الاقتصادى ، والتضخم النقدى ، التي تعاني منها الدول المتقدمة . وان الاجراءات الوقائية المتزايدة في الدول المتقدمة في السنوات الاخيرة ، والحواجز المفروضة على منتجات الدول النامية ، تعرقل النماء الصناعى فيها ، وتؤثر بشكل ضار على موازين مدفوعاتها . وقد تعدى التضخم النقدى في الدول الصناعية الرقمين ، وتسرب الى الدول النامية . وان المنتجات الصناعية التي تستورد ها الدول النامية ، ترتفع اسعارها بصفة آلية ، عاكسة بذلك نسبة التضخم النقدى في الدول المصدرة ، في حين أن اسعار المواد الأولية ترتفع ببطء أو يعترضها الجمود . لقد أصبحت الدول النامية في أشد الحاجة الى العون الاقتصادى والخروج من الركود من أجل ايجاد حلول للقضايا الاقتصادية ، وان قرار مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز ، الذى وضع مؤشرات سياسية لتقوية التعاون المتبادل بين الدول النامية ، وبدء مفاوضات دولية في اطار الامم المتحدة ، لمجابهة جميع القضايا الاقتصادية لخطوة هامة . وعلى الدول المتقدمة أن تظهر من المرونة والتعاون ما يحقق لهذه الخطوة النجاح . وحيث أن هذه الخطوة تمثل مخرجا من الركود نرجو أن تتركز مفاوضات الدول النامية والدول المتقدمة حولها في المستقبل . فاذا اهتمت هذه الفرصة فستأثر مصالح كثير من الدول النامية نتيجة العبء الناجم عن قلة الموارد . وانه لمن واجبنا جميعا أن نخفف هذا العبء وان ن نجد الدول النامية قبل انهيارها . وان كنا نشيد بالاعتماد المتبادل وبالنظام الاقتصادى الدولى الجديد فيتعين علينا أن نكون جادين في جهودنا لتحويل الاقوال الى الاعمال .

ان الكويت تبذل منفردة وبالتعاون مع الدول النامية الأخرى المصدرة للنفط ، أقصى جهد لها لمساعدة الدول النامية وتعمل على زيادة سبل التعاون والاستثمار مع هذه الدول . فعلى الدول النامية الأخرى أن تخلق جوا أكثر ملاءمة للاستثمار في اطار سياستها القومية . كما انه لا بد وأن تحصل هذه الاستثمارات على درجة مرضية من الحماية والمعاملة التفضيلية ، من أجل دعم سياسة الاعتماد الذاتي فيما بين الدول النامية .

ان التحدي الذي يواجهنا الآن هو ازالة العراقيل التي تعترض استخدام موارد العالم بشكل منظم لمصلحة هذا الجيل والأجيال المقبلة . ولا يمكن ان يتم هذا الا في نطاق النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان النظام الاقتصادي الجديد يسعى الى خلق عهد في المجتمع الدولي تتوفر فيه مقومات السيادة للدول النامية أكثر من مجرد استقلالها السياسي . ان النظام الاقتصادي الجديد يعطي للدول النامية لأول مرة منذ قرون عديدة فرصة أفضل لزيادة نصيبها من ثروات العالم . وان الهدف النهائي الذي نتوق اليه هو تمكين الرجل العادي في هذه الدول من التخلص من اليأس والتمتع بحريات الانسان الأساسية ، وأن يشارك في موكب الحضارة الانسانية . وما دام النظام الجديد يكفل نظاما أكثر تكافؤا في العلاقات الدولية فمن شأنه تحقيق السلام والأمن والعدالة للانسانية جمعاء . ولا يمكن الوقوف في وجه هذا التطور الهام الذي يحتمه مجرى التاريخ .

السيد تشيرنج (بوتان) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ،

يشرفني ان أعرب من خلالكم لكل الممثلين هنا عن أطيب تمنيات صاحب الجلالة جيغمي سينغي رانفتشوك ، ملك بوتان ، بنجاح هذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة في جهودها من أجل النهوض بالسلم والاستقرار الدوليين والرفاهية الاقتصادية لجميع الشعوب . السيد الرئيس ، باسم وفد مملكة بوتان ، أود أن أعرب عن تمنياتنا القلبية لانتخابكم بالاجماع كرئيس للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان هذا ليس مجرد اشادة طيبة بكم فحسب ، بل هو أيضا اشادة في محلها بتنزانيا وبقارة افريقيا كلها . كما أود أيضا أن أعرب عن عميق تقدير وفد بلادى للرئيس السابق صاحب السعادة السفير أندالسيو ليفانو من كولومبيا ، على الطريقة الرائعة التي قاد بها أعمالنا خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة .

وفي هذه الدورة الرابعة والثلاثين فانه ليسعدنا تماما أن نرحب بسانت لوسيا أحدث عضو من البحر الكاريبي ومن منطقة أمريكا اللاتينية . ان انضمام سانت لوسيا ليعزز طابع العالمية لمنظمتنا . ونحن نعتقد ان صلاحية المقاصد والأهداف الواردة في ميثاق الامم المتحدة أدت الى تزايد أعضاء المنظمة عاما بعد عام ووضعت حدا لعصر الاستعمار . ومن بين النجاحات الظاهرة لمنظمة الامم المتحدة جهود اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار والتي سوف تشكل فصلا هاما من فصول المنظمة .

اننا نود أن نسجل هنا تقديرنا للدكتور كورت فالدهايم ، الأمين العام ، لرئاسته النشطة والمخلصة لمنظمتنا ، ولمبادراته البناءة التي اتخذها من أجل جعل منظمة الامم المتحدة أكثر فاعلية . اننا نؤيد اقتراحات الأمين العام لتحسين عمل الأمم المتحدة ، ونتفق معه في انه من المحتمل الا نتوصل الى النظام المؤسسي والوظيفي المنطقي التام ولذلك ينبغي أن نحسن من النظام الحالي القائم .

ان مملكة بوتان تتمسك بمبادئ وأهداف ميثاق الامم المتحدة وكذلك بمبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز . واننا ملتزمون تماما باستتصال الاستعمار والاستعمار الجديد ، والامبريالية ، والعنصرية ، والفصل العنصري ، والاستغلال وجميع مظاهر الاحتلال الأجنبي والسيطرة والهيمنة . واننا نعتقد ان جوهر الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز هو حماية حق كل بلد في الاستقلال ، وتقرير المصير ، بغية تمكين كل بلد وكل شعب من ان يقرر مصيره بحرية دون أى تدخل خارجي ، أو ضغوط ، أو تهديد من أى نوع . ونبحث عن فرصة كشعب حر كي نبني نظاما عالميا قائما على العدالة ، والمساواة في السيادة ، والتعايش السلمي وعلى التعاون المتبادل .

وبهذه الروح فان بوتان تسهم في اقرار ظروف سلمية في كل اقليم وشبه اقليم في هذا العالم وفي منطقتنا فان بلدان جنوب آسيا ، ولا سيما الهند قد اتخذت مبادرات مشجعة من أجل اقامة تفاهم وتعاون قائم على مبادئ التعايش السلمي والمساواة في السيادة . وقد مكن ذلك البلدان شبه الاقليمية من حل بعض القضايا الأساسية التي تهدف لايجاد علاقات وثيقة في جو من الثقة والطمأنينة .

ان المجتمع الدولي يواجه مرة أخرى تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ان التطورات في هذه المنطقة تعتبر تحديا للمبادئ الأساسية لميثاق الامم المتحدة . كما أدت أيضا الى كثير من المعاناة الانسانية الأليمة . ونحن في بوتان ، وهي بلد بوندية ، نتطلع الى المشاكل الانسانية بأسف وتعاطف . واننا نشني على الجهود التي قام بها الأمين العام والمفوض السامي للاجئين من أجل التخفيف فورا عن الشعوب التي تعاني والتي لا حول لها ولا قوة .

وأخيرا في هافانا ، فان جلالة الملك جيجمي سنغي وانغشوك ، ملك بوتان قال في خطابه الى رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز :

" اننا نشعر بقلق ازاء التوترات والمنازعات التي تتزايد في جنوب شرقي آسيا والتي تضر بالسلم والاستقرار في المنطقة . واننا نعتقد تماما أن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لا يمكن أن يكون له مبرر تحت أى ظرف من الظروف ، حيث أنه يتعارض مع حقوق السيادة الثابتة لكل دولة لكي تحدد نظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وأن تدبر شؤونها بنفسها .

وبالاضافة الى ذلك ، حيث أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول انما يقع في جوهر مبادئ حركة عدم الانحياز ، فان أى تدخل سوف يعاقب اذا ما ارتكبته أية دولة عضو في هذه الحركة . اننا نأمل في أن تطلعات بلدان المنطقة نحو السلم والاستقرار ، سوف تتحقق على أساس مبادئ عدم الانحياز واحترام السيادة والاستقلال وسلامة الاراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم اللجوء الى استخدام القوة وعدم الاعتداء ."

ان الموقف السياسي والاقتصادي الحالي في هذا العالم ، يوضح أنه ليست هناك جهود نجحت في تخفيف التوتر عن طريق استخدام سياسة توازن القوى وتأثيراتها . ان مثل هذه السياسة تخلق سباقا تنافسيا للتسلح بين التكتلات وتزيد من تهديد السلم والأمن الدوليين . وهناك حاجة ملحة لكي نجد الوسائل والطرق من أجل اقامة وسائل سلام وأمن دائمين لجميع الدول دون استثناء . ولتحقيق هذا الغرض ، فاننا نرحب بتوقيع اتفاق سولت ٢ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ونأمل في أن يؤدي هذا الاتفاق الى اتفاق سولت ٣ وأن يشجع أيضا على اتخاذ تدابير أخرى نحو نزع السلاح العام والكامل الحقيقي .

ان التطورات في منطقة الشرق الاوسط لا زالت تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . ان أى حل شامل ودائم من أجل السلم ، يجب أن تهتم به الاطراف المعنية . ان قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن لا زالت غير منفذة . ان لبنان لا زال يعاني من الانتهاك المتكرر لسلامته وأرضيه . لقد أيدنا جميع القرارات ذات الصلة التي أصدرتها الجمعية العامة فيما يتعلق بمشكلة الشرق الاوسط ، على أمل أن هذه القرارات سوف تؤخذ في الاعتبار في أى مفاوضات جادة .

وبينما نحترم حق كل دولة في أن تعقد اتفاقات لممارسة حقها الثابت في السيادة ، فاننا نعتقد أن آمال وتطلعات الدول والشعوب الأخرى لا يجب أن تعوقها هذه العملية . وفي رأينا ، أن مشكلة فلسطين لا زالت هي جوهر الموقف في الشرق الأوسط . واننا كان علينا أن نجد حلا دائما وشاملا لهذه المشكلة ، فان جميع الاطراف المعنية يجب أن تشارك في المفاوضات . اننا نؤيد تماما حقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير مصيره واقامة دولة مستقلة . وفي الوقت ذاته ، فاننا نحترم حق كل دولة في هذه المنطقة لكي تعيش في حدود آمنة ومعترف بها . ان ميثاق الأمم المتحدة يؤكد " الايمان بالحقوق الاساسية للانسان ، وبكرامة الفرد وقدره " ولكن نظام الفصل العنصرى في بريتوريا لا يزال مستمرا بعناد في عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تهدف الى النهوض بهذا الالتزام . ان الأمم المتحدة ينبغي أن تبذل جهودا مستمرة للقضاء على الممارسات البشعة للفصل العنصرى . ان البرامج الواردة في القرار ١٨٣ / ٣٣ الذى اعتمده الجمعية العامة يجب أن ينفذ عن طريق جميع الاطراف بما في ذلك المؤسسات متعددة الجنسية . وفي ناميبيا ، فان حقوق الشعب في تقرير المصير لا تزال تنكر رغم الجهود التي يبذلها الجميع . وفي مثل هذه الظروف ، علينا أن نضع حدا لأية سياسة جديدة للبانانتوستانات في هذا المقام وأن نحترم قرار الجمعية العامة عن طريق الاعتراف بمنظمة سوابو باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

وبينما الموقف في زيمبابوى ليس أفضل من ذلك ، فاننا نأمل في أن تؤدى المفاوضات السلمية الحالية الى حكم الاغلبية السوداء والى تحقيق السلام لشعب زيمبابوى في المستقبل القريب . انني أشرك مع وفود عديدة وجهة النظر القائلة بأن الاقتصاد العالمى لا يزال يعاني من أزمات خطيرة . ان هذه الازمات لها مظاهرها في اختلال التوازن الهيكلي في العلاقات الاقتصادية الشاملة المتوازنة .

ان التطورات الاقتصادية للفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، قد تميزت بتقدم سريع في اقتصاد الدول المتقدمة . أما البلدان النامية المحرومة من رأس المال والمعرفة العلمية بالاضافة الى تراث الماضي الاستعماري ، فقد جاهدت من أجل الخروج من المشاكل الخطيرة للتخلف . وكانت النتيجة اتساع الاستقطاب بين الدول المتقدمة الفنية وبين الدول النامية الفقيرة . ان هذه الاختلالات الاساسية ، لا يمكن أن نقضي عليها ما لم تكن هناك اعادة هيكلة للنظام الاقتصادى

الشامل . ويبدو من الحقيقي اليوم بصورة أكبر ، أنه لن يكون هناك سلام دائم ما لم تكن هناك تنمية شاملة لجميع البلدان لخلق الظروف من أجل رفاهية الشعوب جميعا .

ان المفاوضات بين الشمال والجنوب قد حققت نتائج محدودة . وقد أدركنا الآن أن الجهود من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد تسير بخطي بطيئة أكثر مما كنا نتوقع . وبصفة خاصة ، فان عدم رغبة الدول الغنية لمواجهة المشاكل معا قد ظهر جليا واضحا من نتائج مؤتمر الأونكتاد الخامس الذى عقد في مانيبلا وكذلك في الاجتماعات الاخيرة للجنة الجامعة وللجنة التحضيرية لاعداد استراتيجية انمائية دولية .

ان مشاكل الحماية والنظام النقدى الدولى والبرنامج المتكامل لا تزال قائمة . وفي الوقت الحاضر ، فان الاقتصاد العالمى في البلدان النامية والمتقدمة ، يتميز بزيادة التضخم وزيادة البطالة وانخفاض معدل النمو . ونحن نعتقد أن التقدم الاقتصادى في كل مكان يتطلب المزيد من الموارد ، كما يتطلب توزيعا أكثر عدالة وانصافا لهذه الموارد على المستويين الوطنى والدولى . واننا نعلم أن اتساع الهوة بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة لا يمكن أن يخف ، وأن العدل والانصاف والاستقلال الحقيقى لجميع الدول لن يتحقق ما لم تكن هناك اعادة هيكلية للعلاقات الاقتصادية الدولية . واذ لم تتخذ اجراءات ملائمة فورا ، فان اقتصاديات البلدان النامية سوف تزداد ضعفا بمعدل أسرع مما كانت عليه في الماضى .

ان هذا الموقف المعقد فعلا ، قد تدهور بصورة أكبر نتيجة لمشاكل الطاقة الحالية . ان الظلام المخيم على اقتصاديات الدول النامية فير المنتجة للبترول ، انما ينبىء بمستقبل أكثر ظلاما .

ان الموقف متدهور فعلا ولا سيما في البلدان الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية ، لأنها تضطر لدفع نفقات أكثر للنقل كما أن التضخم ينعكس على وارداتها . ان المشكلة قد أصبحت أكثر خطورة ، ان أن معدل التبادل قد خفض من قيمة المساعدات الثنائية أو متعددة الأطراف التي تتلقاها . ومع ذلك ، فهناك بارقة أمل نتيجة للقرار الذى اعتمده مؤتمر الأونكتاد الخامس في مانيبلا لتنفيذ برنامج عمل شاق وكامل فورا في صالح البلدان الأقل نموا . ان المجتمع الدولى عليه أن يجد الوسائل والطرق اللازمة لتنفيذ برنامج العمل لمساعدة البلدان المتضررة جغرافيا وأكثر الدول النامية تضررا .

ان مملكة بوتان بلد غير ساحلي . وفي جهدنا من أجل التطوير الاقتصادي ، فإن تسهيلات المرور العابرة حيوية من أجل رفاهية شعبنا ومن أجل انجاح برامج التنمية في بلادنا . ولحسن الحظ ، فقد تلقينا تفهما كبيرا ومساعدة عظيمة في هذا الصدد من جارتنا الهند . ان أهمية تسهيلات المرور العابرة بالنسبة لنا لا يمكن التقليل من أهميتها مطلقا . ونأمل في أن هذه المشكلة الوحيدة للدول غير الساحلية ، سوف تجد تعاطفا من جانب المجتمع الدولي بأسره* .

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

وفي بوتان ، وكما هو الحال في كل مكان ، خلال العام الدولي للطفل فان رفاهية الشباب لا تغيب عن أبعارنا أبدا . ان أملنا في المستقبل يتوقف على التزامنا من أجل تحسين مصير أطفالنا . وتحت قيادة صاحب الجلالة الملك ، تم تشكيل لجنة وطنية في بوتان قامت بوضع خطة عمل ، ونحن نأمل عن طريق تطبيق هذه الخطة بصفة أولوية أن نضمن أن الأجيال القادمة سوف تترك قد راتها من أجل اثراء حياتها .

ان هدفنا هو أن نعتمد على النفس بينما نتحمل مسؤولياتنا من أجل رفاهية شعبنا . وفي معالجة المشاكل الوطنية والدولية ، فان علاقاتنا تقوم مع جميع الدول على أساس الاحترام المتبادل ، مهما اختلفت وجهات نظرها . واننا نؤمن بالتعاون السلمي والتعاون المتبادل القائم على أساس المساواة في السيادة واحترام سلامة الأراضي ووحدها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . اننا نعيد جانبا التنافس الشرير ، من أجل التعاون المثمر البناء . وفي النهاية ، فاننا نود أن نرى عالما جديدا يسوده السلام لجميع شعوب العالم ، لكي تعيش في سلم ورفاهية .

السيد شاكوليا (زامبيا) (الكلمة بالانكليزية) : أود بادئ ذي بدء أن

أشيد بالرئيس الراحل أوغوستينو نيتو رئيس الجمهورية الشعبية لأنغولا الذي كان موته في غير وقته حرمانا لأفريقيا والعالم من رجل دولة مرموق ومناضل باسلفي سييل الحرية . ان الفقيه الدكتور نيتو وحزب العمال للحركة الشعبية لتحرير أنغولا الذي كان يقوده ، قد عملا بصورة وثيقة مع حزبنا " اليونيب " خلال فترة الكفاح من أجل استقلال أنغولا . ان التعاون الوثيق بين حزبي وحكومتي أنغولا وزامبيا مازال مستمرا الى يومنا هذا . ان الزعيم الانغولي الراحل كان قائدا ثوريا لا يعرف الكلال ولا الأناية ، وقد ناضل جنبا الى جنب مع عناصر القاعدة من مناضلي حزبه . ان سلوكه يجب ان يكون ملهما بالنسبة لنا جميعا . وفي الواقع كان الدكتور نيتو رجل مبادئ يطبق ما يعتقد صوابا . ان حزب وحكومة وشعب زامبيا التي مثلها في تشييع الجنازة ، الرئيس كواندا ، يشاطرون اخوانهم واخواتهم الحزن على فقدان هذا الرجل العظيم .

سيدى الرئيس ، انني أود باسم وفد زامبيا أن أهدنكم بمناسبة انتخابكم الذى تستحقونه للمنصب المرموق كرئيس للجمعية العامة . ان افريقيا لفخورة بكم أنتم الابن البار للقارة الافريقية . لقد

توصلتم الى تحقيق مكانتكم على الساحة الدولية بفضل خبرتكم الدبلوماسية وتواضعكم ونقائكم السياسي . ولست في حاجة لكي أنكر هنا بالعلاقات الاخوية المعروفة التي تربط بين بلدكم تنزانيا وبلدي زامبيا ، وأنكر بالجهود المشتركة مع بقية دول خط المواجهة في نضالنا من أجل تحرير أخوتنا وأخواننا في جنوب افريقيا .

سیدی الرئيس أود أن انتهمز هذه الفرصة لكي أشيد بسلفكم السيد انداليسبوليفانو الذي ترأس أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة باخلاص وكفاءة .

ان سعادة الدكتور كورت فالد هايم الأمين العام لمنظمتنا ، قد واصل الاضطلاع بمهامه بعزمه المعهود وبمهارته الدبلوماسية . ان وفد بلادي يتمنى له كل خير في مجهوداته المستقبلية الرامية الى ارساء التفاهم والسلم بين أمم العالم .

واسمحوا لي باغتنام هذه الفرصة لأهنئ وأرحب بسانت لوسيا بمناسبة انضمامها الى عضوية الأمم المتحدة . وبانضمام العضو ١٥٢ ، فان منظمة الأمم المتحدة أصبحت أقرب الى تحقيق هدفها في أن تكون عالمية .

ان رئاستكم قد جاءت في بداية عهد جديد هو فجر عقد الثمانينات . ان الأمم المتحدة خلال العقد الذي ينتهي هذا العام ، قد واصلت تناول المشاكل متعددة الأوجه التي أنشئت من أجلها . ان بعض هذه المشاكل قد ورثتها منذ نشأتها ، بينما كان البعض الآخر حديث العهد في الأمم المتحدة .

ومما لا شك فيه انه قد تم تسجيل تقدم واضح في بعض المجالات ، الا أن عددا من القضايا سيظل موجودا على جدول الأعمال خلال العقد القادم . ان التحدي الذي سوف تواجهه منظمة الأمم المتحدة خلال العقد التالي هو التوصل الى النجاح فيما يخص بالقضايا متعددة الأوجه التي ظلت حتى الآن تكون موضوعات دائمة في جدول أعمالنا .

وفي علاج المشاكل المزمنة ، هنالك حاجة للتجدد والتكيف المؤسسي سواء أكان ذلك في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الانسانية ، الا أنه في حالة انعدام الارادة الضرورية للقيام بما يلزم من أعمال ، سوف يسود التشاؤم . فلنعتقد العزم جميعا على أن نجعل

من العقد القادم عقد تفاهم وتعاون أكبر في سبيل البحث عن حلول للمشاكل المضيئة للبشرية .

ان هذه الدورة للجمعية العامة تنعقد بعد ثلاثة أسابيع تقريبا من انعقاد مؤتمر القمة السادس التاريخي لبلدان عدم الانحياز بهافانا . ولنا أن نجد الهاما عن جدارة ، بالمعنى الثابت لبلدان عدم الانحياز على مواصلة الاسهام الايجابي والحاسم في البحث عن نظام دولي جديد يقوم على مبادئ الانصاف والعدالة . ان الاعلان الختامي لمؤتمر عدم الانحياز ، يعكس الوضع الدولي الحالي كما هو . ان زامبيا فخورة بانتماؤها الى حركة عدم الانحياز التي سوف تبقى - ونحن مقتنعون بذلك - قوة دينا ميكية لا غنى عنها في العلاقات الدولية . ان الازدياد المطرد في عدد أعضاء حركة عدم الانحياز ، هو اعتراف عام بصحة مبادئها وغاياتها .

وفي خطابكم الافتتاحي ، سيدى الرئيس ، قدمتم صورة واضحة للوضع الاقتصادى الحالى في العالم . ان الوضع الاقتصادى العالمى مازال يتميز بانتشار الفقر والجوع والمرض والأمية في جل البلدان النامية من جهة ، وبشعور بالشك وعدم اليقين في الدول المتقدمة النمو من جهة اخرى . وبالإضافة الى ذلك ، هنالك اتجاه نحو تفاقم الاختلال الذى ما زالت تتسم به العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة . ان وفد بلادى يشاطر تماما الشعور بخيبة الأمل ازاء التدور المتواصل للوضع الاقتصادى الدولى . ويجب فتح فصل جديد في ترجمة القضايا الكبرى المعلقة في جدول النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، الى حقيقة واقعة .

ان المجتمع الدولى يجد نفسه الآن في مفترق الطرق في ميادين التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية . ومن الواضح أنه رغم كل الجهود السابقة ، يكاد كل موضوع في جدول أعمال العلاقات الاقتصادية يشكل مشكلة في حد ذاته . ومن بين هذه الموضوعات ظروف التبادل التجارى وأسعار السلع الأساسية ، وتدفق الموارد ، وديون الخدمات المقدمة ، والمعاملات في مجال التكنولوجيا ، وتصنيع البلدان النامية ، والأغذية والطاقة ، ومدونة سلوك الشركات عبر الوطنية ، وكذلك موضوع الاعتماد الجماعى على النفس . وبالإضافة الى ذلك ، فان التضخم المرتفع والبطالة وارتفاع سعر الطاقة ، ما زالت تهدد اقتصادنا ومن ثم تؤخر تنميتنا .

ان حوار الشمال والجنوب الذى شرع فيه منذ حوالي خمس سنوات يكاد لا يسجل أى تقدم

أو نتيجة وحتى الآن فقد عقد العديد من المؤتمرات الدولية الكبرى بهدف وضع جهاز أكثر ملائمة تقوم عليه العلاقات الدولية الجديدة ، ومع الأسف فإن عدم التقدم في هذا الصدد كان مخيباً للآمال .
 اننا في زامبيا نعرف أن أهداف التنمية والتعاون الاقتصادي تشكل مجهوداً جماعياً . وعلى جميع الأمم ان تساهم بصفة فعالة اذا كان لهذا المجهود المشترك أن يصبح حقيقة . ان غاية القضاء على الفقر وغيره من أوجه الظلم الاقتصادي ، هي قضية معنوية تعني جميع الأمم بغض النظر عن الأسباب التاريخية لجذور المساوي الرائدة .

ان عدداً من الدول ، مثل البلدان المصنعة ، تتمتع بمكانة مهيمنة في التجارة الدولية والمسائل المالية والانتاج الصناعي . ان من واجب هذه الدول ان تظهر اكبر استعداد في المفاوضات بشأن المشاكل المختلفة فيما يخص النظام الاقتصادي الجديد .

ان ما أعلنته منذ برهة ، ينبغي أن يشكل أساس المفاوضات سواء أكان ذلك في اللجنة الجامعة ، أم في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، أم في مؤتمر استخدام العلم والتكنولوجيا في التنمية ، أم في اللجنة التحضيرية لاستراتيجية الانماء الدولي . وبينما وقع احراز بعض التقدم بشأن موضوعات شتى مثل الصندوق المشترك ، وتحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الى وكالة مختصة ، فانه من المؤسف أن نلاحظ جموداً فيما يتعلق بعدد من القضايا في مفاوضات الشمال والجنوب .

وفيما يخصنا ، فاننا نولي أهمية قصوى الى تلك البرامج والمشروعات الرامية الى تحقيق التنمية التي تعتمد على الذات والى الوصول الى تعاون متبادل مع بقية البلدان النامية الأخرى في مختلف الميادين المشتركة الأهمية بما في ذلك الميادين الدقيقة والحساسة في التجارة والنقل والمواصلات .

انني أود أن أبرز أن مجهوداتنا نحو تحقيق قدرتنا الاقتصادية ، تعرقها الآن ، بسين أمور أخرى ، قوات أجنبية معادية ، وتندرج فيها حالة الحرب والتصادم في جنوب القارة الافريقية ، وموقعنا الجغرافي كبلد غير ساحلي ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية ، بالإضافة الى الوضع الاقتصادي العالمي المهش . ان تقرير الأمين العام حول مساعدة زامبيا ، الذي سوف يقع بحثه خلال هذه الدورة ، هو بمثابة القائمة المطولة من التحديات الهائلة التي تواجهنا .

ان قضية حقوق الانسان ، مسألة تعلق عليها زامبيا أهمية كبرى . ولن نتردد في اسماع صوتنا كلما وحيثما قامت الدلائل على خرق حقوق الانسان ، وذلك طبقا لفلسفتنا الوطنية الانسانية ، التي تنشد الاحترام لقيمة الانسان وقداسة الحياة البشرية . وفي هذا الصدد ، فاننا نبتهمج بالاهتمام العالمي المتزايد بحقوق الانسان .

ان زامبيا مازالت مشغولة كل الانشغال بالوضع في الشرق الأوسط . ان الحالة في تلك المنطقة الحساسة ، خطيرة بقدر ما هي متفجرة . وقد ظهر ، بما لا يدعو مجالاً للشك ان السياسة البغيضة لاقامة المستعمرات في الأراضي العربية المحتلة ، لا تعدو أن تكون استعماراً وتوسعاً امبرياليا وممارسة توسعية . وليس لاسرائيل أي حق ، مهما كان ، في احتلال الأراضي العربية في الضفة الغربية وغزة والجولان .

وكما سبق أن أعلننا عن ذلك ، فان قلب مشكلة الشرق الأوسط هو مواصلة انكار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني . ومما لا شك فيه ، ولا حق لأحد في منازعته ، أن للفلسطينيين الحق ، سواء في أن تكون لهم دولتهم الخاصة بهم ، أو في التطبيق الكامل لتقرير المصير والاستقلال . انه مما يدعو الى الاستغراب أن اليهود الذين كانوا ضحايا الابادة الكاملة في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية ، نراهم اليوم يقومون بدورهم بابادة كاملة للفلسطينيين . وبالإضافة الى ذلك ، فان اسرائيل متحالفة مع نظم الأقليات العنصرية في جنوب القارة الافريقية ، وقد برزت كمصدر رئيسي لمدها بالتجهيزات العسكرية لا ستعمالها في اضطهاد الأغلبية السوداء ، وللقيام بأعمال عنوانية ضد دول المواجهة بما فيها بلدي زامبيا .

انه لمن مصلحة السلم في الشرق الأوسط أن تنسحب اسرائيل على الفور من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بالقوة منذ ١٩٦٧ . ان اغتصاب الأراضي الأجنبية عن طريق القوة غير مقبول

في القانون الدولي . وينبغي على اسرائيل أن تتعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وهي التي تشكل اطارا واقفيا للتوصل الى سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . كما ينبغي على اسرائيل ، على وجه السرعة ، أن تزيل جميع المستوطنات اليهودية التي أقامتها على الأراضي العربية .

وبالإضافة الى ذلك ، فإن الوضع في الشرق الأوسط لا يمكن الاhtداء الى حله اذا أبعد الشعب الفلسطيني - عن طريق ابعاد منظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل الوحيد له - من المشاركة في أية عملية لاحلال السلام في المنطقة . ان كل محاولة من هذا القبيل تعني الشروع في مغالطة النفس .

وفي شهر أيار/مايو من هذا العام ، ابتهجت جميع الدول المحبة للسلم ببروز اتجاه نحو تطور ايجابي في قبرص . ولقد كنا نشعر بالأمل عندما علمنا أن المحادثات بين الطائفتين برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة ، قد أسفرت عن مخطط لمعالجة القضية القبرصية ، الا أن أخبار عدم احراز أى تقدم في حل المشاكل المعلقة هناك ، كانت تمثل خطوة الى الوراء . وفي حالة من الصدام المتواصل ، فان عدم احراز أى تقدم يؤدي الى تعسر الموقف . وفي قضية قبرص ، فان التعسر في الحالة المتوترة في حد ذاته يمكن أن يؤدي الى عواقب وخيمة بالنسبة لاستقلال وسيادة الجزيرة وحرمة ترابها .

ان زامبيا تناشد بالحاح جميع الأطراف المعنية أن تزيد من جهودها المبذولة في سبيل ايجاد حل للمشكلة القبرصية . ان استقلال قبرص وعدم انحيازه لا يجب أن يكون محل مزايدات . وبالإضافة الى ذلك ، فان المشكلة القبرصية لها تشعبات تتعدى حدود الجزيرة . وانني أود أن أتقدم بندااء من أجل التمسك الحاسم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص .

ان حكومة بلادى منشغلة أيضا بالتطورات الموجودة في جنوب شرقي آسيا . ان شعوب تلك المنطقة كانت ضحية لحروب عدوانية لفترة طويلة جدا من الزمن . ولقد عبرنا عن آمالنا وتطلعاتنا في أن تعيش أمم وشعوب جنوب شرقي آسيا الآن في سلم بعد أحقاب من الحروب . وكنتيجة للقتال في المنطقة ، فان الضحايا من الأرواح البشرية ومن المعاناة كانت مذهلة من حيث جسامتها ، ولا تزال كذلك . ان المجتمع الدولي من واجبه أن يتنبه الى مآسي أناس قد أجبروا على النزوح نتيجة للصراعات في تلك المنطقة وغيرها .

اننا نرجو أن تتركس بلدان المنطقة جهودها في سبيل ايجاد حل عادل ودائم للمشكلة .
 اننا نناشد جميع الدول أن تحجم عن زيادة اشعال نار الصراع ، وأن تتشبت بمبدأ احترام سيادة
 الدول الأخرى وحرمة ترابها ، وذلك خدمة لمصلحة السلم والأمن في المنطقة .
 وبالنسبة لكوريا ، أود أن أذكر بدعم حكومتي القوى للمجهودات الرامية الى توحيد السلم في
 شبه الجزيرة تلك . ومن رأى زامبيا أن تنسحب جميع القوات الأجنبية من جنوب كوريا ، نظراً لأن
 تواجدها هناك ليس من شأنه أن يساعد في البحث عن حل عادل ودائم .
 ان حكومتي قد واصلت تتبع التطورات الأخيرة عن كثب فيما يتعلق بالصحراء الغربية ، وقد
 قمنا بكل ما في وسعنا لتشجيع مجهودات منظمة الوحدة الافريقية المبدولة في سبيل ايجاد تسوية
 عادلة . اننا نهنيء بكل حرارة حكومة موريتانيا للقرار الحكيم الذي اتخذته بالعدول عن كل مطالب
 تتعلق بالصحراء الغربية ، وبسحب قواتها العسكرية من هناك . اننا نرى أن شعب الصحراء
 الغربية له الحق في تقرير المصير الحقيقي والاستقلال .
 وفي السنوات الأخيرة ، فان المجتمع الدولي قد كرس مجهوداته لمكافحة العنصرية وصيغ
 أخرى من الاجحاف التي لا تقيم وزناً لحياة الشعوب المضطهدة ، ولا للعمل على اقامة علاقات
 منسجمة بينها . ولهذه الأسباب ، فان جميع الأشكال المؤسسية للعنصرية والاضطهاد ، التي
 تتلخص في سياسة جنوب افريقيا في الفصل العنصرى ، قد وقع تصنيفها كجريمة ضد الانسانية .
 ان جميع مبادئ السلوك المتمدين الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ،
 تنتهك يومياً في جنوب افريقيا وناميبيا وروديسيا ، حيث أن أغلبية السكان في تلك البلدان محرومة
 من حقوقها الأساسية . ان السبب الجذرى لهذه المشكلة يكمن في بقاء النظم العنصرية للأقلية
 البيضاء .
 ان أجداد الأقلية العنصرية الحاكمة الآن ، قد قدموا للاستقرار في الجزء الجنوبي من
 افريقيا بقوة السلاح والخديعة . وقد حكموا الأغلبية من شعوب افريقيا مستعملين الارهاب والعنف .
 وهم يعطلون على مواصلة بقاء حكمهم الارهابي في جنوب افريقيا وناميبيا وروديسيا عن طريق القوة .
 وبينما هم يواصلون تشديد الخناق على السكان الأفارقة ، فان اولئك العنصريين ، والمتآمرين معهم
 ومؤيدوهم يواصلون نهب واستغلال الموارد البشرية والطبيعية الهائلة للبلدان التي يحتلونهم .

ونتيجة لذلك ، فان الأهالي يفرقون أكثر فأكثر في بحر من الفقر والبؤس . ان الأفارقة يستخدمون الآن في جنوب القارة الافريقية كمورد لليد العاملة الرخيصة . ان نظم الأقلية العنصرية تعد أيضا ما يسمى بالتسوية الداخلية ، آملة في استخدام الأفارقة كذخيرة في خدمة مصالح العنصريين البيض . ان هذا يبرز تعنت النظم العنصرية في اصرارها على مواصلة البقاء في الحكم على حساب الأغلبية السوداء الساحقة ، وهذا أمر بشع وغير مقبول . ولهذه الأسباب كلها ، فان الشعوب المضطهدة هناك تناضل للاطاحة بنظم الاضطهاد وللحصول على كرامتها وحقوقها غير القابلة للتصرف .

ان الحكام العنصريين لا يكتفون باضطهاد الافريقيين داخل البلدان التي يحتلونهم . وفي استراتيجيتهم التي تحاول أن تجعل جنوب القارة الافريقية منطقة آمنة للاضطهاد العنصري والاستفلال ، فان نظم بريتوريا وسالسبورى قد أطلقت العنان لأعمال عدوانية عشوائية اجرامية ضد بلدان خط المواجهة أنفولا وموزامبيق وبوتسوانا وزامبيا .

وفي هجماتها الحاقدة ، فان قوات جنوب افريقيا وروديسيا تقوم بقتل مواطنين أبرياء من بلداننا . ولقد قتلت أيضا آفا من اللاجئين الفارين من البطش ، والذين سمحنا لهم بأن يعيشوا بين ظهرانينا لأسباب انسانية بحتة . ان الاطفال والنساء والشيوخ والمرضى في مراكز اللاجئين ذهبوا ضحية الجنود العنصريين الشرسين القساة . ومط يزيد من مأساة أولئك اللاجئين أنهم ما زالوا يلاحقون بعلة الدفاع عن النفس أو الهجمات الوقائية التي يقوم بها العنصريون .

وبمهاجمة بلدان خط المواجهة ، فان النظم العنصرية تغرت في الواقع سيادتنا وهرمتنا الترابية . ان هذه الاعتداءات كانت مبيتة النية حيث أنه لم يكن لها ما يبررها . ونحن على يقين من أن غايتها هي التسبب في اشعال حرب عالمية يمكن أن تقحم المنطقة بأسرها فيها .

لقد سبق أن قلنا دائما ، واسمحوا لي بأن اكرر هنا أن جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري هي لب مشاكل تصفية الاستعمار في ناميبيا وروديسيا . ومما لا شك فيه أن الابقاء على نظام الفصل العنصري هذا هو تهدد للأمم المتحدة والبشرية المتمدنة على حد السواء ، والى أن تقبل شرذمة الحكام في جنوب افريقيا بالعيش ، في الوقت الحاضر لا في الماضي ، فلن يكون هنالك في جنوب القارة الا اراقة للدماء والبؤس . ومع ذلك فان جنوب افريقيا تواصل اظهار التعنت والسلوك العدواني . ان نظام بريتوريا يتسلح الآن بنسق لم يسبق له مثيل في التاريخ .

ومع الأسف الشديد ، فان هناك عددا من الدول الاعضاء في منظمتنا ما يزال يواصل مدد نظام بريتوريا بالاسلحة والامدادات العسكرية ، ويتعاون معه في الميدان النوى . ان وفد بلادى يدين هذا التعاون بكل شدة ، الذى ليس هو مناف فقط لقيم الاخلاق ، بل وكذلك يتناقض والعديد من قرارات الأمم المتحدة . اننا نناشد جميع الدول أن تهجم من الآن فصاعدا عن القيام بأى تعاون مع نظام بريتوريا حيث أن مثل هذا التعاون يتنافى وصدقة ورفاهة الشعوب المضطهدة ، بل وتشجع حتى جنوب افريقيا على مواصلة سياساتها العدوانية ضد دول افريقية مستقلة ذات سيادة .

و داخل حدود افريقيا الجنوبية نفسها ، فان نظام بريتوريا ما زال يوسع ويصعد من المخططات البنيضة الرامية الى دعم الفصل العنصرى . وتحديا للمجتمع الدولي ، فان افريقيا الجنوبية قد منحت في الشهر الماضي استقلالاً زاعفاً لفندا بانتوستان المزعومة ، على فرار ما يدعى بفتشسوانا وترانسكاى المزعومين . ان استقلال مناطق البانتوستان لا يوجد الا في مخيلات حكام بريتوريا اوروبيي الاصل ، لانه بالنسبة لكل انسان يتمتع بمداركه سليمة ، تشكل هذه المناطق جزءاً لا يتجزأ من إقليم افريقيا الجنوبية الذى هو وحدة متكاملة لا تجوز تجزئتها . وكما لو كان قمع الافارقة أمراً لا يشير الاستياء بما يكفي ، فان العنصريين في بريتوريا قاموا بتكثيف مخططاتهم الرامية الى اقتلاع الاهالي الافارقة من الاراضي التي أعلنوها " مناطق بيضاء " . وهناك حرب جديدة قائمة في جنوب افريقيا ترمي الى تنحية الافارقة من أراضيهم . كما أن جنوب افريقيا ، على الصعيد الداخلى ، تدعم نفسها لتقوم مقام الدولة الشرطي حيث لا يوجد سبيل لسيادة القانون .

وفي مطلع الثمانينات يتحتم على المجتمع الدولي أن يستنبط استراتيجيات جديدة لوضع حد للفصل العنصرى كما يتحتم القيام بكل الجهود المنسقة لوضع حد لكل صيغ التعاون مع نظام الفصل العنصرى ، لمصلحة السلام ذاته . وأود أن أؤكد من جديد دعم زامبيا لنضال شعب جنوب افريقيا المضطهد بقيادة حركته التحريرية الوطنية . أني أحث هذه الجمعية ، والمجتمع الدولي ككل أن يظهر اكرههما لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا عن طريق تقديم الدعم الملموس لنضال حركات التحرير . وفي هذا الصدد ، أصبح من المحتم أن ننفذ عدداً من مقررات الأمم المتحدة حول الفصل العنصرى اذ أن الحالة في افريقيا الجنوبية تتطلب عملاً ملموساً أكثر من مجرد الكلام واللفو .

كما نعلم ، فان نظام جنوب افريقيا لا يقتصر على ممارسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا فقط بل انه مسؤول أيضاً عن الأزمة الناتجة عن احتلاله لناميبيا وجعلها قاعدة عسكرية في تحد سافر للأمم المتحدة .

ان مسألة حل مشكلة استقلال ناميبيا أكيدة وملحة ، فخلال العامين والنصف الماضيين جرت مفاوضات ومشاورات مكثفة وموسعة ترمي الى تسوية في ناميبيا عن طريق انتخابات حرة ومنصفة باشراف ومراقبة الأمم المتحدة . ان الجهود في هذا الاتجاه ناتجة عن مقرر مجلس الأمن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) الذى يشكل اقتراحاً ملموساً لتسوية مشكلة ناميبيا . وان اقتراح وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تنفيذ هذا المقرر قد تبناهما مجلس الأمن في مقرره ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان ناميبيا كان من

المفروض أن تكون على وشك الحصول على استقلالها لو وقع تنفيذ الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام . ولولا تصلب وتعنت جنوب افريقيا لكانت مجموعة الأمم المتحدة للمساعدة في عملية الانتقال تعمل الآن في ناميبيا .

ان حالة الجمود أو الشلل القائمة الآن في هذه القضية مردها الى رفض نظام جنوب افريقيا قبول تقرير الأمين العام والتعاون في تنفيذه . ومرة أخرى فان جنوب افريقيا تتشبث بالتصلب والتعنت حيث أنها تريد أن تتحدى الأمم المتحدة في شأن ناميبيا كما فعلت خلال الاحقاب الماضية . وفي الواقع ، فان جنوب افريقيا كانت دائما تستعمل الخديعة .

ومما يثير الحيرة هو أن جنوب افريقيا تنوى مواجهة المجتمع الدولي بالأمر الواقع عن طريق فرض عملائها فيما يدعى الرابطة الديمقراطية لتيرنهالي في ناميبيا . وفي هذا الصدد ، فان جنوب افريقيا قد أقامت مجلسا وطنيا غير شرعي في ناميبيا .

وفي محاولتها الجامعة لفرض ما يسمى بالتسوية الداخلية في ناميبيا ، فان جنوب افريقيا قد كشفت من اضطهادها الشديد ضد أعضاء منظمة سوابو الذين تلاحقهم وتوقفهم وتسجنهم وتعذبهم بصفة متواصلة . وهنالك العشرات والعشرات من قادة هذه المنظمة " سوابو " الذين سجنوا محاولة من السلطات بعث الارتباك والذعر في صفوف المنظمة ، كل ذلك بسبب معارضة المنظمة الصامدة لمناورات جنوب افريقيا .

ان أهمية المبادرة الدبلوماسية في السنتين والنصف الماضيتين تكمن في أنها جعلت خمس دول غربية كبرى اعادت التعاون مع جنوب افريقيا ، تصيح معنية مباشرة بالمشكلة . ان كل أولئك الذين من بيننا كثيرا ما ناشدوا الغرب أن يقلع عن مواصلة سياساته في التعاون مع جنوب افريقيا ودعمها قد حيوا هذه المبادرة كطور ايجابي وباعت على الأمل . وقد قدمنا كل مساعدة ومعونة من جانبنا الى الدول الغربية الخمس والى الأمين العام للأمم المتحدة بهدف تحقيق نجاح هذه المبادرة . وان منظمة سوابو المعترف بها كممثل وحيد وحقيقي لشعب ناميبيا كانت في منتهى المثالية في سلوكها وتصرفاتها خلال الفترة الطويلة للمفاوضات . ان سوابو قد واصلت المفاوضات وتقدمت بتنازلات ذات بال رغم الاستفزازات المتكررة التي تقوم بها جنوب افريقيا مثل المذبحة الجماعية في كاسينغا بأنغولا ؛ ورغم كثير من الأعطال الانفرادية من جانب نظام بريتوريا مثل تعيين المدير العام المزعوم ؛ وتسجيل

أسماء المقترعين والقيام بانتخابات زائفة في كانون الأول / ديسمبر من العام الماضي .
 وفي رأينا ، فان مرحلة المفاوضات قد انتهت الآن . وما تبقى الآن هو تنفيذ تقرير الأمين
 العام ، وان أولئك الذين قاموا بمبادرة المخطط الرامي الى استقلال ناميبيا يتحملون مسؤولية السهر
 على تنفيذه قبل كل شيء آخر . وهم يتحملون أيضا مسؤولية مساعدة جنوب افريقيا على أن تقوم بعملية
 المخاض هذه . ان أنهم كانوا دائما يدافعون عن المفاوضات كوسيلة لحل مشاكل جنوب القارة الافريقية .
 فلهم الآن أن يقدموا لنا البرهان على نجاعة المفاوضات ، وعليهم أن يشرعوا الآن في مباشرة عملهم
 هذا .

ونحن لم نكن ضد المفاوضات أبدا . ان نظم الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا كانت دائما
 محيطة للمفاوضات . ان التحدي الذي يواجه الغرب اليوم هو ان يجعل جنوب افريقيا تتعاون
 في تنفيذ مقترحاته هو ، واما أن ينضم الى بقية أعضاء المجتمع الدولي في نيل نظام بريتوريا واجباره
 على احترام القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة .

أود ان انتهز هذه الفرصة لركز على الحاجة الملحة في ان يقوم المجتمع الدولي بزيادة معونته المادية الى منظمة شعوب جنوب غرب افريقيا (سوابو) الحركة الوحيدة للتحريض في ناميبيا . ان تقلب نظام بريتوريا سيجعل شعب ناميبيا ، تحت قيادة سوابولا خيار له الا تكثيف مقاومته المسلحة من اجل التحرر الوطني . ولا يجب ان يسمح لجنوب افريقيا بتدمير شعب ناميبيا وسوابو . ان النظام الآثم لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا يجب ان ينتهي . واود بهذه المناسبة ان اكرر تأييد زامبيا التام لقرار الجمعية العامة ٣٣ / ٢٠٦ الذي اعتمد في الدورة المستأنفة . وانا لم تتمكن ناميبيا من الحصول على حريتها بالطرق السلمية ، فيجب ان يتم ذلك من خلال الوسائل المسلحة لشعبها ، مؤيدا من المجتمع الدولي في صورة مساعدات سخية .

ان المشكلة الجوهرية لكيفية تصفية الاستعمار وتحويل روديسيا الى زمبابوى مازالت بسين ايدينا ، وبمرور الوقت فان الوضع المتدهور في روديسيا يزداد . ان عدد ضحايا حرب التحريض يتزايد بمرور الوقت . هذا بالاضافة الى مئات من مواطني زامبيا الذين قتلتهم القوات الروديسية في مراكز اللاجئين في دول المواجهة المجاورة في انغولا وبوتسوانا وموزامبيق ، وكذلك في بلاد زامبيا . وانا ما كانت الحياة البشرية مازالت مقدسة ، وانا كان من الواجب التخفيف من مآسى البشرية ، فقد آن الأوان لحل المشكلة الروديسية .

ان روديسيا هي زمبابوى الفقد . ان منتقدي قضية زمبابوى قد تجاسروا على الا يعطوا زمبابوى اسما حقيقيا . ولكن ليست هذه هي المشكلة . وانما المحك الحقيقي هو كيفية منح الاستقلال القانوني لزمبابوى تحت حكم الاغلبية الحقيقية . ان روديسيا اليوم هي مستعمرة بريطانية يحكمها مستوطنون من غلاة العنصريين .

ان التطورات في روديسيا منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة قد أدت الى تفاقم الموقف لانا لم نقم بأية محاولات بناءة لحل السبب الرئيسي لمشكلة تصفية الاستعمار في روديسيا . ان المناقشات التي دارت في المحافل الدولية والتي ركزت اساسا على امور لا علاقة لها بالموضوع ، مثل ما يسمى بانتخابات نيسان / ابريل قد تمخضت عن اقحام رجل اسود كواجهة للعنصريين في السبوري . بينما لم يعالج الهيكل الاساسي للمقمع العنصرى من اساسه .

وبالرغم من كل المسرحيات السياسية لنظام موزوروا - سميث ، فلم تعترف به أية حكومة فسي

العالم . ان ميزوروا وسميث قد بلغا الدرک الاسفل في محاولاتهم ولكن الحكمة والعقل
مازالا سائدين .

ان جهودا منسقة قد بذلت لرفع العقوبات عن روديسيا ، وذلك من قبل بعض الدول
الغربية . ولكن هذه المحاولات لم تفلح . وهنا فاننا نأمل ان المنطق سوف ينتصر ليؤكد ان العقوبات
التي فرضها مجلس الأمن ضد روديسيا سوف تبقى حتى يتم تحقيق الاستقلال الحقيقي .
كما تعلم الجمعية العامة فان النظام الروديسي يواصل ارتكاب عمليات العدى وان ضد دول
المواجهة . لقد قام الروديسيون باعتداءات متكررة وغارات ضدنا ، تسببت في عدد ضخم من الضحايا
ان تكتيكاتهم الساذجة كانت نتيجة اعمال استفزازية ضدنا . انها في حد ذاتها اعمال يائسة من
العنصريين البيض الذين يعلمون انهم لن يتمكنوا من تحقيق النصر في هذه الحرب ، رغم كـ
المساعدات التي تقدمها لكم القوى الامبريالية ، والآلاف من الجنود المرتزقة ، والسيل المتدفق
من الاسلحة الحربية المعقدة الجديدة .

ان شعب زمبابوى عقد العزم على وضع حد للنظام التعسفي في بلاده . ان الآفا والآفا
منهم ، قد انضموا الى حركة التحرير ، الى الجبهة الوطنية . انهم يكيلون الضربات العنيفة للقوات
المسلحة الروديسية كل يوم . ان حرب التحرير ادت الى فرار الآف من البيض من روديسيا .

ان رؤساء حكومات دول الكومنولث ، قد اعترفوا بخطورة الوضع في روديسيا في اجتماعهم
الاخير في لوساكا . وبتفهمهم لحقائق الوضع ، فقد اخذوا على انفسهم القيام بكل ما يمكن القيام
به للبحث عن تسوية لمشكلة زمبابوى ، عن طريق التفاوض ، التي يمكن عن طريقها فقط نقل السلطة
الى شعب زمبابوى من خلال حكم الاغلبية السوداء والاستقلال . ان اولئك الذين حاولوا رفع
العقوبات عن روديسيا الجنوبية ، والاعتراف بالنظام العميل هناك تأكدوا من انهم يطمأون أرضا
خطرة . لقد اتضح لهم ان مثل هذا العمل لن يساهم مطلقا في حل المشكلة الروديسية ، ولكن
على عكس ذلك فانها قد تزيد من خطورة الوضع مما يشكل عواقب وخيمة على السلم والامن الدوليين .

ان المملكة المتحدة ، كسلطة استعمارية ، في روديسيا الجنوبية ، قبلت في مؤتمر لوساكا
الحاجة لمباشرة مسؤوليتها الدستورية . وطبقا لاتفاق الكومنولث الخاص بزمبابوى ، فان مؤتمرا
تأسس في يضم كل اطراف النزاع الروديسي ، بما في ذلك الجبهة الوطنية ، ينعقد حاليا في لندن
تحت رئاسة وزير الخارجية البريطاني . وان حكومات دول الكومنولث تأمل في نجاح هذا المؤتمر

فأنا ما كتب له النجاح فان جنوب روديسيا سوف تدخل عهدا جديدا لتصبح دولة زمبابوى المستقلة
استقلالاً حقيقياً ، والمقبولة من المجتمع الدولي .
ان المؤتمر الدستوري في لندن ، ما كان من الممكن ان يعقد دون النضال المسلح الفعال
لشعب زمبابوى تحت قيادة الجبهة الوطنية . ان ذلك المؤتمر هو النتيجة المباشرة للمتضحيات التي
قدمتها قوات الجبهة الوطنية على ارض المعركة . ان النضال المسلح هو الذي اوجد الظروف
الملائمة لانعقاد هذا المؤتمر . ان ما يجري الآن يبين ان النضال المسلح والمفاوضات لا يستبعد
الواحد منهما الآخر . فاننا ما كتب للمؤتمر ان يفشل ، فان حرب التحرير في زمبابوى سوف تكشف
عن جانب الجبهة الوطنية . انني اناشد المجموعة الدولية الا تقلل من تأييدها للجبهة الوطنية .
وختاماً ، أود أن اعبّر عن التزمّام زامبيا بالاهداف النبيلة التي تأسست هذه
المنظمة من أجلها . اننا نعتقد ان الأمم المتحدة تمثل اطاراً فريداً في مجابهة التحديات العديدة
في وقتنا هذا ، وايجاد فرص مناسبة للمستقبل .
لنمض قدما الى الامام في العقد القادم تحذونا الثقة . لنسع في عالم آمن ورغد للجميع .
ولا يجب لجيلنا الحاضر ان يخذل الاجيال القادمة .

السيد دورسيلبي (هايتي) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد جمهورية هايتي سعيد

وفخور بان يحيي انتخابكم سيادة الرئيس ، لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان
ذكاءكم اللامع ووعيكم السياسي وخبرتكم الطويلة في هذه المنظمة قد أتت اليكم بما أنتم أهل له من
انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، وبلا شك فانك في هذا المنصب ستكون مصدر اعتزاز ليس لجمهورية
تنزانيا فحسب بل لافريقيا وللافارقة المشتتون .

أود أن أتوجه بالتحية للسيد اند لاسيو ليفانو وأغويرا الذى يدارته لأعمال الدورة الثالثة والثلاثين ، أظهر حصافته كد بلوماسي يدافع عن قضية الانسانية . ان جمهورية هايتي تحدى سانت لوسيا في أسرة الأمم المتحدة . ان شعب وحكومة هايتي يعربان عن ارتياحهما بقبول العضو الجديد في هذه المنظمة وتأمل في أنها ستساهم في مثل التضامن والأخوة التي تعتبر جوهر ميثاق هذه المنظمة .

ان وفد بلدى يود أن ينقل الى شعب ينما النبيل والشجاع تهاني حكومتي وشعبي بمناسبة تحقيق سيادة بنما على منطقة القناة . ان أول تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩ كان منعطفًا واقعيًا في العلاقات بين الولايات المتحدة و دول أخرى في أمريكا اللاتينية .

ان حكومة جمهورية هايتي تود في المقام الاول أن تؤكد على التزامها بمثل ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وان تجد ارادتها في التعاون من أجل التوصل الى حل للمشاكل التي تحتاج الى العقل والتفهم واخلاق الرجال المسؤولين عن مستقبل الانسانية .

ان وفد هايتي مسرور بالاسهام في أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، لأنه مهما كانت النتائج التي توصل اليها في مناقشاتنا فانه من المشجع ان ممثلين مؤهلين وشرعيين لشعوب العالم أجمع ، رغم تنوع مواقفهم واختلاف وجهات نظرهم ، يلجأون الى هذا المحفل لعرض وجهات نظرهم ، بروح التوفيق مشروعات لحلول المشاكل التي تهدد السلم والأمن الدوليين . انها فرصة بالنسبة الينا لتوجه بالتهنئة للسيد الامين العام كورت فالدهايم والى معاونيه البارزين الذين يسهمون بدورهم في اعطاء دفعة جديدة للمنظمة والوكالات المتخصصة وفي التمهيد لأعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة .

قبل أن ينتهي العام الدولي للطفولة ، فان وفد جمهورية هايتي يود أن يسترعى انتباه الجمعية الى مصير أطفال العالم الثالث ، حيث أن ٦٠ في المائة منهم يعانون من الجوع ويموت منهم اثنان من كل ثلاثة بينما العديد من الباقين يظلون معدمين طوال حياتهم .

وعلاوة على ذلك ، تظهر الاحصاءات أن مايزيد عن ٢٥ . . . طفل من الدول النامية يفقدون الابصار بسبب نقص فيتامين أ ، ٥ ملايين يموتون من وباء الدفتريا والتيتانوس وشلل الاطفال والسل وأمراض أخرى لنقص اللقاحات ، وأن ٣٥٠ مليون لا تتوفر لهم خدمات التعليم . وانا اضفنا

الى هذه الصورة المعتمدة بالفعل عدد الأطفال الذين يذهبون ضحية للفصل العنصري والاتجار بالتبني فان وضع الأطفال المحتاجين في دول العالم الثالث مأساوى تماما .
حقا ، ان منظمة اليونيسيف تبذل جهودا حميدة عن طريق نشر أساليب تنظيم الأسرة وعن طريق الاشراف في فترة ما قبل الولادة والتغذية والتطعيم ومنع الأوبئة والصحة وتحسين الهيئة الانسانية الا أن مهمة المسؤولين الحكوميين تجاه الأطفال لم تنفذ . ان الاعداد للمستقبل يتوقف على حماية الأطفال وتعليمهم حيث أنهم سوف يصبحون رجال ونساء المستقبل . وليس من الضروري أن نشدد على أهمية الخدمات التي يجب أن تقدم للأطفال ويكفي أن أذكر بان سلوك البالغين ما هو الا نتيجة مباشرة للظواهر البيولوجية والنفسية والاجتماعية التي ميزت المراحل الأولى من حياتهم .

وهل ستكون هذه الدورة الرابعة والثلاثون للجمعية العامة من الحكمة بحيث توصي بتدعيم عمل منظمة اليونيسيف وكذلك تدعيم عمل المنظمات الخاصة التي تركز نفسها لتحسين مصير الأطفال المحتاجين بدافع من الرغبة في الحفاظ على هذا المستقبل .
ان جمهورية هايتي تشعر بقلق ازاء الأزمة التي تضر بالاقتصاد العالمي بصورة خطيرة . ان معدلات التضخم والبطالة في العالم أجمع تهدد استقرار المؤسسات التي وفرت في الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٧٠ توسعا اقتصاديا لم يكن متوقعا للاقتصاد الغربي ، ولكن هل اهتمنا بالفعل بايجاد الأسباب العميقة لهذه الأزمة التي نعزو مسؤوليتها الكاملة الى الدول الأعضاء في منظمة الأوبك ؟

هل فكرنا في أنماط حياة وانتاج البلدان الغربية القائمين على أساس الاستقلال الحر لثروات العالم الثالث دون أن نأخذ في الحسبان ان دول العالم الثالث ستطالب في يوم من الايام بالسيطرة الفعلية على ثروتها الطبيعية ؟ هل نسينا عناد النظام المالي الدولي الذي اقامته اتفاقات بريتون وودز بينما كان ينبغي أن نحدث تعديلات من أجل مواءمته للتطور الاقتصادي العالمي ؟

من أهم مهامنا في الوقت الحاضر هو التغلب على هذه الازمة الاقتصادية عن طريق زيادة الوعي بتضامن بني البشر في اطار العدالة الاجتماعية الدولية وتكافل الدول التي يمكن التوصل اليها عن طريق النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ان جمهورية هايتي التي تقوم على أساس الحرية وكرامة الانسان واعتبارا من ثورة العبيد السود كانت دائما في طليعة المدافعين عن الحقوق الأساسية للانسان . ان وجودها تمبير عن هذه الحقوق ، ومكوناتها المختلفة تتدعم يوما بعد يوم وفقا لمراحل التطور الوطني .

واليوم ، فان جمهورية هايتي تعطي الأولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي حددها سعادة جون كلود دوفالين رئيس الجمهورية مدى الحياة بقوله :

" ان ما يشكل الحقوق الانسانية للرجل في هايتي هو المزايا المشروعة والاساسية وحقه في الكساء والغذاء والمسكن وحقه في التعليم أى باختصار الحق في حياة كريمة " .

وبسبب القيود الحالية في العلاقات الاقتصادية الدولية فان الرئيس جون كلود دوفالين قد قام ببرنامج موسع لاصلاح يتعلق بالنظام الضريبي ونظام الادارة وتنظيم المجتمعات الريفية والتعليم والصحة من أجل النهوض بمستوى الحياة للجماهير في الريف والحضر .

غداة الحرب العالمية الثانية ، فلقد اقتضت العلاقات الدولية على صراع بين الفصرب والشرق وقد تحول وعي الانسانية في هذا الصراع الى مانوية مبسطة . كما أن البارقة التي لمحت في نيسان / ابريل ١٩٥٥ في مؤتمر باندونج لم تكن من القوة بحيث تنير الطريق أمام الشعوب التي استقلت حديثا حتى تحقق تقدمها * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الحداد (اليمن) .

ان هذه دول ممزقة وضعيفة ، تعتمد تكنولوجيا واقتصاديا على الغير . لقد سمحت دول العالم الثالث لنفسها بأن تصبح رهينة التاريخ في صراع كان وثيق الصلة بالرغبة في الهيمنة من القوى التي تعتقد أنها تمثل الضمير العالمي .

وبالتدرج ، ولدت روح باندونج من جديد وتأكدت أخيرا في انشاء مجموعة ال ٧٧ التي تنبئ بقيام حوار الشمال والجنوب ، الذي حل محل المجابهات الايدولوجية .

ان المحور الجديد للعلاقات الدولية الذي وضعته الكيانات السياسية ، وهي البلاد الصناعية والبلاد المتخلفة اقتصاديا ، يعتبر نصرا تاريخيا لشعوب العالم الثالث التي أكتشفت هوية مصالحها ومشاكلها .

ومع ذلك ، فقد ظهر خلال المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخرا اتجاه للعودة الى الطريق القديم . ومن المهم بالنسبة للشعوب التي عرفت السيطرة الاستعمارية أن تذكر هذا التكتيك : فرق تسد ، وعليها أن تتذكر الحروب المحلية التي قامت بتدخل شعوب خارجية . حقا ان تنوع الاوضاع قد يخلق صدعا في تضامن البلدان النامية ، كما كان الحال أثناء المناقشات الخاصة بالمشاكل البترولية ، ومع ذلك فان الاشارة الى هذا التراث المشترك الذي سيظل خاضعا للتاريخ يسمح بالتمييز بين ما هو أساسي وما هو ثانوي للتغلب على العقبات الطارئة . وانا كان العجز في الدول الفقيرة سوف يصل الى ٤٠ مليار دولار في نهاية عام ١٩٧٩ بسبب الارتفاع في سعر البترول ، وحتى اذا كانت البترول ولايات لا تستثمر في البلدان النامية ، فان بلاد العالم الثالث ينهفي أن تكون يقظة بحيث لا تطفى مصالحها المالية على تضامنها . وعلى العموم ، فانه يكفي الدول المصدرة للبترول أن تعتمد سياسة اختيارية للأسعار طبقا للدول التي تصدر اليها ، وذلك لرأب الصدع الذي يود القائمون بالاستعمار الجديد أن ينفذوا منه لاثارة البلبلة ونشر التفكك في صفوف العالم الثالث .

ولذا ، فان حكومة جمهورية هايتي ، توجه نداء عاجلا الى جميع حكومات دول العالم الثالث لتدعيم تضامننا بشأن ايدولوجية مشتركة تعتبر تعبيرا جديدا عن تطلعات شعوبنا وتهدف الى السيطرة الفعلية على مواردها الطبيعية ، وحق اختيار مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حرية وانا لم يكن الحال كذلك ، فان العالم الثالث سيظل مجالا للمجابهات دون

قيم حقيقية ، ودون طاقة خلاقية ، وسوف يتحمل ، بسلبية اما آثار التناقضات التي اتسم بها في المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية .

وانا كان تنوع الشعوب حقيقة لا يمكن انكارها ، وتنبع من التطور التاريخي ، وتعني الحضارة الخاصة لكل مجتمع وطني ، فان وحدة البشر ليست أقل تأكدا بسبب تطلعاتهم الى الحرية والسلام والعدالة والرفاهية .

ولأجل العقول المتحررة ، هناك قيم يمكن أن توافق عليها جميع الحضارات . اننا اذا أردنا أن نقتطع من التاريخ عناصره المأساوية ، فانه يجب علينا أن نجد نقاطا نعلق عليها أملا جديدا ، ويجب أن نميز بين ما نأمله وبين ما يكون لدينا سبب لنعتقد أنه ممكن التحقيق .

وطبقا لذلك ، فان جمهورية هايتي مستعدة لتقديم اسهامها من أجل اقامة عالم أفضل كما قال السيد جين كلود ديفالير ، رئيس جمهوريتنا مدى الحياة في رسالة الى الأمة يوم ٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ وقد كانت الرسالة كالتالي :

" ان الهدف الاساسي لحكومتني كان هو البحث عن طرق أصيلة تؤدي الى ايجاد توفيق بين المطالب الاساسية للمال الثالث وبين المصالح المشروعة للدول الصناعية لتمنح لمسة ثقافية وانسانية للتعاون الدولي " .

هذه هي ملاحظات وفد جمهورية هايتي ، التي نريد أن نقدمها لهذه الدورة الرابعة والثلاثين . واننا نأمل أن يتوج بالنجاح عمل هذه الدورة .

الرئيس : لقد استمعنا الى آخر المتكلمين في جلسة بعد ظهر اليوم . وقد طلب ممثل أفغانستان حق الرد . واسمحوا لي أن أعيد الى الأذهان مرة أخرى ، أن الجمعية العامة قد قررت في جلستها العامة الرابعة أن تكون البيانات الملقاة ممارسة لحق الرد في حدود عشرين دقائق بالنسبة لأي بند ، وأن يدلي بها أعضاء الوفود من مقاعدهم . وتوخيا لسير العمل بنظام ، فاني أزمع تطبيق هذا القرار بدقة .

السيد فافور زاي (أفغانستان) (الكلمة بالانكليزية) : لقد طلبت الكلمة

لأحدث بصفة رئيسية في كلمات قليلة عن الاشارة التي صدرت عن مندوب باكستان هذا الصباح . واسمحوا لي أن أقول ان تلك الاشارة لم تكن متوقعة في ضوء البيان الودي والأخوي تجاه باكستان الذي ألقاه رئيس وفدنا في بيانه السياسي أمام هذه الجمعية .

انني أقتبس هنا ، مرة أخرى ، ما قاله رئيس وفدنا :

" ان السياسة الخارجية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية التي تعتبر انعكاسا لسياستها الداخلية هي سياسة تقوم على السلم والتعايش السلمي والتعاون مع جميع الدول والأمم المحبة للسلام ، ولا سيما الدول المجاورة " . (A/34/FV.14, P.27)

وقد أضاف :

" وفيما يتعلق بعلاقتنا مع باكستان ، فان حكومتنا وشعبنا لديهما الرغبة المخلصة في قيام علاقات ودية مع هذا البلد ، على أساس التعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما . اننا نأمل أن مشاعر الاخوة لهذا الشعب العامل نحو الشعب العامل في باكستان سوف تؤخذ في الاعتبار ، وسوف تأخذها حكومة باكستان في الاعتبار بالنسبة الى موقفها تجاه جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وتجاه ثورة نيسان / أبريل . ان هذا - في رأينا - سوف يسهم اسهاما ايجابيا في تمهيد الطريق لاعادة العلاقات الطبيعية ، ومن أجل النهوض بالتعاون المتبادل بين بلدينا لصالح السلام في هذه المنطقة وفي العالم كله " (المرجع السابق) .

وأضاف رئيس وفدنا :

" اننا نأمل كذلك أن مشاكلنا السياسية مع باكستان سوف تحل عن طريق السبل السلمية ، وعن طريق المفاوضات الودية المخلصة " . (المرجع السابق ص ٢٨) .

هذا هو موقفنا الاساسي ، وهو موقف يعتبر حجر الزاوية في سياستنا الخارجية تجاه باكستان وشعبها النبيل العامل الذي يرتبط معه شعبنا العامل بروابط وثيقة من الايمان المشترك ، والثقافة والجغرافيا والتاريخ . اننا كلينا نشرب الماء من نفس النهر ، ونفني نفس الاغاني ونعيش في نفس الوديان الرائعة والجبال .

انني آسف لضرورة أن أجعل الجمعية منعقدة في هذه الساعة المتأخرة ، ولكنني مضطر أن أقدم بعض التوضيحات حول مسألة ما يسمى باللاجئين الافغانيين في باكستان ، التي لمسها رئيس وفد باكستان في بيانه .

ينبغي أن نذكر أنه لقرون عديدة ، فان البدو والقبائل من أفغانستان - بسبب الطبيعة الجغرافية والمناخية ، وكأمر يتعلق بحق تاريخي - يتبعون عادة التنقل موسميا بين أوكساس والاندوس

في قوافل مكونة من مئات الالوف ، تجاه بلدان شبه القارة الهندية . انهم لا يستخدمون مراعيي شبه القارة الهندية فقط من أجل مواشيهم ولكن أيضا من أجل الاشتغال بالتجارة والأعمال ، ليس فقط في باكستان ولكن في الهند وبنغلاديش أيضا .

واسمحوا لي أن أقول أن هذه التحركات الموسمية على أساس الحقوق التاريخية ، تتم ليس فقط في آسيا ولكن في قارات أخرى أيضا ، وينبغي عدم الخلط بينهما وبين مفهوم اللاجئين في الامم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، قد يكون هناك بعض عناصر هاربة تركت افغانستان بسبب جرائم ارتكبتها ضد شعبنا العامل أو بسبب فقد وصفها المميز كمالك أراضي واقطاعيين نتيجة المرسوم رقم ٨ بعد ثورة ساور العظيمة . ويجب أن أضيف أن ثورة ساور نيسان / ابريل في أفغانستان كانت ثورة عمال منتصرين لصالح جميع أفراد الشعب وزيد الاقلية المستغلة وطبقة الاقطاعيين .

وبناء على المرسوم رقم ٨ التاريخي لمجلس الثورة ، الذي يعد فريدا فعلا في هذا الجزء من العالم ، وفي فترة زمنية قياسية مدتها ستة شهور ، وبتعاون جميع طوائف الشعب الافغاني ، فان أكثر من ثلاثة ملايين هكتار من الارض - التي كانت مملوكة لأباطرة الاقطاعيين وكبار الملاك وموظفي الحكومة في النظام السابق الذين كانوا في حالات كثيرة من الملاك الذين لا يحترفون الزراعة - قد وزعت دون مقابل على الآلاف من الفلاحين المعدمين والذين يمتلكون قطعاً صغيرة من الارض .

ويسب هذا المرسوم فان هؤلاء الذين فقدوا اراضيهم والذين كانوا يستغلون العمال في افغانستان قد غادروا البلاد - ليسوا كلاجئين ، ولكنهم مجرمين هاربين فروا خوفا من المقاضاة - ووقعوا في ايدي اعداء الثورة والدوائر الرجعية . ان هؤلاء الاقطاعيين ، والمستغلين والمجرمين هم الذين عبروا الحدود . وحتى بالنسبة لهؤلاء ، فان حكومة بلادي قد أصدرت بيان عفو ، تعلن فيه عن ترحيبها بعودتهم الى ديارهم والى بلدهم ، مع وعد بسلامتهم وحمايتهم ، بشرط ألا يقوموا بأنشطة معادية للثورة . كما أوضح أيضا ان عددا كبيرا من هذه العناصر قد عاد فعلا الى افغانستان .

لقد أدليت بهذا البيان الموجز للتسجيل ولتوضيح مسألة اللاجئين المزعومة ، ومرة اخرى أعلن انه اذا أرادت باكستان ان تحل مشاكلها السياسية ونناقشها معا ، فنحن على استعداد - في اي وقت ، وعلى اي مستوى - وسوف نكون سعداء لمقابلتهم من أجل ايجاد حلول سلمية عن طريق مفاوضات مخصصة وودية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو ممثل باكستان ليمارس حقه في الرد .

السيد نايق (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحو لي ان اقتنم هذه الفرصة لكي اكرر مرة اخرى ما قاله رئيس وفد باكستان هذا الصباح فيما يتعلق برغبتنا الخاصة لاقامة وتدعيم علاقات ودية صديقة وحسن جوار مع افغانستان . وان نفس السياسة قد اعلنت في مناسبات عدة عن طريق الزعماء في باكستان ، وآخر مناسبة هي عندما اتبع الجنرال محمد ضياء الحق ، رئيس باكستان ، سياسة الود والتعايش السلمي مع الدول الشقيقة المجاورة الأخرى ، مثل افغانستان ، ولا سيما اثناء مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز في هافانا .

لقد تبادلت المشاعر مع مندوب وفد افغانستان ، ونحن من جانبنا لا نرغب في أي شيء الا في علاقات جوار ودية مع افغانستان على اساس مبادئ التعايش السلمي ، والاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الاراضي ، وعدم الاعتداء . والمساواة ، والمنفعة المتبادلة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منا ، وكذلك احترام الحدود الدولية المعترف بها بين الدول الأعضاء . وقد اشار ممثل افغانستان الآن الى مسألة اللاجئين الذي ذكرها رئيس وفد بلادي في بيانه هذا الصباح . كما تعلم الجمعية العامة ، فهناك حوالي ١٩٠ الف لاجيء من افغانستان

يعيشون في باكستان . وقد قدمنا لهم خدمات انسانية من أجل ايجاد المأوى والطعام والحماية . ان ما اشار اليه مندوب افغانستان من عمال متنقلين اثناء الشتاء من الأماكن المرتفعة والجبال في افغانستان . لهو أمر مختلف تماما . فان توافد اللاجئين الى باكستان - الذي ، اكرر ، بلغ ١٩ الف شخص - لا يدخل في هذه الفئة الخاصة بالمتنقلين الذين يرحلون من الجبال الى السهول الدافئة في باكستان ، واحيانا ، الى بعض البلدان المجاورة الاخرى ، اعتقد انه أمر يختلف تماما .

ولكن كما قلت ، فقد وفرنا لهم المأوى لأسباب انسانية بحتة ، وكما ذكر رئيس وفد بلادي هذا الصباح ، فان مؤتمر أروشا الخاص باللاجئين قد أكد هذا المبدأ وهو أن اعطاء المأوى وحقق اللجوء للاجئين هو عمل انساني لا يجب ان ينظر اليه على انه عمل غير ودي من جانب أي دولة ما . وهذا يشكل عبئا كبيرا على مواردنا المالية ، ولكن سوف نستمر في تحمل هذا العبء ، وأملنا المخلص ان الظروف سوف تتاح فورا في افغانستان لتشجيع هذا العدد الكبير من مواطني افغانستان ، اللاجئين في باكستان ، ان يعودوا الى ديارهم ووطنهم حتى يمكن ان تستأنف الدولتان الحوار وتدعما علاقات الجوار الطيبة .

اما فيما يتعلق بالاختلاف السياسي الذي اشار اليه مندوب افغانستان ، فقد اوضحنا مرات عدة انه ، فيما يتعلق بباكستان ، فاننا نشعر انه ليس هناك خلاف سياسي مع افغانستان ؛ ولكن اذا كانت افغانستان تشعر بان لديها خلافا سياسيا معنا ، فكما قال رئيس وفدنا هذا الصباح ، فاننا مستعدون لبدء حوار معهم حول هذا الموضوع ، ونأمل ان استعدادنا لبدء هذا الحوار سوف يبادل ويستجاب له ايجابيا من جانب اخواننا في افغانستان .

رفعت الجلسة في الساعة ٢٠/٢٠